الفصل الثالث

عبد الرازق أحمد السنهوري

١٢ أغسطس ١٨٩٥ – ٢١ يوليو ١٩٧١

"وددت لو خدمت القضاء في شيء هو أن أجعل من السلطة القضائية مهيمنة على السلطتين الأخرَيِيْن بعد وضع الضمانات الكافية للقضاء ونزاهته".

(السنهوري في ٢ يناير ١٩٢٣)

تقديم

جمعتني بالدكتور السنهوري أيامُ الطلب في مدرسة الحقوق، وهو يكابد متاعب العام الأول بالجامعة، وزادت العلاقة وثاقة يوم فصلته الجامعة وعمل بالمحاماة وكان يتردد على مكتب النقيب الأول إبراهيم الهلباوي بك، ولما هنأته برياسة مجلس الدولة كنت رئيسًا لقسم القضاء الإداري بهيئة قضايا الدولة فقدمت له كتابين عن الحريات (أبو حنيفة بطل الحرية والتسامح في الإسلام) و (الهلباوي – مارشال هول – هنري روبير) وفي الأخير ذكر للسنهوري بين الأحرار من رواد دار الهلباوي بك. فتصفح الكتابين مليًا ثم قلت له (الحمد لله الذي جمعنا في أحسن أيامي وأحسن أيامك يا معالي الرئيس)... وكأن الكلام سرّه، وتقبل التحية بقبول حسن، وردها بأحسن منها بعد أشهر حتى أهدى إلى الجزء الأول من كتابه (الوسيط) وعليه عبارة غالية لصدورها من ذلك المصدر.

وكنا في هيئة قضايا الدولة – وهو من أعضائها السابقين – فرحين بمجلس الدولة بعد أن شهدنا ولادته العسرة، نعتبره أكبر نصر للأمة بعد دستور سنة ١٩٢٣ ولهيئتنا التي ظفرت بعد محاولات أربعة رجال سابقين من رجالها [٤٥] كللت الأخيرة منها بالنجاح، وكنا مشفقين عليه من أن تخسره مصر في إحدى نكسات النظام الملكي بعد أن انتزعته انتزاعًا بيد وزارة غير حزبية من مجلس نيابي تؤلفه أقلية حزبية.

من أجل ذلك تعاقبت على المجلس أيام طيبة وأخرى عصيبة، وكانت فترة السنهوري فيه أشق فترة في حياته وحياة من عملوا في المحكمة معه، وفي هيئة قضايا الدولة أمامه، ولم تلبث الوزارة التي عينته إلا شهورًا أربعة وتتابعت بعدها وزادت تسعة تغاضب مجلس الدولة أو توجس خفية منه، لكن رئيسه كان على بينة من أمره فولى وجهه شطره... وكانت عنده أصول القوانين وروحها وأصول الفقه والقانون الأعلى وهو سلطة الأمة.

فلا عجب إذا رأيناه عندما يؤصل مسألة من مسائل حريات الشعب، يحلق على جناحي نسر في الأفق ليبلغ الغاية العليا للأمة.

ولا غرو فقط أظهرت أوراقه الشخصية في سنة ١٩٨٨ أن كفاحه بلغ الغاية، ومجده بلغ أوجه فأصبح يزيد ولا ينقص، في سنة ١٩٥٢، عندما قررت دوائر مجلس الدولة مجتمعة هيمنة

---

(٤٥) عبد الحميد بدوي – محمود محمد محمود – محمد كامل مرسي – محمد سامي مازن.

السلطة القضائية على السلطتين الأخريين التنفيذية والتشريعية – وكانت تلك واحدة من أماني سطرها في يناير سنة ١٩٢٣ – ثم مشى قُدمًا لتحقيق باقيها... حتى إذا فارق الدنيا فارق الأمة العربية وكأنه ملك غير متوج.

وبعد... فالصفحات التالية دراسة في "السنهوري – الرجل" وهي جهد المقل، فالكلام في صدد القضايا أو القاضي قد يكون توسعًا في عرف أو مجانبة لأصل.

وهي دعوة للسعداء الذين أضاءت مصابيحه لياليهم ليكافئوا فضله بصحف قيمة تنتظر كتابها، وقد قدم لهم مفاتحها في كثير من الأبواب: الفقه القانوني أو الإسلامي والتشريع والتعليم والقضاء الإداري وتوحيد الأمة العربية أو الإسلامية والحرية والحقوق الطبيعية وسيادة القانون واستقلال القضاء أو (السنهوري من أوراقه الشخصية).

obeikandl.com

عروس البحر المتوسط

هذا فقيه من بناة مصر الحديثة، وضع نفسه – وهو صبي مميز – موضعًا يرجوه بين وطنية مصطفى كامل وعظمة سعد زغلول، قبل سنوات تسعة من تفرد سعد بزعامة مصر في سنة ١٩١٩. وسار على دربه في العلم والفقه والعمل الدءوب الدائم لسيادة القانون ونجبُ في مدرسة القضاء الشرعي التي أنشأها سعد، وبُعث منها مزودًا بتراثها إلى أوربة، يتأمله، ويرتبط به مستقبله، حتى إذا بلغ شأوه العالي في أمته كان شعاره شعار سعد (الحق فوق الأمة والأمة فوق الحكومة).

وكان هو الوحيد من فرسان الثورة السياسية في سنة ١٩١٩ الذي خب ووضع في الثورة الاجتماعية سنة ١٩٥٢ وصاغ لها قانون الإصلاح الزراعي.

أما المحاماة فقد دخلها متكارهًا ولكنه ترك لها ميراثًا أغنى به كل محام أو قاض أو أستاذ في الحقوق، أو صحفي أو وزير أو رئيس.

ولم تكن له صلة بالصحافة ولكنه تقمم قمتها إذ صار رئيسًا لتحرير مجلة مجلس الدولة حيث ابتكارات الفقه لشق الطريق أمام أساتذة القانون والمدافعين عن سيادته في عصر سيطر عليه (ملك يأخذ كل سفينة غصبًا). وفيها قاوم انحراف السلطة وفي المحكمة قضى للصحافة أنها سياج الحرية ودعامة الديقمراطية.

كان يسرًا كله، حين يقدم لنا نفسه في أوراقه الشخصية بخواطره، بعيدًا من أعماله أو معاركه أو مفاخرة، وكأنما كان يوثقه إذ يكتبه على ورقه من أوراق مجلس الدولة:

"بسم الله الرحمن الرحيم"

﴿ وَالضُّحَى (١) وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى (٢) مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى (٣) وَلَلآخِرَةُ خَيْرٌ لَكَ مِنْ الأُولَى (٤) وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى (٥) أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيماً فَآوَى (٦) وَوَجَدَكَ ضَالاًّ فَهَدَى (٧) وَوَجَدَكَ عَائِلاً فَأَغْنَى (٨) فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ (٩) وَأَمَّا السَّائِلَ فَلا تَنْهَرْ (١٠) وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ (١١)﴾ "صدق الله العظيم". وأستطيع مع احترامي العميق لمقام الرسول الكريم الذي وجهت إليه هذه الآيات الشريفة أن أقول مع القائلين: نعم لقد وجدني ربي يتيمًا فآواني ووجدني ضالاً فهداني. ووجدني عائلاً فأغناني. وإني لباذل جهدي في ألا أقهر اليتيم وألا أنهر السائل. وهأنذا في هذه المذكرات أحدث بنعمة ربي.

طفولتي... متى وأين ولدت: ١١ أغسطس ١٨٩٥ في مدينة الإسكندرية:

أبواي.. مات أبي وأنا في السادسة من عمري. ما أعرفه عنه: موظف صغير في مجلس بلدي الإسكندرية. وكان كل شيء من الثراء قبل ذلك. فبدد ماله وانتهى به المطاف إلى هذه الوظيفة، ثم اهتدى إلى أرض بناء في وسط الإسكندرية لا بأس بقيمتها موروثة له ولشقيقته.

ما أذكره عنه: كان يشجعني على متابعة الكُتاب. ويعدني بجائزة إذا عرفت الحروف الهجائية. كنت أذهب إليه في مكتبة بصحة البلدية. وأنا طفل في الخامسة أو السادسة من عمري. مات وأنا في هذه السن، وكنت مريضًا، ولم أعلم ظروف وفاته.

أمي... امرأة طيبة القلب تزوجت من أبي وترملت وهي صغيرة. بعد أن ولدت له سبعة أولاد.. أختي الكبيرة فأختي فأختي فأنا فأختي وقد ماتت الأخيرة فتحية وهي طفلة صغيرة، سريعة الاندفاع وقد ورثتُ منها هذا الطبع، وئد أورثتني طبية قلبها. بقيت تربي أولادها منقطعة لهم. إلى أن ماتت وأنا في سن الأربعين بعد أن عُدت من العراق، وبعد ان وُلدت لي "نادية" وكانت في السنة الأولى من عمرها عندما توفيت جدتها إلى رحمة الله".

١- ولا نجد في أوراقه الشخصية ذكرًا لبنته الوحيدة إلا مرتين:

الأولى وهو مغترب يحصي ما خلفه وراءه فينظم فيها الشعر ويتحف نفسه بنكته عليها منه، ومنها عليه، فيدلنا على أنه كان يستملح النكتة ويقبلها على نفسه [٤٦] وهاتان علامتان على ما في طبعه من عطف وتلطف وهما جوازًا قبول لدى القلوب. والمرة الأخيرة عندما أضاف لها ولدًا (هو القانون المدني الصادر في ١٦ يوليو سنة ١٩٤٨) فنظم فيها وفي ذلك "الأخ" أبياتًا

---

(٤٦) دمشق في ٦ مايو سنة ١٩٤٤

بنيَتي نادية　　بنيتي غالية

رأيتها مرة　　لاعبة لاهية

ولها رفيقة　　عمرها ثمانية

سألتها مرة كم الفرق في السن يا نادية

فأجابت أنا أصغر سنتين عما هيه

قلت إذن بعد عامين أنتما سواسية

فأجابت وهل تراها على سنها باقية؟

أربعة من الشعر كتبها في ١٩٤٨/١١/١٥ [٤٧] وفيها رصانة النصوص واعتزام يدرك المرء قدره إذ يراه يحيى عظيمًا من مشيخة القانون الإداري في تاريخ مصر. فينسب إليه "أبوه" مجلس الدولة المصري (عبد الحميد بدوي باشا) في أول عدد من أعداد مجلة المجلس.

بل يورث اعتزازه بأبوه القانون بنته الدكتورة نادية عبد الرازق أحمد السنهوري فتفاخر "بأخوتها" لهذا القانون، ثم "تستلحق" كما يعبر الفقه الشرعي "أخوة" أربعة آخرين هم: قوانين العراق وسوريا والكويت وليبيا على التتابع، ثم "تستلحق" إخوة جددًا أولهم كتابه الجامع (الوسيط) بأجزائه العشرة [٤٨] وثانيهم (مصادر الحق في الفقه الإسلامي) بأجزائه الستة وثالثهم كتاب (الخلافة وتورها لتصبح عصبة أمم إسلامية) قضى بهم أبوهم عن جيله من عظماء رجال القانون الذين لا يتكررون، ديونًا عليهم للفقه الإسلامي الخاص والعام.

٢- وأما والده وقد نَجَله في بيت "بورجوازي" صغير من بيوت الطبقة المتوسطة – وهي واسطة العقد في المجتمع – لموظف في "المجلس البلدي بالإسكندرية" وما أدراك ما هو؟ دولة داخل الدولة. ودولة مختلطة كالمحكمة المختلطة – ذات امتيازات – يجبي ضرائب! وفيه أزجال خلدها شعراء العامية عن سطوته.

ويكفي هنا القول بأنه هو الذي أهدى البحر الأبيض عروسًا هي الإسكندرية. وجلاَها بين موانيه في إيطاليا وفرنسا وأسبانيا وتركيا، فالموظف الصغير فيه كبير به، راقٍ برقية دقيق دءوب أنيق تبعًا لإدارته [٤٩].

---

(٤٧) القاهرة في ١٩٤٨/١١/٥

خلفت بنتًا في حياتي ثم خلفت الولد

فالبنت نادية آتتني بعد يأس وكمد

فإذا سألت عن الوليد أباه لم يعوزك رد

ولدى هو "القانون" لم أرزقه إلا بعد جهد

(٤٨) كان يراجع البروفات بنفسه في دار المعارف. ولقد راجع بروفات الجزء الأول تلميذ له شكره في تقديم كتابه في رآه وزيرًا للعدل في الستينات من القرن.

(٤٩) يقول إسماعيل صدقي باشا رئيس مجلس الوزراء عن عمله في المجلس البلدي عشر سنين بعد عمله في النيابة العامة (أفادني الشيء الكثير وساعدني على شق طريقي بعد ذلك. فما البلدية إلا حكومة مصغرة تشمل كل فروع الإدارة التي لها نظائر في الحكومة).

ومن آثار ذلك ستجد في الصبي: احترامًا للوظيفة الحكومية، وتفوقًا في الدراسة على مستوى الأمة، إذ يدخل امتحان الدراسة الثانوية في الثامنة عشرة من عمره فيكون (الثاني في ألف من تلاميذ مصر)، وفي الثانية والعشرين من عمره فيكون (أول المنتسبين وثاني الدفعة ١٩١٧ في خريجي مدرسة الحقوق)، وهي المدرسة الأولى في الأهمية من مدارس نظارة المعارف في مصر. وهذه الدفعة هي التي ولى خريجوها إدارة مصر في نهضة سنة ١٩١٩ حتى قاربوا منتصف القرن. وكان تلاميذها أمل أمة جهادها كله بالقانون، لمقاومة جيش الاحتلال لا قبل لمصر به. وسيتراءى فيه من آثار أبيه وتشجيعه على متابعة الكتاب حفظ الكتاب العزيز، واصطحاب البسملة التي يستفتح بها أمره وسورة الضحى التي أوجز فيها حاله عندما قدم لنا أستره. والقدرة على نظم الشعر. وهو تلميذ يمارس فيه ضبط العبارة ووجازتها في اللغة التي لم ينافس أسلوبه فيها مؤلف فقهي طول حياته. وتتسامى آثار مراجعة الكتاب لتصبح درجة في جبين الزمان، بالأحكام التي أصدرها في حماية الحريات وسيادة القانون، وبالسمت الكريم للحُفَظَة النجيب ووقاره، إذ هو بين مشيخة القضاء رئيس، وإذ هو في مجمع اللغة العربية لغوي في الصدارة وستراه ينظم الشعر ويستحب المعاني الشعرية حيث تكون.

٣- وأسلم الكتّابُ الصبي إلى حيث تسلمه السماء هبة تسخو بها على السعداء هي عالم المثل العليا من سير رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه لأمتهم، تقتدي بها أنفس هيأتها السماء للاعتبار والاقتداء – محمد عبده – سعد زغلول – قاسم أمين وبقية الرهط العظيم الذين أنشأوا الجمعية الخيرية الإسلامية لمقاومة الاحتلال البريطاني ومفاسده وأقاموا المدارس ومنها مدرسة الجمعية الخيرية الإسلامية الابتدائية بالإسكندرية فكانت دراسته فيها مرحلة عميقة الأثر في حياته حيث ولى وجهه شطر العلوم الإسلامية وهو يتلقى علومه الابتدائية.

وكان من الأغراض الأساسية لإنشاء هذه المدرسة ولإدارتها:

١- العناية بالتربية الدينية ومقاومة مدارس التبشير.

٢- العناية باللغة العربية وتصحيح عيوب التعليم الذي فرضه الإنجليز.

لذلك تقرأ في التقارير السنوية المقدمة للجمعية ما في الامتحانات والتعليم من قرآن وحديث وسيرة وأدب.. وانضافت للمرحلة الابتدائية سنة إعدادية. وكان على التلاميذ حفظ ثلاثة الأجزاء الأخيرة من القرآن. وأكبر قدر من الحديث والسيرة والشعر والأناشيد الوطنية كما يؤدون الصلاة عند الظهر.

وكان حقًا لحسن باشا عاصم أن يكون مديرًا للتعليم طول حياته (١٩٠٧) وقد أبّنه سعد زغلول وتحدث عنه إبراهيم بك الهلباوي سنة ١٩٣٣ فقالا: إن مكانه بين رجالات مصر سيظل شاغرًا. وكان حقًا لعبد الخالق ثروت باشا [٥٠] أن يخلقه ويبقى في وظيفته وهو وزير ورئيس وزارة، كما كان حقًا أن يبقى عدلي يكن باشا في رياسة الجمعية وهو زير ورئيس للوزارة [٥١]، كان حقًا على سعد زغلول أن يبقى عضوًا في الجمعية وهو زعيم الأمة ورئيس الوزارة ورئيس مجلس النواب. فإنما كانت أعمالهم فيها قُرُبات إلى الله ومسئوليات عن النهضة التي بدءوها.

وقد خرجت مدارس الجمعية أجيالاً من أبرز الرجال في سائر معاهد العلم العليا بمصر، وهنالك بدأ الصبي يفهم القرآن والحديث واللغة ويفصح لسانه وقلمه.

وفي البيئة القرآنية نجُب، لنراه بعد بضع سنين يعلن أنه اتخذ من سعد زغلول مثلاً أعلى له. حتى إذا صلب عوده وهو وكيل لنائب العام راح بيديه القويتين أبواب المدرسة التي استصدر قانونها محمد عبده وغاضب سعد زغلول خديوي مصر حتى أقام بنيانها "مدرسة القضاء الشرعي" ولما احتل السنهوري مكانه بين أساتذتها العظماء وجد فيها "مهمة حياته".

---

(٥٠) أول الخريجين في سنة ١٨٩٣ عبد الخالق ثروت وثاني الخريجين في سنة ١٨٩٤ إسماعيل صدقي وأول الخريجين في سنة ١٩٠٠ مصطفى النحاس. والحكومات الثلاث التي رأسوها فاوضت إنجلترا. وثروت هو بطل الاستقلال سنة ١٩٢٢ والنحاس هو الذي عقد المعاهدة مع الإنجليز سنة ١٩٣٦ فاستكملت استقلالها وهو الذي ألغاها سنة ١٩٥١ لتتحرر من ربقتها والأول سنة ١٩١٢ نجيب الهلالي والأول سنة ١٩١٢ نجيب الهلالي والأول سنة ١٩٠٨ أحمد ماهر وللثلاثة أثر حياة السنهوري.

(٥١)

٤- وأما أمة فقد طالت حياتها معه وأورثته ما كان أعلق بذاته: فالدأب والتحمل، وتكريس الحياة للهدف النبيل، والاستمرار في العطاء الجليل والصبر الجميل، قد آل إليه منها. وهي شِنْشِنة يسجلها التاريخ لأمهات الأنباء والأئمة الأربعة لأهل السنة، ولمثلِه العالي الذي يتشبث به وهو سعد زغلول: مات عنه "عمدة إبيائه" وهو في الخامسة من عمره. فكرّس حياته للزعامة فكان له ما أراد، وكان شقيقه فتحي باشا أصغر منه. كما كان السنهوري أصبرَ الصُبرٌ على المجادلين، والمترافعين، ولما شاهدناه في العمل لم نشهد فيه ما قال إنه أخذه عنها من سرعة الاندفاع – وربما كانت صفة مستخفية – تتفجر إذا عيل صبره ككل الناس. بل لعل الأناة كانت أمضى أسلحته، أو لعلل في قوله هذا مراجعة منه لنفسه عن فرطات بدرت، لا عن سجية موروثة.

٥- وأما عروس البحر الأبيض – الإسكندرية – فقد أورثته خلتين إذا اجتمعتا لرجل صار ذهبةً حمراء. نعني بهما الثقة بالنفس والوفاء للأخلاء.

والثقة بالنفس مولد دائم للإقدام والاقتحام. ولذلك نجد كل (إسكندراني) يعتز بمدينته وانتسابه إليها:

بناها الإسكندر الأكبر وفيها "الفنار" من "أهرام" العاصمة إحدى العجائب السبع في العالم. ومكتبة الإسكندرية التي تسبق الإسلام بألف عام، وفيها درج أفلاطون وفيثاغورس وأرشميدس. وعاش قيصر وأنطونيوس وكليو بطره، ولما استولى عليها عمرو بن العاص دانت له أفريقية، وفي العصر الحديث وعلى شواطئها، دمر الأسطول الإنجليزي أسطول نابليون بونابرت ودمرت مصر الأسطول الإنجليزي نفسه سنة ١٨٠٧. وعلى حدود الإسكندرية هزمت مصر الجيش البريطاني سنة ١٨٨٢ عند كفر الدوار من بضعة عشر عامًا فكانت أقرب أحداث تاريخها الأثيل قبل ميلاد السنهوري.

والإسكندرايون لذلك "عصبة" حيث يكونون: يصطحب منهم السنهوري سليمان حافظ طول حياته حتى يوقع آخر ملوك أسرة محمد علي تنازله عن الملك في حضرة سليمان حافظ وبقلمه وهو وكيل مجلس الدولة والسنهوري رئسيه. كما يصطحب محمد عبد السلام إلى مجلس الدولة – وهذان زعيمان للمحامين لهما صورتان في قاعتهم بالإسكندرية – والثلاثة في نسق واحد استعانوا بالوظيفة الحكومية وهم يدرسون الحقوق، كما استعان إسكندراني رابع هو عبد الفتاح السيد باشا رئيس محكمة النقض وآخرون كثيرون.

وستبقى فيهم من تقدير مسئوليات العمل الحكومي أقدار متفاوتة في احترام الأداة الحكومية، وللسنهوري في ذلك الصدارة لسبق أبيه إليه وأستاذية النقراشي له، وللانضباط والتكريس الذي نُشئ عليه. أما سليمان حافظ فنشأ ثائرًا حتى لاقى ربه وأما محمد عبد السلام فكانت فيه مشابه من طباع الملائكة. والسنهوري بينهما – كالفضيلة – وسط بين طرفين. أما عبد الفتاح السيد فكان أقرب إلى المساهلة.

وسنرى السنهوري أحفظ الناس لتراث الإسكندرية وسنقرأ في أوراقه الشخصية أقولاً يكتبها في ليون سنة ١٩٢٣ عن فنانها سيد درويش وألحانه وأثرها في الأمة لم يقلها أحد قبله إذ تعتبر "المؤلف الموسيقي العظيم شاعرًا من صفوة الشعراء" كما يسبق من جاءوا بعده يقولون إن من الشعر نثرًا. فهو يقول ذلك عن "الزجل" أيضًا ويرى فيها "يؤلفه المرحوم من الأدوار... كثيرًا من الشعر ورقي العواطف وسمو الخيال) ويرجو أن يوفق "مصري" ممن يشتغل بفن الموسيقى وممن يقدر الشعر قدره أن يجمع "ما كتبه " المرحوم ولحنه في كتاب وأن (يتناول الشعراء والكتاب تحليل لمعاني السامية والعواطف الساحرة التي أحسب أنها موجودة في شعر الرجل منذ قرأت شيئًا قليلاً جدًا منها وإني لأحسب أن الرجل لم يكن موسيقيًا فحسب بل كان شاعرًا من صفوة الشعراء).

فلنلاحظ الحس الوطني والأدبي والفني، يتفجر في الغربة من قريحة رائدٍ يقُدم قومه وقد أجمعوا بعد سنين أن ألحان سيد درويش لمصر ولطوائفها المختلفة تمثل نهضتها في ثورتها سنة ١٩١٩ وما تزال صدَاحة في الليل والنهار، ترانيم للريف والحضر، ودروسًا في المعاهد. وتحفًا تتقرب بها إلى العالم العربي إذاعات العالم، ومن تلحينه النشيد الوطني "بلادي بلادي".

بين سعد زغلول ومصطفى كامل

وتفاجئنا الأوراق الخصوصية للدكتور السنهوري بمذكرة مؤرخة في ١٥ مارس سنة ١٩٢٣ في ليون يختار فيها المكان الذي "أراده لنفسه مذ كان صبيًا:

"لا أنسى وأنا في الخامسة عشرة وقد قلت لصديق إن أملي في الحياة قد تعين بين مصطفى كامل وسعد زغلول. والفرق بينهما جاء من أن مصطفى بدا أن يكون وطنيًا قبل أن يكون عظيمًا فجاءت عظمته من الوطنية. أما سعد فبدأ أن يكون عظيمًا قبل أن يكون وطنيًا فجاءت وطنيته من عظمته".

فالإقرار بعظمة سعد وما أنتجته في سنة ١٩١٠ دليل على معارف جمة لدى صبي، لم تكن لتتكشف يومئذ إلا لصفوة معدودة من أبناء جيله، وانكشف بعضها لكثيرين سنة ١٩١٣ عندما تولى زعامة الجمعية التشريعية ثم أخذت تتكشف للأمة بعد ثلاثة أرباع قرن سنة ١٩٨٨ إذ نُشر جزءان من المذكرات الشخصية لسعد ينتهيان قبل بدء الجمعية التشريعية ويعلنان بكل المقاييس جدارته بتمثيل مصر وحده حتى بدأت الجمعية التشريعية وعطلت سنة ١٩١٤ لكنه استمر في الكفاح ضد بريطانيا وضد الخديوي دفاعًا عن مقومات الأمة: التعليم، واللغة الغربية، والوحدة الوطنية، وحرية الصحافة ونزاهة الحكم وسيادة القانون، وكان وزيرًا يعمل تحت إمرة الإنجليز هو والخديوي معًا، على مدى سنوات خمسة، عبّر عن تفرده (بتاريخ ٥ يونيو سنة ١٩٠٨) فأسرَ إلى مذكراته.

(إني مملوء حزنًا. الأمة ضدي، والخديوي ضدي، والجرائد ضدي، والإنجليز ضدي، وضميري لا يساعدني على ممالأة واحدةٍ من هذه القوى بغير الحق، غير أني سأثابر على الجدَ والكفاح حتى ينفذ جهدي، فلا يُسمع بعدُ أن سعدًا تحرك لغير الحق). ثم أسرَ في الشهر ذاته إلى مذكراته في صدد الجرائد (والأمة لا تصدق إلا الكذب، اللهم إلا قليلاً من أفرادها. حالة ليس لها إلا الله كاشفًا. فعليه أعتمد) [٥٢].

---

(٥٢) ومن قبل ذلك بأشهر كتب في يناير (وقد أمضيت الليلة في أرق... من جهةٍ أشعر أن الإنجليز غير راضين لأني شديد الوطأة عليهم. مخالف لهم في أميالهم جارٍ على مبادئ ربما لا تتفق مع مقاصدهم.

ومن جهة الجناب العالي (الخديوي) فإنه غير واثق بيل لأني من أصدقاء الشيخ عبده الذي كان يكرهه أشد الكراهية.. وزاد كراهته.. – وإن كان ميتًا – كتابان أيدا كراهة الخديو عند الشعب للشيخ عبده وأثارا في نفسه بغض أصدقاء المرحوم خصوصًا وقد ورد فيهما أنه استشار فيما تضمناه كثيرًا من الفضلاء. وبما أني

وإذا كان الجندي يؤدي واجبه في كل الظروف فأداؤه تحت نيران حامية من الجهات الأربع بطولة تفوق العظمة واعتماده على الله وحده هو الذي قضى من أجله ألا يُستشهد لأنه يعدّه للغد.. وسعد يردد الكلمة الشهيرة لأستاذه محمد عبده عن مجلس النظار (جمعية الصم البكم). في حين يكتب اللورد كرومر من مصر إلى وزير خارجية بريطاني في ١٩٠٧/٣/٣ قبل أن يتم سعد أشهرًا ستة في الوزارة (سعد زغلول هو أقوى الوزراء الذين اشتغلت معهم. نصف وقتي الذي أقضيه معه يضيع في تهدئتي له وإقناعه بالصبر.. لن أدهش إذا استقال قبل وقت طويل وقد تحدث معي في ذلك).

ولا ريب أن الصبي –في سنة ١٩١٠ – كانت تترامى إليه في الثغر الذي خاض أول المعارك ضد الأسطول البريطاني من بضعة عشر عامًا، أنباءُ النزاع المستمر بين الوزير وبين المستشار الإنجليزي دنلوب من أجل العدوان المستمر (من سنة ١٨٨٢ حتى سنة ١٩١٠) على القيم الذي يدافع عنها سعد بعظمة تنبيك عنها مذكراته. والإسكندرية حصن من حصون المقاومة المستمرة.

ولا ريب أيضًا في أن تاريخ سعد منذ الخامسة عشرة من عمره يدور في فلك لم يُتح إلا له: جمال الدين الأفغاني فمحمد عبده ومقالات الحرية في الوقائع المصرية وتعيينه ناظرًا قلم قضايا الجيزة قبل إنشاء المحاكم واتهام الإنجليز له بتأليف جمعية الانتقام والحبس شهورًا سنة ١٨٨٣ والبراءة ثم المحاماة التي كان فيها أعظم محام في تاريخ مصر، والقضاء الذي رأس في دوائره الأستاذ الإمام نفسه. ومثله القاضي البلجيكي الذي حقق في الاتهام السابق معه.

وقد يُجزئ في الدلالة على العظمة في القضاء مثل واحد تختاره من أقضيته: فسعد هو الذي قضى بإهدار القرار الإداري الاستبدادي قبل أن يخلُق الله لمصر مجلس الدولة بنصف قرن. ولم يستطع قاض أن يصنع مثله!

* * *

لا ريب كان السنهوري يعرف ذلك كله أو بعضه وإلا لما وصف سعدًا سنة ١٩١٠ بأن وطنيته سبقتها "عظمته"

أصدق أصدقائه فمن الطبيعي أن أكون أول ما يخطر ببال سموه والملتفين حوله) والخطابان خاصان باقتراح نظام يقيد سلطات الخديوي.

ولقد آل إلينا أثر بليغ الدلالة على مستواه التعليمي في ذلك العام الدراسي (١٩١٠/ ١٩١١) سجلته كراسة محفوظات تحمل اسم مدرسة محرم بك الثانوية بخطه الذي لم تغيره السنون في أوراقه الشخصية. فتشهد صبيًا يافعًا يتلهف على النهوض ببلاده سابقًا بين الأقران

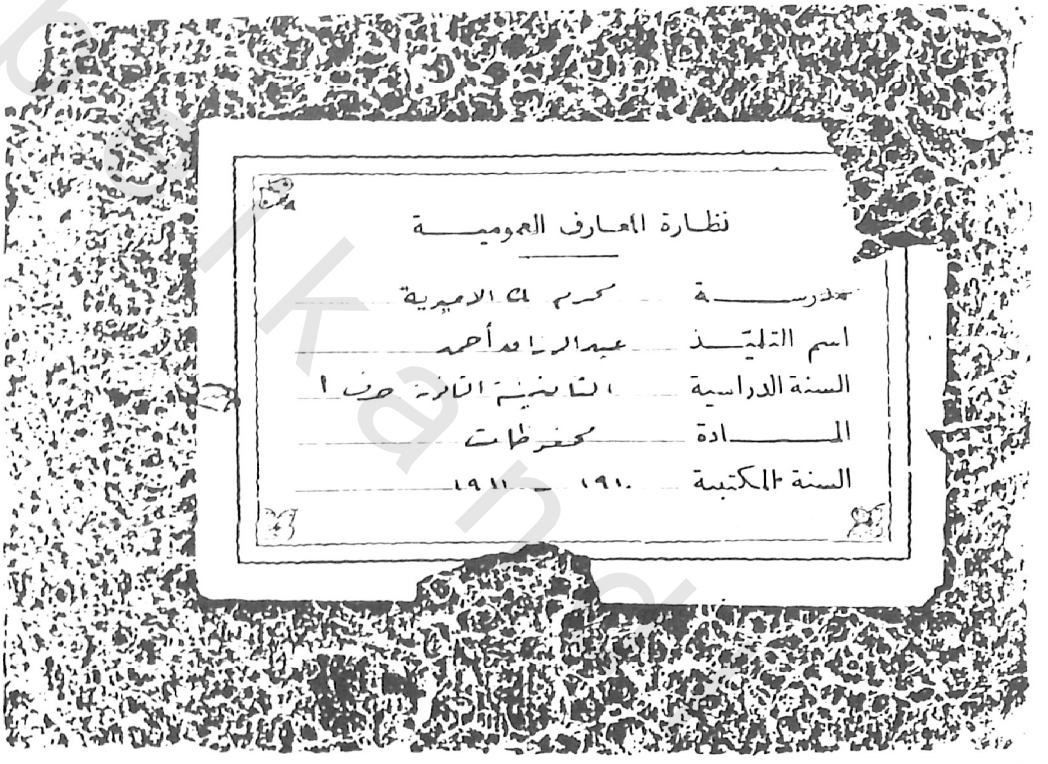
نظارة المعارف العمومية

مدرسة ... محرم بك الاميرية

اسم التلميذ ... عبد الرحيم أحمد

السنة الدراسية ... الثانية الثانوي ا

المادة ... محفوظات

السنة المكتبية ... ١٩١٠ ـ ١٩١١

في زمان كانت مستويات التعليم فيه ذروة عالية، وهو شعلة تتوهج بالوطنية والنزوع إلى التضحية، حريٌ بأن يستقبل رسالة العظمة من سعد زغلول كاستقبال الأشياء لطاقة الكهرباء أو كالإدراك تحدثه الموجات بلا أسلاك.

والكراسة تبدأ يوم ١٩١٠/١٠/١٧ بحطبة طويلة لأكثم بن صيفي التميمي [٥٣]. وقوله لقومه:

(.... أعلى الرجال ملوكُها. وأفضل الملوك أعمها نفعًا. شر الملوك من خافه البرئ – الصمت حُكَّم وقليل فاعله. خير الزاد ما بلغك المحل...) وهي علامات طريق ستتبهر فيها أنفاس السنهوري. حتى يُسهم بأحكامه في خلع آخر الملوك لمصر. وبسلوك يزدان بالقناعة والنصفة، يقُدم به قومه في كرسي الجامعة بما يعلمهم، وفي منصة القضاء بما يحميهم. وكل ذلك من معاني الدرس الأول من المحفوظات.

وتتابع العلامات: فهذه عشرون بيتًا لأبي الحسن الأنباري في الوزير أبي طاهر أولها:

علو في الحياة وفي الممات لحق تلك إحدى المعجزات

وهاتان مقامتا الحريري الرازية ثم الصنعانية... ثم أشعار لآخرين

ثم تجد أشعارًا بعضها من مستوى أشعار المستوى التعليمي تنم عن أفكاره في "المولد النبوي" في العامين التاليين، وفيها هموم للشباب المسلم يشكوها لرسول الله ﷺ. وفيها شعر إلى صديق.

وهذه معارضة لشعر حافظ إبراهيم

إلى غير ذلك...

فلا عجب إذا خرج النظام التعليمي في تلك الأيام أمثاله. وقد بذل فيه سعد وُسعه، كما كان إسهام محمد عبده في امتحانات دار العلوم أسوة حسنة، وفي المدرسين حفني ناصف وحمزة فتح الله وسيد المرصفي، وفي الشعراء شوقي وحافظ، وفي المحاكم أمراء البلاغة القضائية تتردد أسماؤهم في المحاكم كما تتردد أسماء قاسم والهلباوي وعبد العزيز فهمي ثاني النقباء وعبد الخالق ثروت[٥٤] أبلغ النواب العموميين، والمستشار أو المحافظ الشاعر إسماعيل صبري.

---

(٥٣) عرفته الكراسة بأنه كبير المحكمين في بني تميم الذي جمع قومه على الإيمان برسول الله عند مبعثه ﷺ.

(٥٤) في العشرة الأخيرة من القرن الماضي تخرج ثروت باشا سنة ١٨٩٣ من مدرسة الحقوق وكانت الدراسة فيها ٥ سنين وهو في العشرين، وكان أول دفعته كما كان الأول في امتحان الثانوية العامة لتلاميذ مصر.

* * *

ولا ريب كان اختيار السنهوري موضعًا لنفسه بين الوطنية التي أدت إلى العظمة والعظمة التي أدت إلى الوطنية، رجاحة عقلٍ حفظت أماني الشباب بعيدًا عن المجازفة. فالوطنية وصف فطري فيمن لا يضله الهوى عن فضل بلاده. وستثبت السنوات العشرون التالية دقة نظر السنهوري إلى زعيم سيقول فيه شوقي بعد أن ختم الموت حياته وحقق أهداف ثورة سنة ١٩١٩ على الإنجليز وفرض سيادة القانون على الملك: أنه قذف عصاه في وجه الإنجليز وهم منتصرون مثلما قذف موسى عليه السلام عصاه في وجه فرعون (٥٥).

وللسنهوري في ثروت مثل سيتكرر (في الأولية) وكان ثروت لا يفوقه أحد ولم يبزهُ في اللغة أو القانون إلا سعد زغلول، وقد ساعده ليكون نائبًا عامًا)، فكان أول نائب عام مصري وسعد هو الذي عينه رئيسًا للوزارة سنة ١٩٢٧ فآثره بذلك على حزبه (الوفد) وتخرج إسماعيل صدقي في العام التالي وكان ثاني دفعته في مدرسة الحقوق وهو في التاسعة عشرة سنة ١٨٩٤ وقد أدخله ثروت في وزارته سنة ١٩٢٢ وهي التي أعلنت استقلال مصر. وامتاز صدقي بلغته الفرنسية. وهو منشئ مجلس الدولة المصري. وسيرد علينا حديث السنهوري في رياسته.

(٥٥) من زعامة سعد زغلول وتأثر وجودها في الداخل والخارج وإفادة أوليائه منها بل وأعدائه، أنه كان معلمًا وملهمًا لمعارضيه من التلاميذ، ومن الدول، ومن صناع السياسة العظماء، تظهر لنا مذكراته أن ذهابه إلى مدرسة الحقوق يناقش الغاضبين من التلاميذ سنة ١٩٠٨ كان بالغ الأثر في المدرسة والتلاميذ فقد صاروا من الأعلام بعد عشر سنين ومنهم الذين جاء عنهم في مذكراته في ذلك العام (اجتمعت الأدلة عندي على أنهم ذوو تأثير على إخوانهم وهم مصطفى الشوربجي وأمين الرافعي ... وشفيق منصور.. فألقيت عليهم كثيرًا من النصائح. (إنكم إن كنتم رجال الغد فلستم رجال اليوم.. وما رأيتكم كتبتم في مسألة حقوقية كتابة تستلفت نظري ولا محاضرات كنت أشجعكم عليها واشترك معكم فيها) (كنت أظنكم.. أقرب الناس إلى معرفة الروح التي تعمل في نظارة المعارف لصالحكم وصالح بلادكم...) وكأنما كان يدخر الرجال ليكونوا معه عندما يجد الجد. فسنرى مصطفى الشوربجي هو الذي يسمي بين سعد سنة ١٩١٩ "بيت الأمة" ووزيرًا للعدل فيما بعد يجتمع مع السنهوري في لجنة مراجعة القانون المدني، وأمين الرافعي (أخا عبد الرحمن) أكتب كتاب ثورة سنة ١٩١٩ وشفيق منصور متهمًا في قضية الورداني سنة ١٩١٠ ونائبًا من حزب سعد محكومًا عليه بالإعدام في سنة ١٩٢٥ في القضية التي اتهم فيها رئيسًا للوزارة (فيما بعد) أحمد ماهر والنقراشي بل سنرى من سياسة عدلي يكن – وكان سعد يعترض على تمثيله للأمة في مفاوضة الإنجليز – أن يخفق في المفاوضات ويطالب الإنجليز بأن يصرحوا تصريحًا لمصر بما يسلمونه للأمة وهو الاستقلال ويحتفظوا لأنفسهم بما لا يسلمون به حتى تهدأ الثورة التي يتزعمها سعد، ثم يرفض ثروت ولاية الوزارة حتى تصدر إنجلترا التصريح، وتقبل إنجلترا، فيعلن استلال مصر وتبقى ما سمته "تحفظات" للمفاوضة. وفي وزارة ثروت وُضع دستور سنة ١٩٢٣ ولولا سعد وزعامته للأمة ما صدر التصريح ولا الدستور. وهو صانع الائتلاف في سنوات ١٩٢٦ – ٢٧ – ٢٨ وهي أزهى عصور الحياة البرلمانية في مصر.

لا مراء إذن في أن الصبي المميز حين وضع نفسه ذلك الموضع كان صبيًا مُلهَمًا: إنه الشاب ذو النظر الثاقب تترامى بصيرته إلى بعيد فتحيط بالشرق كله فيكتب في ليون في ١٧ إبريل سنة ١٩٢٣: (أرى أن الأمم الشرقية أمامها أمران لا محيص عنهما: إما أن تجري مع المدنية الغربية وهذا الطريق ليس مأمونًا. وإما أن تحتفظ لنفسها مدنية تصل فيها الماضي بالحاضر... فتحفظ لنفسها شخصيتها وتستطيع أن تجاري (تسابق) الغرب بدلاً من أن تجري وراءه).

إنه الشاب الذي تنفذ بصائره إلى حقائق النظامين الاقتصاديين اللذين يتنازعان العالم كله فيكتب في ١٨ يوليو ١٩٢٣:

(إذا تقدم أعداء الاشتراكية بحجيتهم المشورة من أن الاشتراك في الأموال بعدم النشاط الفردي فيمكن أن يقال إن تربية الثروة للأولاد يعدم في هؤلاء النشاط والقوة على العمل).

مدرسة القضاء الشرعي

عين أول المنتسبين لدفعة سنة ١٩١٧ وكيلاً للنيابة بالمنصورة حتى نشبت ثورة ١٩١٩ يقودها سعد زغلول. زعيم الأمة المنتخب من سنة ١٩١٣ عن دائرتين من دوائر القاهرة بمساعدة الحزب الوطني (حزب مصطفى كامل) فوكيلاً للجمعية التشريعية. وفيها قاد المعارضة ضد الإنجليز والخديوي بجدارة واقتدار سلم بهما الجميع بما فيهم الوزراء.

وربما كان وصف صدقي باشا لشخصيته أوضع في فهم تأثيره في جبله وفيما بعده – وصدقي أجرأ الخصوم على سعد في حياته – قال (كان شخصية جبارةً وفي الوقت نفسه جذابه، غمرت البلاد بقوتها وشدة تأثيرها، وأصبح الاعتقاد فيها يشبه الاعتقاد في الأنبياء).

ومن زعامة سعد زغلول تأثيره في السنهوري وإن لم يره..

وانضم السنهوري إلى الثورة ونقله الإنجليز إلى أسيوط تأديبًا له

ولم يمض عليه عام حتى استعادته القاهرة أو أعاد هو نفسه إليها مدرسًا في مدرسة القضاء الشرعي التي أنشأها سعد زغلول تنفيذًا لقانون طالب محمد عبده به قبل وفاته سنة ١٩٠٥ لإصلاح القضاء الشرعي. وفي هذه المدرسة نبتت بذور سيتولاها السنهوري بأسباب النماء في تربة ظاهرة تتنفس أنفاس سعد زغلول [٥٦] وممد عبده بمنهجها التعليمي الذي يفصح اسمها عنه، وبناظرها وأساتذتها وكما ورد في كتاب (عبد الرازق أحمد السنهوري من خلال أوراقه الشخصية):

(كان ذلك في سنة ١٩٢٠... فتركت وظيفتي إلى وظيفة بمدرسة القضاء الشرعي. فقد كنت شغوفًا بالفقه القانوني ولم تكن لي إليه إلا هذا السبيل. وأشهد أنه كان سبيلاً رحبًا كريم الوفادة وقد استقبلني منذ بدايتي فيه الأستاذ عاطف بركات [٥٧] ناظر المدرسة استقبالاً ينطوي على كثير من العطف والود، ثم عرفت في المدرسة كثيرًا من أساتذتها [٥٨] وأولهم أحمد أمين [٥٩].

---

(٥٦) في مذكرات سعد زغلول (اجتمعنا اليوم الجمعية ١٢ مارس سنة ١٩٠٩ وقبل الصعود (ليرأس الخديوي الجلسة) قال لي بطرس غالي (ناظر النظار) إن العلماء المدرسين بمدرسة القضاء يجتمعون بمنزل أحدهم الشيخ مصطفى عبد الرازق (وزير الأوقاف فيما بعد ثم شيخ الأزهر) لتدبير المشاغبات الأزهرية ويستعملون اسمك.. فصرفت الحديث.. ثم صعدنا إلى الخديوي).

(٥٧) ابن أخت سعد زغلول وابن أخ فتح الله بركات باشا ابن خال سعد. وعاطف باشا من أشهر رجال التربية بوزارة المعارف، وقد آثر سعد به المدرسة لتحقيق الغرض من إنشائها.

(٥٨) الشيخ أحمد إبراهيم تلميذ محمد عبده وكيل كلية الحقوق، والشيخ عبد الوهاب خلاف والدكتور عبد الوهاب عزام والدكتور أحمد عبده خير الدين. وكل هؤلاء سعديون. وكان الشيخ محمد الخضري وكيل المدرسة وهو من تلاميذ محمد عبده الذي اختاره للتدريس بكلية جوردون بالسودان كما اختار الشيخ المراغي للقضاء به، وما تزال كتب الفقه الإسلامي المعاصرة وكتب السيرة عالة على مؤلفات الشيخ الخضري في أصول الفقه والسيرة.

(٥٩) صاحب ضحى الإسلام وفجر الإسلام وغيرهما وسنراه صديق الحياة للسنهوري وهو غير أحمد بك أمين أستاذ القانون الجنائي الذي تخرج سنة ١٩٠٧ بمدرسة الحقوق والمستشار بمحكمة النقض في تشكيلها الأول وهو الذي حل السنهوري محله في تدريس القانون بمدرسة القضاء الشرعي.

كانت مصر في أوائل سنة ١٩٢١ وفدية خالصة. وكان توفيق نسيم رئيسًا للوزارة. فعزل عاطف بركات ناظر مدرسة القضاء الشرعي من منصبه، إذ حسبه وحسب مدرسة القضاء الشرعي بؤرة تعشش فيها الوطنية، وهذه الوطنية التي لم يتلوث بها توفيق نسيم باشا فيما روى عنه، فقامت مدرسة القضاء الشرعي أساتذة وطلبة يحتجون على هذا التعسف. ثم زادت المسألة تعقيدًا بعد أن انقسمت البلد إلى فريقين. أغلبية مع سعد وأقلية مع عدلي على رأس الوزارة وكان عاطف في الأغلبية مع سعد.

فقمعت حركة مدرسة القضاء الشرعي في قسوة عنيفة وتناول القمع الطلبة والأساتذة جميعًا. وتفرق الأساتذة وانعزل كل في عمله، وعينُ الحكومة على الجميع. وانقسم الأساتذة إلى فريقين فريق انصرف إلى عمله لا يتكلم إلا همسًا ومن وراء حجاب وهذا هو الفريق الأكثر شجاعة والأقوى قلبًا. وفريق آخر أخذ جانب الحكومة وتنكر لعاطف بركات وانقلب حربًا عليه وعلى شيعته. ووقف إلى جانبه اثنان أو ثلاثة أذكر منهم رجلاً قوي الإيمان نبيل الخلق هو المرحوم الأستاذ عبد الوهاب خير الدين[٦٠] ولا أنسى له هذا الموقف طول حياتي.

وأمضيت بقية العام في هم ونكد، وبقى أحمد أمين على جهاده لا تخور عزيمته ولا تهن قوته يحتسب في سبيل الله وفي سبيل الجهاد والمبدأ ما يلاقي من ضغط، وما يحيط به من عنف وقسوة حتى إذا انقضى العام قيض الله لي الخلاص وأرسلت في بعثة القانون إلى فرنسا.

أما أحمد أمين فقد اقتلعته أعاصير الظلم من مدرسة القضاء الشرعي التي نشأ فيها طابًا وعاش أستاذًا وقذفت به إلى وظيفة قاضٍ شرعي في بلدٍ ريفي).

بهذا البيان ينكشف لنا أمران: (١) أن مدرسة القضاء الشرعي كانت "رباطًا" للدفاع عن الوطن وأهله، (٢) وأن السنهوري آثر تدرس (الفقه القانوني) فيها أو الفقه المقارن على الفقه الذي تعلمه أول وأكثر ما تعلم في مدرسة الحقوق وتولى لتطبيقه وظيفته القضائية وهي أقصد الطرق وأقصرها إلى الدرجات العليا، وسنراه بعد سنوات أربعةٍ فارسًا من فرسان الفقه العام في الشريعة برسالة تستلفت الأنظار (في الخلافة وتطورها سبقتها بعام رسالة أخرى تمت إلى منهج فقه المعاملات في الإسلام بالأسباب، بل سنرى الرسالتين تضافان إلى ثالثة سبق بهما مصري

(٦٠) عين أستاذًا للمنطق في مدرسة الحقوق بعد إلغاء مدرسة القضاء الشرعي.

نابه بجامعة ليون [٦١]، ويفتتح أستاذها لامبير" بهذه الرسائل (مطبوعات معهد الفقه المقارن) سنة ١٩٢٦ وسنرى هذا الأستاذ بعد سنوات أخرى يشيد بمساهمات السنهوري ويبحث في الشريعة تشارك فيه الشيخ أحمد إبراهيم والأستاذ علي بدوي في القانون المقارن. والشيخ من زملاء السنهوري السابقين في مدرسة القضاء الشرعي واللاحقين في جامعة القاهرة، وبهذه المشاركة أعلن المؤتمر العالمي في لاهاي سنة ١٩٣٠ وفيما بعدها أن الشريعة مصدر عالمي للتشريع.

هكذا حمل المبعوث إلى فرنسا نباتًا حسنًا من مدرسة القضاء الشرعي، وذكريات فقهائها الذين أسهموا في نهضة الفقه الفرنسي في تاريخه الحديث بأعظم نصيب، ولهم مواقف شرح بعضها الدكتور السنهوري بما وقر في نفسه حتى اقتلعها هي الأخرى تيار آخر من الجهل بمصادر الإصلاح في الأمة.

ولقد قرأنا وسوف نقرأ أصداءً تتردد في مذكراته بأوربة. من منهج المدرسة ومواقف الأساتذة. ولكل واحد منهم تاريخ مذكور في جامعات مصر والمؤلفات المتداولة الآن فيها.. حتى الشيخ محمد أبو زهرة كان تلميذًا لهؤلاء فصار في آثارهم وفديًا قحا، وصيرته مواقفه إمامًا للحرية الفكرية.

أما السنهوري فسيحفظ له التاريخ نداءه أمام لجنة القانون المدني سنة ١٩٤٥ بوجوب "قضاء حق الشريعة" واستجابتها لطلبه وجعلها مصدرًا من مصادر القانون، كما سنرى السنهوري بمؤلفاته وتشريعاته، ثم في أحكامه بمجلس الدولة، أمينًا على تراث القضاء الشرعي في العلم ومحاربه الظلم، ترفعه أمانته درجات في "الفقه القانوني" بمعناه الذي أسلفناه من الإحاطة بالفقه الإسلامي والفقه المعاصر وتحقيق سيادة القانون، وقد جلى في ذلك التراث سعد ومحمد عبده، وصلى فيه اللاحقون.

والسنهوري يمتاز بين اللاحقين بأشياء يهمنا منها معنى نستصحبه وهو أنه أراد الاقتداء بسعد في يفاعه وثابر على ذلك في مطالع حياته. وسترى سائر خطواته على الصراط المستقيم ذاته.

---

(٦١) نظرية التعسف في استعمال الحقوق في الشريعة الإسلامية للدكتور محمود فتحي وكتاب الأحكام العدلية م٢٦ – ٢٧ – ٢٨ – ٢٩ – ١١٩٨ – ١١٩٩ – ١٢٠٠ – ١٢١٢.

السنهوري من خلال أوراقه الشخصية:

احتفل العالم العربي في عام ١٩٨٨ بالعمل العلمي الدقيق الذي أسهمت به الدكتورة نادية عبد الرازق السنهوري والدكتور توفيق الشاوي في التأريخ لأبيها بنشر أوراقه الشخصية، وتلازم تاريخ هذا النشر لأوراق لم يعدها كاتبها للنشر مع تاريخ نشر أوراق مثلها كان سعد زغلول يهمس إليها بشجونه دون أن يعدّها للنشر! فتلاقى عمل العالم الكبير وعمل المثل الأعلى الذي اتخذه لنفسه في صباه. وهو لقاء تحدثه فطرتان متشابهتان لا صدفتان.

ودلتنا أوراق السنهوري على أنه كان جيلاً ثالثًا في مدرسة محمد عبده. وأن منهج نهضة مصر على أساس العلم قد باركها الله على يديه وأنه طِعمه وأطعم منه في مدرسة الحقوق ومدرسة القضاء الشرعي. والأولى من عمل الشيخ رفاعة رافع والثانية من عمل الإمام محمد عبده وتنفيذ سعد، إذ صارت إليه وزارة المعارف. فهذا ينبوع تتفجر دُفَفه للناس منذ نيف وقرن لتعيد إلى مصر مكانتها وللسنهوري فيه نصيب.

ودلتنا الأوراق على أن الفقه الإسلامي كان مادة الصحوة التي تصحو عليها الأمة منذ أنشأ الشيخ مجلس إدارة الأزهر، إلى المدرسة التي استصدر قانونها في مجلس الشورى، إلى أوراق السنهوري في الثلث الأول في القرن العشرين. ودامت إشادته بهذا الفقه وتعليمه للناس حتى لاقى ربه في الثلث الأخير من القرن.

والأوراق قسمان متساويان. قسم في عهد الطلب في مصر وفي ليون بفرنسا، وآخر يبدأ من سنة ١٩٢٦، حيث جد في وضع ما تصوره في القسم الأول موضع التنفيذ، وواتته نهضة مصر بالجامعات الجديدة وبمؤسساتها الدستورية والسلطات التي تولاها فيها بعد إذ بايعه العالم القانوني في مصر والدول العربية.

في هذا الكتاب تمهيدًا لسائر المذكرات بواحدة في سنة ١٩١٦ يعلن فيها وهو طالب بمدرسة الحقوق وجوب الرجوع إلى التاريخ الإسلامي واعتزامه تقويمه إرادته. وهاتان عزمتان تنمان عن شخصيته. يقول: (ولا أدري لِمَ لا أعرف تاريخ ميلادي في التقويم العربي) ويختم بقوله (أريد تقوية إرادتي فهل أستطيع؟ سأرى).

وكذلك ترد في فاتحة القسم الأول المذكرة رقم "٨" وفيها إرهاص بمهمة الحياة إذ يكتب في يناير ١٩٢٢ في ليون: (ودِدت لو استطعت عند رجوعي إلى مصر أن اجتهد في إنشاء

دراسة خاصة يكون الغرض منها إيجاد طريقة جديدة لدراسة الشريعة ومقارنتها حتى يتيسر فتح باب الاجتهاد.. وحتى يتيسر أيضًا... أن تؤثر جديًا في القوانين المستقبل للأمة المصرية...)

ويقول بعد أيام (رجعت الليلة من اجتماع عقدته جماعة من العمال.. وقد تعرفت إلى الشاب... ووعدني أن يدعوني في اجتماعاتهم وهي اشتراكية شيوعية)....

وبعد يومين يكتب (... اعتقال سعد زغلول يدل على أن مصر تمر على وقت عصيب يعجب فيه عودها. وإن كانت الحياة دبت ففيها فلن تموت).

وسنراه اشتراكيًا "سعديًا" حتى آخر حياته يجني ثمار تعلقه بسعد، كما سيتجرع غضاضة الصاب من أجل ذلك. ثم يصير وزيرًا مع "السعديين" مرات أربعة ثم يتولى أعلى مناصبه رئيسًا لمجلس الدولة.

وفي مذكرة في الشهر التالي (فبراير)... يقول:

(وِددت لو وفقني الله في خدمة بلادي في الوجوه الآتية:

١- أن اشترك في عمل لإنهاض الشريعة الإسلامية وجعلها صالحة للتقنين في الوقت الحاضر.

٢- اشتراك في نهضة اقتصادية ومالية في مصر.

٣- اشتراك في نهضة لإصلاح طرق التربية والتعليم وما يدخل في ذلك من تربية المرأة.

٤- اشترك في نهضة لإصلاح اللغة العربية.

... وفقني الله أن آخذ نصيبي في ذلك).

وسيأخذ أعظم الأنصبة في ذلك:

أما النهضة الاقتصادية ففتح لها الأبواب طلعت حرب وأما النهضات الثلاثة الأخرى فقد كان للسنهوري في كل منها كفل زاخر. وما أسعد المرء إذا حققت له الأيام ثلاثة أرباع آماله! وكان الربع الرابع يتعارض معها فلم يكن من فرسانه.

ولدق تولى تحقيق الثلاثة بنفسه، وبعمله، ثم تولى الوزارة التي كان أول وزرائها في العهد الحديث سعد زغلول نفسه! ولما تولى إصلاح اللغة كمؤلف جعل التأليف القانوني بها ذروة الأسلوب، وخدمها كعضو في المجتمع اللغوي.

وأما الشرعية فقد أبدأ فيها وأعاد: كتبه الضخمة وأنشأ قسمًا لها بالجامعة المصرية يعطي دبلومات وأنشأ معهدًا لها بتمامه في الجامعة العربية، وأصدر أجزاء ستة عن مصادر الحق في الفقه الإسلامي ووضعها مصدرًا من مصادر الحكم في القانون المدني.

وإذا لاحظنا أنه كتب هذه المذكرات كلها في الشهور الستة الأولى للبعثة زدنا يقينًا باستقامة فكره وطريقته "وظاهرة الاستمرار" ورعاية السماء له.

ولنلاحظ أن ما تسرده عينه من سائر مذكرات القسم الأول.. ونخص بالذكر عينه أخرى تدل على جوهر فكره في أول عام ١٩٢٣.

- وددت لو خدمت القضاء في شيئين؟ أن أصل في الشريعة حبل الماضي بالحاضر وأن أضع شرحًا للقانون المصري.
- وددت لو خدمت القضاء في شيء هو أن أجعل من السلطة القضائية مهيمنة على السلطتين الأخريين بعد وضع الضمانات الكافية للقضاء ونزاهته.

ولسوف يصل الماضي بالحاضر في الشريعة وشرح القانون، بقلمه وفكره، وبأعمال أعلى أثرًا وذكرًا من الأقوال.

أما سيطرة القضاء على السلطتين فاحتاجت إلى دستور ليصنعها، ثم إلى قانون بإنشاء مجلس الدولة، ثم إلى مرسوم ملكي يعينه للرياسة من بين الجميع.. وبكل ذلك سُعدت مصر وفي هذا كله دلالات، شتى من جهات مختلفة ومجتمعه، تدل على بصيرة وفقها الله إلى أن تطب لحاجات الأمة بالدواء الشافي وعلى إرادة خالصة لمصالحها، وعلى اختيار الله لتحقيقها ذلك الرائد الذي لا يكذب أهله لسائر على منهج لا يخلفه والدءوب في سعيه، الصدوق في تفكيره، في صحوه وفي نومه:

ففي فاتحة أوراقه الشخصية حلمه الكبير (رأيت فيما يرى النائم أن الغرب تشرق عليه شمس ساطعة... ثم أدرت وجهي نحو الشرق فخيل لي أني أنقل شمسًا أوسع مدى وأسطع نورًا إلى أرجاء الأرض الواسعة... وكأني سمعت لفظ "العلم" يهمس ثم أفقت من نومي).

ومضى عامان إلا شيئًا فأعلن بتاريخ ١٩٢٤/١/١٨ أن (الإسلام قوي لا تهضمه الجنسية ولا الاستعمار. ويحاول الغربيون أن يحولوا الإسلام إلى مجرد عقيدة حتى يسهل عليهم تفريق الأمم الإسلامية وهضم ما استمرؤه منها – وهذا هو الذي يجب مقاومته).

ويمضي قدمًا يعد نفسه لهذه المقاومة لنرى النصف الأول من أوراقه الشخصية طوال سنوات دراسته، قد تقاسمته بالتساوي، مواضيع ثلاثة تظفر بأعلى قدر من اهتمامه: ١- الفقه الإسلامي وإبرازه في ثوب عصري. ٢- ووحدة الشرق الإسلامي، ٣- والوطنية المصرية والاشتراكية.

وينتهي هذا الجزء من المذكرات بانتهاء دراسته في فرنسا وحصوله على الدكتوراه في (الخلافة وتطورها) وتقديم أستاذه لامبير [٦٢] لكتابه فيها.

(٦٢) لامبير (إدوار) زعيم مدرسة القانون المقرر في فرنسا وهو من قبل ذلك ناظر سابق بمدرسة الحقوق بمصر نسيب الإنجليز – بافتراءات سجلتها مذكرات سعد زغلول – في استقالته ليعينوا ناظرًا إنجليزيًا، فعاد إلى جامعه في ليون بفرنسا سنة ١٩٠٧، وأنشأ قسم القانون المقارن الذي عمت مؤامراته العالم وقال في أكثر من مكان إن هذا القسم نواته دراسات جيل المصريين في جامعة ليون في العقد الأول من القرن، وأن أعمال السنهوري استئناف لجهود هذا القسم في العشرينات من القرن.

obeikandl.com

رسالتان للدكتوراه ودبلوم:

ولا غرو أن يرتبط فكره في الفقه الإسلامي برسالتين للدكتوراه سنة ١٩٢٥، ١٩٢٦. والأولى في حرية العمل في القانون المدني الإنجليزي والثانية في القانون الدولي، هلل لهما الأستاذ لامبير في مقدمة ثانيتهما بقوله:

(لقد قررت منذ مدة طويلة استئناف نشر سلسلة الأبحاث التي بدأتها عام ١٩١٢ – ١٩١٣ وذلك بجمع ونشر مؤلفات تلاميذي المصريين.. ولكني انتظرت حتى أجد لها بداية جديدة تتوفر لها المزايا التي توفرت في الكتاب الأول الذي تكفل بنجاحها في عام ١٩١٢ وهو الكتاب القيم للمرحوم محمود فتحي حول نظرية التعسف في استعمال الحقوق في الفقه الإسلامي [٦٣].

لقد وجدت ضالتي المنشودة أخيرًا على يد السنهوري وهو من أنبغ تلاميذي.

وهذا المؤلف الضخم الذي قدمه ليس أول أبحاثه. لقد نشر السنهوري في عام ١٩٢٥ ضمن مجموعة مكتبة معهد القانون المقارن بحثًا ممتازًا حول "القيود التعاقدية على حرية العمل بالقانون الإنجليزي" وهو البحث الذي منحته كلية الحقوق بجامعة ليون جائزة أحسن رسائل الدكتوراه [٦٤]..

لقد قام بفحص القضاء المدني والتجاري بأسلوب علمي دقيق في إطار تتخلله أبحاث اجتماعية قانونية حول دور ومزايا كل من "القاعدة القانونية" و "المستوى القانوني"... وهذا الأسلوب.. هو الذي لفت إليه أنظار الأستاذ الكبير موريس هوريو [٦٥]، وجعله يفرض نفسه عليه

---

(٦٣) هذا المؤلف أول مراجع مشروع القانون المدني المصري في المادة الخامسة التي تحكم النشاط القانوني كله وهي الخاصة بحدود استعمال الحقوق، وقد قال عنه السنهوري في أوراقه بتاريخ ١٩٢٣/١٠/٥ (وقد عزمت بعون الله تعالى أن أبدأ بترجمة كتاب لمصري وضعه باللغة الفرنسية في سوء استعمال الحقوق في الشريعة الإسلامية) والكتاب طليعة تطور قانوني في الفقه العالمي المعاصر، وقد أذاعت به أعمال معهد القانون المقارن الذي أنشأه لامبير في جامعة ليون.

(٦٤) اسم الرسالة الكامل (القيود التعاقدية على حرية العمل بالقانون الإنجليزي – العيار المرن والقاعدة الثابتة).

(٦٥) هو عاهل القانون الإداري إذا استعملنا تعبير السنهوري عن عبد العزيز فهمي بمصر. وهوريو رائد مجلس الدولة الفرنسي في هذا القرن. وقدمت هيئة قضايا الدولة بمصر فقهه إلى مجلس الدولة المصري في مستهل عمله (تراجع مذكرات قضائية في جزأين من مطبوعات مجلة هيئة قضايا الدولة لعبد الحليم الجندي).

حتى أنه ناقش وجهة نظر السنهوري حول "القاعدة" و "المستوى" مناقشة تنم عن تعاطف وتقدير كبير. ولقد جعل "هوربو" من هذه المناقشة حجر الزاوية في نظريته حول "النظام القانوني"...

وانتقل لامبير [٦٦] من الإشادة بهذا المؤلف في القانون المدني إلى الكتاب الذي يقدم له وهو رسالة (الخلافة وتطورها لتصبح عصبة أمم شرقية). ومما جاء فيه ملاحظته على مراجعة (أنه قد استطاع أن يغترف بنهم من المؤلفات المكتوبة باللغة العربية ليذكر القراء بأن البحث إسلامي وقوله (ولقد أجاد في الإشارة إلى آثار مبدأ الضرورة في تطور النظرية القانونية للخلافة).

وترى بادئ الرأي وصف لامبير لأبحاث الرسالة الأولى بأنها "اجتماعية قانونية". فهي جولة في تأصيل حق العمل وحقوق العمال والمد الذي يعلو بها من أول القرن هنا وهنالك. في العام الذي تقدمت فيه الرسالة كان "رامزي ماكدونالد" يرأس وزارة للعمال تفاوض "سعد زغلول" وهو رئيس وزارة.

ولنلاحظ أن لمبدأ الضرورة أحكامًا واردة في القرآن والسنة فصلها الفقه الإسلامي في غير موضع وتنضاف إليه قواعد المشقة التي تجلب التيسير والحاجة التي تنزل منزلة الضرورة والاستثناء أو أصل الاستحسان وسنرى السنهوري من فرسانها في مؤلفاته وتقنياته وأحكامه.

(٦٦) وسنرى السنهوري بعد نيف وعشرين عامًا يجزيه الجزاء الأوفى ويستثمره لصالح مصر فيشركه وحده معه بدلاً من مجموعة الأجانب عند وضع القانون المدني المصري.

obeikandl.com

وأن ميوله الشخصية وعلاماته المنهجية تتبدى في اختيار هذا العمل العلمي ليكون أول رسائله فيه من مسائل أمهاتٍ عنده (العمل والعمال [٦٧]. الحرية وقيودها. الإنجليز).

ولئن كان الإنجليز عدوًا له ولبلاده من قبل ميلاده وسينازلهم في مجلس الأمن بعد ربع قرن (١٩٤٧)، إن قضاءهم يمتاز بأمرين يمد الفقه الإسلامي إلى كل منهما بأسباب. وهما:

١- العدالة النموذجية، والعدالة ركن الإسلام وآية الإيمان، ٢- تحرر القضاء الإنجليزي في "ديناميكية" من قيود النصوص، حيث قواعد مستخلصة من "الأقضية السابقة" التي تعالج الواقع لا النظريات.

وقد علمنا من تقديم "لامبير لكتابه أن تقعيد "القواعد" و "المستوى القانوني" والمعيار المرن والقاعدة الثابتة" كانت باكورة اجتهاده في تلك الرسالة التي أجلّه من أجلها "هوربو" وجوهرها يمت بسبب وثيق إلى الفقه الإسلامي المبني على قواعد ثابتة في القرآن والسنة والإجماع وعلى حرية الاجتهاد عند عدم وجود النص، وهي حرية لازمة للفقه ومن أدواتها القياس والمصلحة والاستصحاب وأصل الإباحة وتحكيم دليل على دليل وسد الذرائع وغير ذلك من قواعد تستنبط منها أو تهدي إليها الأقيسة التي يشهر بها المذهب الحنفي المعمول به في القضاء الشرعي – وقد انبعث السنهوري من مدرسته – تبنتها كتب الأشباه والنظائر أو القواعد التسعة والتسعون بالمادة الثانية من مجلة الأحكام العدلية (القانون المدني لتركيا حتى أوائل هذا القرن) وقد حوت التقنين المدني وتقنين المرافعات من الفقه الإسلامي وأتاحت للقضاء في الدولة العثمانية أقدارًا كافية من المرونة في فقه المذهب الحنفي ليبلغ الفقه أو القضاء غاياته.

(٦٧) عبد الرازق أحمد السنهوري من خلال أوراقه الشخصية – المذكرة العاشرة في يناير سنة ١٩٢٢ وكثير بعدها.

وما تزال "مرونة النصوص" صيحة التقدم الفني في التقنين والقضاء المعاصرين.

وأثر هذه الرسالة الخاصة بالقضاء الإنجليزي في مصر كبير وإن لم تترجم إلى العربية. فهي العمل الأول للمؤلف الأكبر في القانون المدني يردد فحواها في مؤلفاته كافة بتقعيد "القواعد" واختيار "المعيار المرن" و "المستوى القانوني" الذي حاول ما وسعه أن يفسح مداه للقاضي في حدود موضوعية، وله في ذلك أسوة سابقة من الطريقة السباقة للفقه الإسلامي سواء في المعاملات أو المرافعات أو الإثبات حيث "للعرف في الشرع اعتبار" والحاجة تنزل منزلة الضرورة والضرورات تبيح المحظورات والضرورة تقدر بقدرها وأمثال ذلك. وكما تأثر "هوربو" نفسه بالسنهوري أثر "هوربو" في مصر. فهو إلى جوار سيطرته على الفقه الإداري في الجامعات كان في باكورة المراجع لمجلس الدولة المصري عند إنشائه.

والدكتور حسن أحمد بغدادي – تلميذ السنهوري وصاحبه في أعمال التقنين وفي مجلس الدولة قبل أن يلي الوزارة – يرى رسالة "القيود التعاقدية لحرية العمل في القانون الإنجليزي" من أحسن ما كتب وإن كانت أول ما كتب.

أما دبلوم معهد القانون الدولي في باريس فحصل عليه بعد العام الدراسي (أكتوبر سنة ١٩٢٣ – يونيو سنة ١٩٢٤) وكافأ نفسه بإجازة نحو شهرين قضاهما بين سان جانجليف وبروكسل ولاهاي وفي الأخيرة كتب نيفًا وعشرين مذكرة تدل على انشغاله بدينه وقوانينه وتاريخ أمته فهي تدور حول القدرة الإلهية والعدل الاجتماعي والجمال، وسعد زغلول وأحمد عرابي وإنشاء جامعة لدول الشرق الإسلامي ومرونة الشريعة والإيمان والحب.

* * *

ويلتزم السنهوري منهجه في كتاب (فقه الخلافة وتطورها لتصبح عصبة أمم شرقية) حيث يقول عن تطوير الفقه الإسلامي (في حالة وضع الفقه الإسلامي في صورة تقنين حديث يحسن استعمال صياغة تشريعية مرنة تسمح للقضاء بمراعاة الملاءمة بين النصوص الثابتة وبين الحاجات المتطورة.. ولا يجوز أن يكون هنا اعتراض على موضوع استبدال الفقه الإسلامي بالقوانين الأجنبية... لأن التغيير سيتم بعد دراسة عميقة للفقه الإسلامي تبرز روحه العصرية).

ولقد خطط للأداة التي تعمل لهذا الفقه خطة عالمية في مذكرة بتاريخ ٢٦ أغسطس ١٩٢٣ (والجامع الأزهر يحتاج إلى كثير من الإصلاح. فلو جعل على ثلاثة أقسام: ألقسم الابتدائي والقسم الثانوي... من ما يعد لقسم الدين والعقائد.. ومنه ما يعد لقسم الآداب. ومنه ما يعد لقسم الفقه الإسلامي.. وهو القسم الثانوي بمدرسة القضاء... ومع إدخال لغة أجنبية شرقية (الفارسية أو التركية) ولغة أجنبية غربية (فرنسية أو إنجليزية)... ثم يأتي بعد ذلك الأقسام التالية، وهي قسم الدين والعقائد وهو القسم العالي بالأزهر الحالي (ويراعى فيه دراسة تاريخ الأديان الكتابية) وقسم الآداب ويراعى فيه دراسة اللغة العبرية.. وقسم الفقه والقانون وهو القسم العالي بمدرسة القضاء الشرعي. ويراعى فيه دراسة اللغة الفرنسية. وتكون هذه الأقسام مكونة لأكبر جامعة إسلامية شرقية يبقى لها اسمها القديم وهو الجامع الأزهر).

وسنقرأ بعد "تيف وربع قرن قوله في أوراقه الشخصية وهو يستقبل العام السابع والخمسين وبعد أن قدم للأمة العربية قوانينها المدنية (إن مشروع الفقه الإسلامي وما ينبغي لهذا الفقه المجيد من دراسة علمية.. قد انغرس في نفسي وأصبح جزءًا من حياتي يكبر معها ولكنه لا يشيب. فإذا ما استطعت أن أحقق أملاً يجيش في نفسي فأحمل جامعة الدول العربية على أن تنشئ جامعة علمية.. أمكنا دراسة الفقه الإسلامي والقانون المدني).

وبعد عامين تقول أوراقه الخاصة (لقد شاء الله أن تكون هذا العام هو الذي يفتح معهد الدراسات العربية العالية فاللهم وفقني إلى خدمة الفقه الإسلامي في هذا المعهد).

وقد وفقه الله في ذلك فقضى سنوات طويلات في هذه الخدمة ثم تجمع دراسته في مؤلفه الشهير (مصادر الحق في الفقه الإسلامي).

وما كان ذلك التوفيق الذي جمع آمال أمته من فاتحة القرن إلى منتصفه، في حياة رجل بذاته وعلمه، إلا بركاتٍ من الله في تلك الحياة، فتضافرت في خدمتها ظروف الزمان والمكان مع ملكات الرجل وآماله.

ومن توفيق الدكتورة نادية عبد الرازق السنهوري في الكتاب سالف الذكر أن تكشف لنا من ملاحظتها لأعمال أبيها صفته كواحد من بناة مصر العظماء إذ يضع في أساس البناء حجر الزاوية له وهو الفقه الإسلامي، وإذ يشيد المؤسسات على هذا الأساس الوطيد. وهو ما اختارت التعبير عنه "بهواية التخطيط للمستقبل". وما هي إلا شعور قاهر بالمسئولية عن بناء الأمة يجري في عقل بناءً نادر الطراز هيأه الله لبلاده. وعملت مدرسة القضاء الشرعي الكثير في

إعداده، بعد أن تحول إليها من عالم القانون الفرنسي المترجم في القانون المصري ليعمل به القضاء.. قالت:

(الذي أعجبني وأدهشني بين كل ذلك هو أن اهتمامه بمستقبل الفقه الإسلامي والشريعة الإسلامية قد شغل الحيز الأكبر من هذه المذكرات الشخصية. وهو ما لمسته قبل ذلك خلال إطلاعي على كتابه "الخلافة" أثناء عملي في ترجمته. واستخلصت من ذلك أن النهوض بالفقه الإسلامي كان هدفًا أساسيًا في نظره وأنه رأى إعداد تلك الرسالة فور وصوله إلى فرنسا. وأن كثيرًا من خواطره الشخصية كان صدى للآراء التي أطلع عليها وتوصل إليها أثناء دراسته لموضوع في الفقه الإسلامي" الذي لم ينقطع عن التفكير فيه ودراسته طول سنوات دراسته في فرنسا).

وأضافت (لذلك أيقنت أن أهم مميزات شخصية والذي كانت هوايته للتخطيط للمستقبل وقدرته الفائقة على الالتزام بالخطط التي رسمها والعمل للأهداف التي فكر فيها).

وهو يقين تشهد لها بصدقه عشرات المذكرات في أوراق السنهوري الشخصية وشهده المعاصرون في إنجازاته على مدى عشرات السنين في معاهد العلم ومؤسسات الدولة ووزاراتها بل في الجامعة العربية يكفي الإنجاز الواحد منها ليدخل من شارك فيه التاريخ من بابه الواسع، ثم يضيف لها سنواته الخمسة المثقلات بالعطاء الكبير في مجلس الدولة، ويستمر ليضيف بالقانون المدني الذي يحكم دولاً خمسة، سبب "الوحدة" بينها على قواعده الجامعة من تصرفات أفرادها اليومية، ووحدة النظم الاقتصادية الموجودة والجامعات التي تجري دماؤها في قلب العالم العربي دون أن يتمارى بتلك الآلاء شركاء.

* * *

وأعماله في وزارة المعارف دليل صدق له: جاء في المذكرات بتاريخ ٢٨ أبريل سنة ١٩٥١ (أسجل لنفسي أن... جامعة فاروق وجامعة محمد علي كنت مساهمًا في إنشائهما إلى حد بعيد.. فجامعة فاروق (الإسكندرية) وضعت مشروع قانونها في سنة ١٩٤٢ وكان وزير المعارف آن ذاك محمد حسين هيكل باشا. وجامعة محمد علي "عين شمس" قررت إنشاءها وأنا وزير في سنة ١٩٤٨ منتهزًا مناسبة الاحتفال بالعيد المئيني لوفاة محمد علي الكبير وقد أعددت مشروع قانون إنشائها قبل أن أترك وزارة المعارف إلى مجلس الدولة).

ولمن أسهم في مدرسةٍ أجر عظيم فما بالك بمن وضع الأسس لجامعة.. بل جامعتين تخدمان الملايين في العالم العربي.

وإذا كانت الإسكندرية قد أزالت اسم فاروق وأعادت اسمها في جامعتها وأحيت اسم مكتبة الإسكندرية العريقة، أو كانت جامعة عين شمس قد استبدلت اسمها باسم جامعة محمد ع لي فهاتان ذكريان تعيدان إلى الأذهان مجد أول جامعة في العاصمة الثانية لمصر الحديثة وأقدم جامعة عرفها التاريخ لبني الإنسان.. وإن للسنهوري مع المدينتين والجامعتين نصيبه من عطر ذلك التاريخ.

أما تاريخه في جامعة القاهرة فأعلى حجة على صلابة معدنه واستجابته للتحدي والاقتدار على الانتصار. من آفاقها العالية كانت نقطة انطلاقه.

جامعة القاهرة – والقانون المدني

من يقرأ أوراق السنهوري الشخصية يدرك سرقوته: شاب يتزعم دفعه من رجال القانون في ثورة ١٩١٩ يتأخى تحريك الركود في مصر والشرق والإسلام والفقه والفكر أينما كان، وفي ذهنه دائمًا مثل سعد زغلول ومصطفى كامل، لكنه يشعر بشعفه عن زلزلة الدنيا فيسر خواطره إلى أوراقه فتبقى سرًا حتى وفاته، ومن الثورة والضيق وصدق الإرادة للإصلاح تولد عنده مزاج التحدي أو قبول التحدي فصار طابعًا له جمّله خلق رفيع وسلوك كريم وامتياز علمي تفرضه سنوات دأب متواصل.

وكان من قدره أن تشحذ عزيمته مفاجأة الجامعة له بتحديها الكبير له من أول يوم قدم نفسه إليها. ولما انتصر عليها تتابعت انتصاراته.

فلقد تحدته الجامعة بأن يدرس القانون المدني المصري لا القانون الدولي الذي يحمل شهادة الدكتوراه فيه، لانشغال كرسيه في الجامعة بغيره، وزاد تحديها أن يحل في التدريس محل علم من أفذاذ القانون المدني انتقل من الجامعة إلى السلك القضائي هو الأستاذ أحمد نجيب الهلالي صاحب كتاب (البيع) وأن ينافس في المادة أساطين رجال القانون المدني المسيطرين ورئيسهم العميد الأول للكلية محمد كامل مرسي بك.

وقبل الدكتور الشاب التحدي فدرس – لدفعتنا – المادة في العام الدراسي ١٩٢٧/٢٦ وخرج ظافرًا بتقدير كبير آيته أن يكون كتاب (عقد الإيجار) الذي درسه في ذلك العام من أحسن مؤلفاته للآن.

وفي عام ١٩٢٨/٢٧ درس الملكية والحقوق العينية كامل مرسي بك لنفس الدفعة. وكانت آخر دفعة لمدرسة الحقوق التي دخلت في كليات الجامعة. ومنها الوزراء ورؤساء الجامعات ورؤساء الهيئات القضائية الثلاث والسفراء ورجال المحاماة الكبار وفي صدارتهم النقيب مصطفى البرادعي يدينون جميعًا للعميد وللمدرس الشاب بالتقدير الكبير.

وسيزامله من تلك الدفعة بعض منهم في التدريس بالجامعة وسيستعين بواحد منهم في التدريس في معهد الدراسات بالجامعة العربية.

ولما خرج منتصرًا من التحدي في سنة ١٩٢٧ كافأ نفسه بالزواج في آخر العام الدراسي بتاريخ ١٩٢٧/٥/٥.

واغتلبته دراسات الجامعة حتى أعادته العراق إلى دراسة الفقه الإسلامي.

ولم تصرفه التزاماته الجامعية عن البوح بمشاعره إلى مذكراته.

يقول في ١٤ يوليو سنة ١٩٢٨:

(اليوم يوم عيد ١٤ يوليو عند الفرنسيين وقد رأيت في شوارع القاهرة الكبرى... الزينات الفخمة... أما أنا، المصري الذي يشعر بأنة غريب في وسط الزينات.. وقد كاد الدمع يقطر في عيني.

وقد مررت على زينة مكتوب في أعلاها (لتحيى فرنسا) فحاولت أن أهمس في نفسي (لتحيى مصر) ولكن لم أستطع قد كنت أفكر في هذه اللحظة في أن مصر ليست تحيا الآن..)

فسنقرأ بعد أيام أن الملك فؤاد جاء بوزارة لتوقف الدستور. كتب السنهوري في ٢٠ يوليو (أذيع بالأمس الأمر الملكي بوقف الدستور وإلغاء حرية الصحافة. الواقع أن الحرية لا تعطي ولكنها تؤخذ فإذا كانت هذه الأمة جديرة بالحياة فإن أمامها متسعًا لأخذ حريتها من الغاصبين).

وفي العام الدراسي التالي اتخذ سمته في هدوء وتؤدة إلى جوار أسماء وأساتذة عظماء عبد الحميد أبو هيف – أحمد أمين – محمد كامل مرسي – محمد العشماوي – على الزيني. وسينضم إليهم الشيخ أحمد إبراهيم (الأستاذ السابق بمدرسة القضاء الشرعي) فيكون الشيخ أول كتّاب العدد الأول سنة ١٩٣١ لمجلة الكلية (مجلة القانون والاقتصاد) العميد محمد كامل مرسي بك الذي داوم الكتابة فيها.

وفي عددها الثاني يكتب الشيخ عن مصادر الفقه الإسلامي وفيها قوله:

(٥- وهنا كلمة قلتها مرارًا. وأقولها. ولا أزال أقولها. وهي أن أدلة الأحكام الشرعية متوافرة الآن وموجودة بجميع تفاصيلها. وما قاله المفسرون وعلماء الحديث وأئمة الفقه فيها.

فالسبيل ميسرة جدًا لوضع شرع محكم يؤخذ من هذه الأصول والمستندات العتيدة مع القواعد والضوابط... مع عدم المساس بالنصوص القطعية الثبوت والدلالة.

وقد يتغير الأمر فنعير بدل أن نستعير. وعلى هذا يجب أن تتوجه الدراسة في المعاهد الدينية الإسلامية وغيرها من معاهد العلم العالية إلى هذه الوجهة).

فالدعوى لتقنين فقه الشريعة قد بدأها في عصرنا الحالي واحد من تلاميذ محمد عبدة[٦٨] هو شيخنا – الشيخ أحمد إبراهيم – في سنة ١٩٣١ بمجلة القانون والاقتصاد وبدأها السنهوري في أوراقه الشخصية – في ليون بفرنسا.

* * *

وفي العام الثاني للمجلة (١٩٣٢) ظهر بالقسم الفرنسي منها مقال بعنوان (الجامعة المصرية في المؤتمر الدولي للقانون المقارن بقلم الأستاذ السنهوري مع مستخرج من مداولات القسم العام للمؤتمر بقلم الأستاذ/ أدوار لامبير) ومثّل الجامعة في المؤتمر وفد من شبابها فيه الأستاذ علي بدوي – العميد فيما بعد – ببحث شرعي شاركه فيه الشيخ أحمد إبراهيم وفيه أستاذان غير مسلمين والدكتور السنهوري.

وفي هذا المؤتمر صدر قرار أشرنا إليه من قبل يشيد بالشريعة كقانون مقارن وبمشاركة المصريين وإنشاء قسم القانون المقارن (قسم لامبير) في جامعة ليون، ابتداء من سنة ١٩٠٧ حتى سنة ١٩١٤ ثم حتى سنة ١٩٢٦.

وفي سنة ١٩٣٦ نشرت مجلة القانون والاقتصاد والمال الأشهر للدكتور السنهوري عن تنقيح القانون المدني. وهو وليد تفكير قديم عنده أفضى به مرارًا إلى أوراقه الشخصية واختار لإعلانه على الملأ العلمي "مناسبة ذهبية" هي اليوبيل الذهبي للمحاكم الوطنية وللقانون لمدني المطلوب تنقيحه، فأذاعت به مناسبات اليوبيل في كل مكان واقترن اسمه بدعوة جديدة من دعوات الإصلاح ينشرح لها صدر المتجمع وأهل القانون خاصة، وكان من أخصهم به تلامذته.

---

(٦٨) قدم الشيخ محمد عبده لوزير العدل في ١٨٩٩/١١/٥ تقريرًا فيه طليان واحد عام وآخر خاص. قال بعد سرد طويل كل ذلك يجب أن يوضع بين يدي لجنة من العلماء ليستخرجوا من الأحكام الشرعية ما فيه شفاء لتلك الأمة في جميع أبواب المعاملات خصوصًا ما لا يمكن النظر فيه لنير المحاكم الشرعية.. راجع كتاب الإمام محمد عبده للمؤلف ص ٨٢– الطبعة الثانية – دار المعارف.

يقاربه منهم جماعة سميت "الشبان المصريين" فسلطت عليهم زبانية الملك أعين الرقباء، وحسبوا عليه اتصاله بالأستاذ/ محمود فهمي النقراشي أحد زعماء حزب الوفد. وأستاذه في المدرسة الثانوية بالإسكندرية.

وكانت إحدى الوزارات الخاضعة للملك فؤاد قد حملت وزر فصل الأستاذ السنهوري سنة ١٩٣٤/١٩٣٥ وستحمله بعد ذلك أو تحاوله وزارتان من وزارات الوفد.

وفي هذه الفترة من حياته أسر إلى مذكراته:

القاهرة في ٢٠ أغسطس ١٩٣٤.

(أشد ما أثر في نفسي – فيما أنا فيه من أمر – وفاء الصديق وكنود الصديق) وكنت بعد عشرة أيام:

(وعلمت أن بعض الطلبة قد بكى.. دموع إخلاص طاهرة كان لها أبلغ وقع في نفسي.. إذا لم تكن شجاعًا فلا تكن جبانًا).

obeikandl.com

إلى المحاماة:

وكانت المحاماة مثابةً له، وهي أمل أفضى له إلى مذكراته في ليون منذ بضعة عشر عامًا في ١٠ سبتمبر سنة ١٩٢٣ (.. ولو تم لي أن أشتغل في الأعمال الحرة لاشتغلت بالصحافة والمحاماة).

وليس غريبًا أن يتلاقى على الغيب في ذلك التوق (إلى المحاماة والصحافة) مع سعد زغلول. وإن لم يطلع أحد على مذكرات كل منهما إلا بعد أن نشرت في الثمانينات. قال الزعيم في مذكراته (... ويرد على خاطري أني إذ استرددت حريتي (بالاستقالة من الوزارة) اشتغلت بالمحاماة والصحافة).

والمحاماة كما قال مصطفى مرعي مهنة الحرية والكرامة والكفاح والصحافة كانت من الأسلحة التي قاوم بها الملك.

لكن عمل السنهوري فيها لم يتحقق باختيار كامل منه بل كان ضرورةً تقدر بقدرها وتزول بزوالها. وعلى هذا تحقق أمله فيها بقدر. وسيعمل بالصحافة رئيسًا لتحرير مجلة مجلس الدولة لكن العمل جاء تبعًا لرياسته للمجلس. والرياسة "التبعية" كالمحاماة "للضرورة" يشيران إلى أن الله سبحانه يوتيه من كل ما سأله، وهاتان شهادتان للتصميم المُنجِح كلما أتيحت الوسائل له. وستمضي به الأيام في إنجازات كثيرة تتاح له وسائلها فلا يضيعها.

كان المحامي الجديد يدق أبواب الأربعين من عمره، وكان لا يخالط المحامين في قاعاتهم بل يدلف إلى قاعة المحكمة مباشرة، ويؤثر تقديم مذكرة بدفاعه، فلم يعرف له أنه ترافع في جناية أو حمل هموم متهم في جريمة ولكن كانت تسبقه سمعته كأستاذ للقانون المدني الذي يتزعم تغييره.

وأقبل عليه المحامون يطلبون منه المذكرات والاستشارات، في مكتب زامل فيه شريكه السابق في كتابهما (أصول القانون) الدكتور أحمد حشمت أبو ستيت – مد الله في عمره– وهو محام كبير، يحمل الدكتوراه من باريس وخريج دفعة ١٩٢٨. فكانت زمالتهما في الجامعة وفي المحاماة زمالة تحلو بها الدنيا، قصّر مدتها انقطاع بطش الملك بوزارة جديدة وعودة الأستاذ بعد شهور إلى كرسيه في الجامعة سنة ١٩٣٥. وسيعود إلى المحاماة بعد فصله سنة ١٩٤٢. وسيبقى من عهد عمله في المحاماة المذكرة الشهيرة المقدمة لمحكمة النقض في (وصية غير المسلم وخضوعها لأحكام الشريعة الإسلامية).

أما عن عمله بالصحافة فسيكون فيه مشابه باهرة من عمل سعد زغلول في الوقائع الرسمية ونماء نزعة الحرية عند سعد حتى ليستصدر عنه بدء اشتغاله بالمحاماة تصريحًا بمجلة قانونية تسمى (العدالة) وهو في عشريناته! وستصبح مجلة مجلس الدولة مجلى من مجالي سيادة القانون يشرف على أدائها وأداء فرسانها أستاذ لا يباريه إلا الأقلون من قرنائه أو أبناء جيله. وحسبها منه مقاله في عدد سنة ١٩٥٢ عن (الانحراف عن استعمال السلطة التشريعية) ومقالان في أول أعوامها (١٩٥٠) من وكيل مجلس الدولة المستشار السيد علي وعبد السلام ذهني بك عن (رقابة القضاء لدستورية القوانين).

وأذاع طلاب العراق بمصر اضطهاد الحكومة لأستاذ القانون اسم السنهوري خارج الحدود. فدعته العراق ليتولى عمادة كلية الحقوق فأنشأها، وأخرج مجلتها، وشرع في إعداد قانون للعراق يحل محل مجلة الأحكام العدلية، فازداد تعمقًا في المذهب الحنفي الذي كان مطبقًا في العراق بمجلة الأحكام العدلية. وسبح في بحار الفقه الإسلامي بمذاهبه الأربعة وقارن بين القانون والشريعة من جديد.

وثمة ترعرعت صداقة وطيدة مع الأستاذ ضياء شيت خطاب نائب رئيس محكمة النقض بالعراق.. ثم رجع إلى مصر يلاقي أمه اللقاء الأخير سنة ١٩٣٦. وإلى جامعة القاهرة يتولى عمادة كلية الحقوق فيها ويعد عشرة من تلامذة العراق فيها ليتولوا أمانة القضاء والتدريس في العراق بعد إتمام الدراسة.

obeikandl.com

مع الملوك

وفي ديسمبر سنة ١٩٤٥ نراه وزيرًا للمعارف يستقبل في جامعة القاهرة الملكين فؤاد وعبد العزيز آل سعود. وروى الاستقبال مؤرخ صدوق للسنهوري في مجلة المحاماة بمصر سنة ١٩٨٨ هو الأستاذ عثمان حسين عبد الله النائب السابق لمحكمة النقض المصرية رواية شاهد عيان:

(كان سمته على المنصة سمتًا رفيعًا ترى فيه شموخ العلم والكرامة. حيا الملكين بمجرد إيماءه من رأسه. وألمح في خطابه إلى ماضي المسلمين العظيم الزاهر وإلى علم علمائهم وسبقهم في مجالات الحضارة. ودعا إلى اتحادهم وأخذهم بأسباب التقدم والعزة حتى يعودوا إلى سالف الأمجاد. يومها لم أصفق للملكين بقدر ما صفقت لكرامة العلم والعلماء).

ولقد كان طبيعيًا أن صبيًا مميزًا وضع نفسه بين "الوطنية العظيمة" لمصطفى كامل و"العظمة الوطنية" لسعد زغلول وفقيهًا أعلن في رسالته عن الخلافة أن "أولي العلم" في الإسلام لهم في محل الاجتهاد "سلطة التشريع" أو يمثل شموخ هذه العظمة، – وهو عميد سابق لكلية الحقوق، – أمام ملكين من ملوك الدنيا.

مشرع مصر ومُوحَد العالم العربي – (١٩٣٦ فما بعدها)

١– ألّحت حكومة العراق في طلب عودته إليها وآثر هو البقاء في مصر، ربما ليراقب عمل لجنة ثانية ألفتها حكومة الوفد بتاريخ ١٩٣٦/١١/٢٠ لتنقيح القانون ولم تدخله فيها، مع أنه كان قد انضم إلى لجنة أولى مؤلفة في فبراير من العام ذاته ولم يشهد جلساتها، كان يرأسها مراد سيد أحمد باشا [٦٩]. وكان مستشارًا سابقًا بهيئة قضايا الدولة ووزيرًا سابقًا للمعارف.

---

(٦٩) لهذه اللجنة ولرئيسها خاصة صفحتان تكتبان بماء الذهب.

فهي قد شكلت سنة ١٩٣٦ من تسعة أربعة مصريين وخمسة يمثلون المحاكم المختلطة أو الأجانب وحُلت قبل عهد المعاهدة مع إنجلترا سنة ١٩٣٦ وقبل مؤتمر مونتريه الذي تعهدت فيه الحكومة المصرية بألا تمس التشريعات بمصالح الأجانب.

١– وقد جال رئيسها مراد باشا جولة مستشار عظيم في الفقه المعاصر والفقه الشرعي في جلسة ١٦ أبريل سنة ١٩٣٦ انتهت فيها المناقشة مع العلماء الأجانب بأن جعل مراد باشا "المسيو لبنان دي بلفون" المستشار بهيئة قضايا الدولة يضع بيده مشروعًا للنص الأول للمادة الأولى من القانون المدني كالآتي:

وسينقسم حزب الوفد (١٩٣٧) في عهد هذه الوزارة قسمين "سعديين" بزعامة أحمد ماهر والنقراشي، و "وفديين" هم الأغلبية برياسة مصطفى النحاس.

وعينت الوزارة السنهوري قاضيًا بالمحاكم المختلطة. وهي وظيفة أكبر راتبًا وأعلى في السلم الإداري من وظائف الجامعة. وظاهر أن التعيين كان حلاً لخلاف. فالسنهوري عميد لا يرتاح إليه الرقباء لصلته السابقة "بالشبان المصريين"، ولا الوفديون لصلته الوثيقة بالنقراشي، وسيظهر فيما بعد أن الرقباء يدرجون اسمه بين كشوف جمعية أنصار الإسلام وينسبون إليها ميولاً شيوعية. ثم عُين مستشارًا مساعدًا بهيئة قضايا الدولة.

ولم تتقدم لجنة تنقيح القانون في عملها، وتغيرت الوزارة وجاءت الانتخابات – الملكية – بعد إقالة الوزارة الوفدية وقاطعها الوفد فجاءت – بأغلبية برلمانية للسعديين والدستوريين وتولوا الحكم.

(إذا لم يوجد نص في القانون يمكن تطبيقه حكم القاضي طبقًا للمبادئ العامة التي يتضمنها القانون المصري بما في ذلك الشريعة الإسلامية. وإذا لم يجد القاضي المصري قاعدة تنطبق على النزاع طبق المبادئ المشتركة بين الدول).

وهذا النص صريح في أن الشريعة تطبق مع النصوص. وليس أبعد من ذلك عرض لأنصار الشريعة. وصريح في أن المبادئ المشتركة بين الدول لا تطبق إلا عند عدم وجود نص في الشريعة والشريعة – كما أنزلها الله – صريحة في أنها تحكم كل شيء، والاجتهاد أصل فيها. من أجل ذلك.. وكما يقول الشافعي في رسالته (كل ما نزل بمسلم ففيه حكم لازم أو على سبيل الحق فيه دلالة موجودة...) وعلى المجتهد طلبه.

٢– وأتبع مراد باشا في هذه الجولة بأخرى في ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٦ في صدد المادة الخامسة الخاصة بإساءة استعمال الحق وتحديد مداه. (تراجع مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدني). وهذان النصان يحملان القانون المدني جميعه.

٣– ويجمع بين مراد باشا والسنهوري وبين لامبير – أستاذ الأخير– أن لامبير كان ناظرًا لمدرسة الحقوق الخديوية عندما رواد دنلوب سنة ١٩٠٧ لامبير على أن يغير تقدير مراد سيد أحمد من درجة ممتاز إلى أقل منها، حتى لا يعين مصري أستاذًا في مدرسة الحقوق، وحقق سعد زغلول الموضوع وأنصف مراد باشا من دنلوب وأنصف لامبير، وكان مراد راجعًا من دراسة الحقوق في سويسرا بدرجة الدكتوراه. (يراجع الجزء الثاني من مذكرات سعد زغلول) وقد عين مستشارًا بهيئة قضايا الدولة ثم وزيرًا، فسفيرًا، وكان امتيازه في اللغة الفرنسية مشهودًا من عهد سعد زغلول في وزارة المعارف وكذلك كان امتياز أخيه عبد الرحمن باشا سيد أحمد الوكيل الأول لمحكمة النقض – ورئيسها عبد العزيز فهمي – وعبد الرحمن باشا – وقد درس الشريعة بالأزهر – وقد درس في سويسرا وعاد مشهودًا له هو الآخر.

وطلبت وزارة العدل تعيين لجنة من رجلين هما السنهوري و "لامبير" (ممثلاً للأجانب بدلاً من قضاة المحاكم المختلطة أو أساتذة أجانب) وصدر بذلك قرار مجلس الوزراء في يونيو ١٩٣٨ تعاونها لجنة من قضاة مشهود لهم [٧٠]، وأنجز الفريق العظيم مهمته وعرض مشروع القانون ومذكرته الإيضاحية على استفتاء عام ١٩٤٢ دام ثلاث سنين استفتحها الدكتور السنهوري بمحاضرة عنهما في الجمعية الجغرافية في ٢٤ أبريل سنة ١٩٤٢.

وفي ١٩٤٥/٣/٢٩ شكلت "لجنة للمراجعة" يرأسها السنهوري باشا، وقد أصبح وزيرًا للمعارف وفي عضويتها ثلاثة سيكونون وزراء منهم مصطفى الشوربجي وقد أسلفنا اسمه تلميذًا ناقشه سعد، وعلي أيوب وزير التربية في ذلك العهد، وكامل مرسي بك العميد السابق والمستشار عندئذ بمحكمة النقض ورابع سيصطحبه السنهوري وكيلاً لمجلس الدولة هو سليمان حافظ [٧١].

---

(٧٠) واختير أيضًا الدكتور حلمي بهجت بدوي من هيئة قضايا الدولة ليعاون اللجنة ثم اختير الدكتور زهير جرانة والدكتور سليمان مرقص والدكتور شفيق شحاتة المدرسين بكلية الحقوق سكرتيرين فنيين (وسيتولى الأخيران التدريس في معهد الجامعة العربية).

كما استعانت اللجنة بحضرات القضاة بمحكمة مصر الوطنية عبد العزيز محمد (رئيس محكمة النقض فيما بعد) ومحمد عزمي (النائب العمومي فيما بعد) ومحمد نجيب صدقي (المستشار بمحكمة النقض فيما بعد) وأحمد زيد (ابن الشيخ محمد زيد الأبياني الأستاذ بمدرسة الحقوق).

(٧١) قبلت عصبة الأمم عضوية مصر بعد معاهدة مونترية سنة ١٩٣٧ وفيها تعهدت بمراعاة مبادئ القانون الدولي في التشريع الذي سيسري على الأجانب وألا يتنافى مع المبادئ المعمول بها في التشريع الحديث. وتحدد ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ أجلاً لانتهاء المحاكم المختلطة، وفي سنة ١٩٤٢ – أنجزت لجنة السنهوري – لامبير مشروع القانون المدني ونصت المادة الأولى منه على مصادر الأحكام وهي (نصوص القانون وإلا فالعرف وإلا فمبادئ القانون الطبيعي وإلا فقواعد العدالة) وأضافت في فقرة ثالثة (ويستلهم في ذلك الأحكام التي أقرها القضاء مصريًا أو أجنبيًا وكذلك يستلهم مبادئ الشريعة الإسلامية)، وفي سنة ١٩٤٥ بعد انتهاء مدة استفتاء الأمة على القانون اقترح معالي السنهوري باشا في لجنة المراجعة (تعديلاً يجعل مبادئ الشريعة مصدرًا رسميًا ملزمًا ويوضع في الترتيب قبل مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة حتى يجد مجالاً عند التطبيق فوافقت اللجنة) وأصبح نص المادة كما يلي:

مادة ١– تسري النصوص التشريعية على جميع المسائل..

٢– فإذا لم يوجد نص تشريعي يمكن تطبيقه حكم القاضي بمقتضى مبادئ الشريعة الإسلامية (الأكثر ملائمة لنصوص هذا القانون بدون تقيد بمذهب معين). فإذا لم توجد فبمقتضى مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة.

٣– ويستلهم القضاء في ذلك كله الأحكام التي أقرها القضاء مصريًا كان أو أجنبيًا).

٢- كان الدكتور السنهوري قد عين وكيلاً لوزارة المعارف سنة ١٩٣٩. ولما وليت وزارة الوفد في فبراير سنة ١٩٤٢ أحالته على المعاش فرفع الاضطهاد الجديد [٧٢] ذكره من جديد في المحيط الدولي ومدت إليه الدول العربية بالأسباب.

وألغت لجنة مجلس الشيوخ قيدي (الأكثر ملاءمة ودون تقيد بمذهب معين) وألغت الفقرة ٣ لأن القواعد العامة تغني عنها ولا مشاحة في أن المقصود من لفظي مبادئ الشريعة "هو فقه الفقهاء" فيها. ولقد طالما دعا الدكتور السنهوري إلى الاجتهاد وأعلن وفاء "الشريعة" يشهد بذلك أوراقه الشخصية بالعشرات ثم مقالات في السياسة الأسبوعية عن الإسلام والشرق وفي المحاماة الشرعية سنة ١٩٢٩ عن الدين والدولة، وفي المجموعة المهداة إلى (جني) سنة ١٩٣٧ عن المعيار في القانون – وقد سلف تعليقنا على منهجه فيه – وفي المجموعة المهداة إلى لامبير سنة ١٩٣٨ عن الشريعة الإسلامية كمصدر للتشريع وفي مؤتمر لاهاي سنة ١٩٣٧ عن المسئولية التقصيرية في الشريعة الإسلامية، وقد نذر نفسه للاجتهاد في الفقه الإسلامي بعد صدور القانون، ووفى، ودعا المجتهدين باستمرار ليُدلوا بدلائهم.

ولقد قال في مقاله عن الدين والدولة (إن الشريعة الإسلامية إذا صادفت من يعني بأمرها تستطيع أن تجاري القانون الحديث دون تقصير) وهو يقصد فقه الفقهاء ولما قدم كتاب الوسيط في أبريل سنة ١٩٥٢ قال: (قد حان الوقت ليتعاون الفقهاء المصريون مع زملائهم فقهاء سوريا والعراق ويتكاتفوا جميعًا لإرساء أساس قوي للقانون المدني يكون قوام قانون المستقبل).

وفي سائر كتبه أشاد بانضباط الفقه الإسلامي ودعا إلى أن تقوم نهضة علمية لدراسة الشريعة ورجا (أن يكون من وراء ذلك جعل الفقه الإسلامي مصدرًا رسميًا للقانون الجديد ويعاون على قيام هذه النهضة).

وأعقب ذلك بأعماله في مصر في المعهد بالجامعة العربية وفي كتابه الضخم عن مصادر الحق في الفقه الإسلامي وبقوانين الكويت والبحرين والإمارات العربية وغيرها حيث كان يدخل فيها من الفقه الإسلامي ما رآه. وقد سجلنا فضله في ذلك الباب في كتاب (نحو تقنين للمعاملات والعقوبات في الفقه الإسلامي سنة ١٩٧٣) ومما جاء فيه (كان الدكتور/ عبد الرازق السنهوري أكبر أنصار الفقه الإسلامي من رجال القانون والقضاء من أبناء جيله....).

ودأب علماء الأزهر وأساتذة الجامعات على إعلاء كلمة الشريعة في المؤتمرات العالمية وتتابعت إقراراتها بمكانة فقه الشريعة كنظام قانوني مستقل قادر على التطور. وفي سنة ١٩٤٥ مثل مصر في مؤتمر بواشنطن لوضح نظام محكمة العدل الدولية حافظ باشا رمضان وكان وزيرًا للعدل ومن أقواله للمؤتمر (إن الشريعة الإسلامية يخضع لها قسم هام من سكان الكرة الأرضية وأنها تمثل مدنية الإسلام وأنها واحدة من المدنيات الكبرى..) فاحتفظ المؤتمر لذلك القسم الهام من سكان الكرة الأرضية بمقعد لقاضٍ بين قضاتها كان عبد الحميد بدوي باشا من كبار شاغليه.

(٧٢) وهذا انحراف لم يغفره المؤرخون، جاء في كتاب (في أعقاب الثورة المصرية) لعبد الرحمن الرافعي (أحالت هذه الوزارة ... الدكتور عبد الرازق السنهوري وكيل وزارة المعارف إلى المعاش ولم يكن لهذه الإحالة مبرر ولا مسوغ سوى أنه ليس وفديًا. ومع أن الحديث كان قد استفض بأنه سينقل إلى محيط القانون بتعيينه مستشارًا

obeikandl.com

روى الأستاذ ضياء الدين شيت خطاب أن الحكومة العراقية طلبت من السنهوري وضع قانونها المدني وبدأت ذلك العمل لجنة برياسته (فوضع القانون المطبق الآن. وهو أول قانون حديث يتلاقى فيه الفقه الإسلامي والقانون الغربي وتميز بطابع الاعتدال والتوسط بين الاستقرار والتطور وبين حماية الفرد وحماية المجتمع.

وفي هذه الأثناء طلبت الحكومة المصرية طرد السنهوري من العراق. ولم توافق الحكومة العراقية، وهددت الحكومة المصرية قطع العلاقات!! فتدخل السيد سعد الله الجابري رئيس وزراء سوريا.. لكي يسمح له بالإقامة في دمشق، في ذلك الوقت وضع هناك القانونين السوري والعراقي. سافر فعلاً إلى دمشق وغضبت الحكومة المصرية... وهددت الحكومة السورية لوجوب إخراجه فسافر إلى الإسكندرية. والتحق به هناك بعض الأساتذة العراقيين لإكمال وضع القانون المدني العراقي).

وفي هذه الفترة كتب في ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٢ (يتمنى أن تتوحد في مصر المحكمة والمدرسية وأن تقوم الصناعات الكبيرة وأن يؤخذ من التركات ما يكفي لتربية جميع أبناء الأمة لا فرق بين غني وفقير حسب حاجاتنا).

والذي فصّله الأستاذ ضياء الدين يُجمله السنهوري في تسامح عفيف وشكر لله سبحانه: في بغداد في ١٢ أغسطس ١٩٤٣:

اليوم أتممت الثامنة والأربعين من عمري وقد وصلت في هذا اليوم نفسه إلى بغداد، بعد مسعى دام طويلاً وقد وفق الله المسعى فحمدًا لله وشكرًا.

ونظم الشعر – في بغداد – في ١٢ سبتمبر ١٩٤٣:

أبا حنيفة هذا فقهكم بقيت ... منه الأصول وقامت أفرُع جدد
ماذا على الدوحة الشماء إن ذهبت ... منها الفروع وظل الجذع والوتِد

وكتب في دمشق – في ٢٤ يناير ١٩٤٤:

مملكيًا (في هيئة قضايا الحكومة) لوزارة العدل لكي ينقطع إلى الحياة التشريعية..). وكان وزير المعارف في هذه الوزارة أحمد نجيب الهلالي باشا..

"العروبة" هي الغاية العليا التي تسعى لتحقيقها البلاد العربية في الوقت الحاضر. ولا شك في أنها غاية سامية وقابلة للتحقيق"..

وفي دمشق في ١٠ فبراير ١٩٤٤:

(أجمل هنا الخطوط الرئيسية "للاتحاد العربي" [٧٣].

يعقد ميثاق عربي فيما بين مصر وسوريا (بعد أن يضم لها شرق الأردن والعراق ويكون الميثاق مفتوحًا لانضمام العربية الأخرى... وأتوقع أن ينضم له في مستقبل بعيد بلاد المغرب (تونس – الجزائر – مراكش)).

والسنهوري إذ يحيى أبا حنيفة فيعلن خلود أصوله يتأدب بأدب الأئمة، فلقد حياة الشافعي فلم يُظهر خلافه معه وهو يصلي إلى جوار قبره فلم يرفع يديه.

وفي دمشق يحدثنا عن قيام "الجامعة العربية" وستقام بعد عام! ثم يحدثنا عما سوف يقع بعد أربعة عشر عامًا بين مصر وسورية من "وحدة"! وبعد نيف وأربعين عامًا بين مصر والعراق والأردن واليمن من "مجلس التعاون العربي"! وعن توقع انضمامه المغرب إليه بعد وقت! وكلها آمال عصره حققتها الشعوب في حياته أو بعدها وهي منتصرة.

فلنتذكر أنه وضع خططًا لذلك في القسم الأول من أوراقه الخصوصية وهي تنتهي قريبًا من الربع الأول من القرن العشرين للميلاد. ويحمل قضايا القرن الذي وُلد فيه إلى القرن الذي ولدنا فيه – لكنه بيقين وحد الأمة العربية (بتوحيد قوانينها المدنية) فأصبحت تلتزم في حياتها اليومية نصوص قانون واحد في أقطار خمسة بعد سنوات وهي خطوات على الطريق سيتبعها الآخرون من بعده.

ولما كرر الملك فاروق لعبة الانتخابات لتزوير إرادة الشعب ولتشكيل حكومة يسيطر عليها، جاءت الانتخابات إلى الحكم بحزبي السعديين والأحرار الدستوريين ودخل السنهوري

(٧٣) تزخر أوراق السنهوري بمذكراته عن الوحدة العربية حتى سنة ١٩٢٦ كما أشرنا من قبل وفي مقال له في "السياسة الأسبوعية" سنة ١٩٣٢ وأتبع ذلك بمقالات ثلاثة من مجلة الرابطة العربية سنة ١٩٣٦ وفي عام تقديم مشروع القانون المدني لمجلس النواب كتب مقالاً في المجلة المصرية للقانون الدولي سنة ١٩٤٦ عن (الروابط الثقافية والقانونية بين البلاد العربية) ناهيك "بالقانون المدني" الذي تناقلته الدول العربية.

الوزارة ممثلاً للسعديين سنة ١٩٤٥ كوزير للمعارف وتتابع تعيينه في وزارة أحمد ماهر ووزارة النقراشي ثم صدقي (وزيرًا للدولة) ثم في وزارة إبراهيم عبد الهادي ثم رئيسًا لمجلس الدولة.

obeikandl.com

في مجمع اللغة العربية:

في ديسمبر سنة ١٩٤٦ رحب لطفي السيد رئيس مجمع اللغة العربية بعشرة صدر بهم مرسوم ملكي استجابة لطلب المجمع لإنجاز مهامه ثم قال (وسيتولى الزميل المحترم الأستاذ أحمد أمين تقديم الزملاء. وإنهم لأهل للتكريم من الترحيب ونحن في حاجة إليهم ليعاونونا في بلوغ المقاصد التي نيطت بالمجمع).

وتولى الأستاذ السابق في مدرسة القضاء الشرعي تقديمهم وفهيم ثلاثة سابقون من زملائه فيها. (السنهوري وعبد الوهاب عزام وعبد الوهاب خلاف) وفي وجود الأربعة بالمجمع بعد ربع قرن، وبعد إلغاء المدرسة، شهادة على مكانتها من ضمير الأمة. قال أحمد أمين فيما قال:

(عشق الغرض هو روح المجمع، بل روح كل جمعية. إن وجد العشق تحقق الغرض... وقد كنت أقرأ أخيرًا للكندي فصلاً في شروط الفيلسوف فجعل من أهم شروطه عشق الحقيقة.

ويذكر المؤرخون أن أول مجمع بهذا المعنى إنما كان في مصر. شهدته الإسكندرية في أول القرن الثالث قبل الميلاد علي يد بطليموس الأول.. وكان ذلك نواة لمدرسة الإسكندرية ومكتبة الإسكندرية.

لو أنا ورثنا هذا المجمع من هذا التاريخ وطورناه من هذا التاريخ كان لنا الآن خير مجمع وخير لغة وخير علم...

وفي ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٤٦ صدر المرسوم بتعيين هؤلاء العشرة.. والحق أنه لم يراع في اختيارهم إلا وجه الله والعلم فكل منهم له مقام محمود في علمه وجده.

فعبد الرازق السنهوري رجل ضليع في القانون. له عزيمة لا تكل ولا تمل. ألف في القانون تآليف كثيرة... ووضع مشروع القانون المدني لمصر ورمى إلى توحيد القوانين بالممالك العربية فوضع أيضًا مشروع القانون المدني للعراق وهو يعمل في وضع مثل ذلك لسوريا واهتم بالفقه الإسلامي يشجع على دراسة عصرية للانتفاع بكنوزه).

وأعطى احمد أمين الباقين حقوقهم يتصدرهم إبراهيم مدكور – وسيرأس المجمع بعد طه حسين – وتتابعت أسماء عبد الوهاب عزام وزكي المهندس وأحمد زكي والشيخ محمود شلتوت

ومحمد شرف ومصطفى نظيف ومحمد فريد أبي حديد وعبد الوهاب خلاف ثم قال (هذا أيها السادة عرض سريع لهذه العشرة الطيبة) [٧٤].

وإذا لوحظت الوجازة المحيطة في تعبير أحمد أمين فإن ما تغنى به هو وضع القانون وابتغاء التوحيد والتشجيع على دراسة الفقه الإسلامي دراسة عصرية. وهو يبرز جهد حياة كاملة في الجهاد لهذه الأغراض العظيمة. ثم هو يكاد يتغنى بفضائل "العشرة الطيبة" وإن في تأليف كشف واحد منهم لأنشودة في سمع الزمن. لا تتكرر.

ولم يدخر السنهوري وسعه في المجمع. وواجه عقدة الخوف من تطوير اللغة ببيان في مؤتمر المجمع سنة ١٩٤٨ أرجع الأصول في تطور اللغة إلى أصول الفقه. وهي أصول التزمها في كتاب الخلافة (النص القرآني والسنة والإجماع أو الاجتهاد) ومما جاء في بيانه قوله (لا نستطيع أن ننكر على أي جيل حقه في أن يساهم في صنع لغته وهي أن يبتدع من الألفاظ يما يفي بحاجاته... فإن الألفاظ التي يبتدعها تكسب مكانًا في اللغة مشروعًا لا يجوز إنكاره) وقال: (ذلك مصدر يفرض نفسه وتحتمه سنن الوجود ويقتضيه القانون الطبيعي).

---

(٧٤) ولا ريب أن عبارة "العشرة الطيبة" مناجاة موجهة منه إلى صديقه ورفيقه. فالسنهوري من كبار عشاق الحقيقة في فن سيد درويش كما مر بنا. والعشرة الطيبة اسم "أوبريت" شهيرة لسيد درويش جارية على الألسن، وكم ناجي الصديق صديقه في كتابه حياتي، قال أحمد أمين فيما قال عن رحلتهما أيامًا عشرة في باريس سنة ١٩٣٢. (وضع لي صديقي برنامجًا دقيقًا طويلاً رتبة بإمعان وبعد تفكير طويل ليريني أهم ما في باريس من جد ولهو. وعلوم وفنون وأبنية ضخمة وآثار رائعة. ويريني المدينة والريف والعاصمة والضواحى وكان برنامجًا شاقًا وصعبًا.. ولم يسمح لي أن أستريح ولو قليلاً، كان ذلك في عشرة أيام. وقد أتخمت خلال هذه الأيام العشرة بالمعلومات والمناظر والمعارض والأحداث حتى لكأني أشاهد رواية شريطها عشرة أيام واحتجت إلى سنين بعد ذلك لأهضم ما اتخمت به...).

فلقد كان السنهوري يأخذ الأمور بقوة حتى في الفسحة أو البحبحة في معاهد باريس أو في الريف الفرنسي.

obeikandl.com

مجلس الدولة

أكتوبر ١٩٤٦ – أبريل ١٩٥٤

السنوات الثمانية (١٩٤٦ – ١٩٥٤) من القرن العشرين بمصر عدسة صغيرة تربك خمسين عامًا سبقت وأخرى ستجيء.. وتريك القضاء المصري في النصف الأول من القرن وهو يلقي السلم إلى النصف الثاني منه، في يد جيل في صدارته رجل وضع نفسه وهو صبي بين عظمتين لسعد زغلول ولمصطفى كامل فلما بلغ شأوه كان – بحقه – رئيس مجلس الدولة، وتريك النصف الثاني وهو يمد إليه ليتلقى منه الأعنة، وكان قاضيًا نُتج في فقه الشريعة، ووُضع في حجره القانون المدني للوطن العربي ليوحده على القاعدة القانونية. وتلاقت آماله في شعار سعد زغلول "الحق فوق القوة والأمة فوق الحكومة" معلنة أن السلاح في يد القادة ينحني للوشاح على صدور القضاة، ولم يأبه بأن الثورات تأكل بنيها مثل ربة الخصب والنماء في الأساطير (ساتيرن). ومن ثم كان مجده والابتلاء الذي أصابه.

ولّى الملك إسماعيل صدقي سنة ١٩٤٦ رياسة الوزارة ليفاوض الإنجليز وأيده مجلس نواب ممن كانوا ألدّ خصومه، وأخفق، لكنه قدم لبلاده مجلسًا كانت ترتجيه من نيف وسبعين عامًا هو مجلس الدولة.. وفيه قول عبد الرحمن الرافعي:

(من أعظم الإصلاحات القضائية بعد إنشاء المحاكم الوطنية وجاء مكملاً لصرح العدالة في البلاد ومبينًا لحقوق الأفراد وحرياتهم).

فلقد ألغى قيدًا على القضاء في لائحة ترتيب المحاكم تمنع التصدي للأمر الإداري بالإلغاء وأنشأ نظامًا متكاملاً مختصًا بذلك، لم ير الآباء المؤسسون سنة ١٩٢٣ أن يضعوه لأن مصر لم تكن مُهيأة له. لكن إسماعيل صدقي – ولم يكن من أعضاء لجنة الدستور – رأي بناء على مُبادأة من وزيرة للعدل كامل مرسي أن النظام الحزبي الذي أفلح الملك في إفساده، صير مصر أحق البلاد به، وكان الوزير عميدًا للحقوق وافدًا إلى الوزارة من محكمة النقض، فوزن أعضاءه إلا قليلين عند اختيارهم من مستشاري الاستئناف بموازين الذهب، وتولى بعد إنشاء المجلس رياسة وافتتح الملك داره في فبراير ١٩٤٧.

وهكذا ولد مجلس الدولة المصري عملاقًا تفوق على السلطة التشريعية بامتيازه الفني، وسبق القضاء المدني باقتداره على رد المظالم وحماية الحريات وسيادة القانون، حتى إذا قامت

الثورة سنة ١٩٥٢ كان أقدر أجهزة الدولة على ملاحقتها وإصدار تشريعاتها، وكان السنهوري هنالك ومعه سليمان حافظ.

كان لمصر مجلس دولة سنة ١٨٧٩ عطل الإنجليز عمله، ولما خلص لمصر استقلالها في التقنين والتنظيم القضائي بعد مؤتمر مونتريه أعد عبد الحميد بدوي [٧٥] – رئيس هيئة قضايا الدولة– مشروع قانون لمجلس الدولة عام ١٩٣٩ ثم آخر سنة ١٩٤١. لم تكن ترتاح له الأحزاب حتى قدمه لمجلس النواب نائب كان عضوًا سابقًا بهيئة قضايا الدولة [٧٦] باعتباره اقتراحًا منه وفي مستهل مذكرته الإيضاحية ما يعبر عن فلسفته أنه (إعلان عن تقدم الأمة وتمتعها بالحرية والتزامها بسيادة القانون).

ولما وليت وزارة إسماعيل صدقي أدخلت سليه تعديلات وصدرت مذكرتها الإيضاحية بأنه (إصلاح في الإدارة) ليسُر قبوله لدى النواب الذين تتآلف منهم الوزارات.

والسنهوري قد هيأته دراساته ووظائفه ليدير هذا الجهاز الضخم بقوة. فهو قد تلقى دبلوم القانون العام سنة ١٩٢٤ فأصاب طرفًا من العلوم الإدارية وأحكام مجلس الدولة الفرنسي ودرس قواعد العدالة الإنجليزية في شئون العمال وظفر فيها بشهادة الدكتوراه سنة ١٩٢٥ وسبر أغوار الفقه العالم الإسلامي سنوات طويلات أظفرته بشهادة الدكتوراه في الشريعة عن الخلافة سنة

---

(٧٥) يقول عنه الدكتور السنهوري في تقديم مجلة مجلس الدولة "الدرة اللامعة في جبين القانون والعقل القوي الشامل المحيط.. عرفته مصر وهو يمسك فيها زمام الإدارة والسياسة حقبة طويلة من عهودها الأخيرة فيحلق بها إلى مستوى رفيع يليق بأمة عريقة الحضارة. ثم ما لبث أن فاضت جهود الجبارة فتدفقت في الميدان الدولي حيث يرفع الآن رأس مصر غاليًا بين قضاة محكمة العدل الدولية.." وهو أول رؤساء هيئة قضايا الدولة في عهدها الحديث. ويقول عنه " وإذا كان صحيحًا أنه لم يشهد مولد مجلس الدولة فصحيح أيضًا أن المجلس ليس إلا ولدًا أنجبه، إذا هو لم يشهد مولده فإن هذا لا ينتقص من أبوته لهذا الولد البار.".

(٧٦) هو الأستاذ محمود محمد محمود وفيه قول بدوي باشا في العدد الأول من مجلة مجلس الدولة عن "تحول لجنة قضايا الحكومة إلى مجلس الدولة" – "ولعلنا كنا ننتظر طويلاً لو لم يقيض الله لمشروع ١٩٤١ فاضلاً من أفاضل النواب ممن صح إيمانهم بالمصلحة العامة ووُهِب الشجاعة والقدرة على الدفاع عن رأيه. فتبناه وقدمه على أنه اقتراح من أحد أعضاء البرلمان. حينذاك رأت الحكومة من الأولى أن يكون الأمر بيدها..".

وكانت آخرة وظائفه رياسة ديوان المحاسبة حيث قدم تقريرًا عن انحرافات القصر الملكي وجرى من جزائها الاستجواب الشهير في مجلس الشيوخ على لسان مصطفى مرعي وكان أكبر صدمة أصابت الملكية في أيامها الأخيرة، وأبوه محمد محمود باشا رئيس الوزارة مرات وجده محمود سليمان باشا رئيس حزب الأمة ووكيل الوفد المصري برياسة سعد زغلول.

١٩٢٦ وهي قمة النظام الحكومي في تاريخ الحكومة الإسلامية. وقد مارس الإدارة القضائية كوكيل للنيابة سنوات وتولى عمادة كليات الحقوق، وعمل عضوًا في هيئة قضايا الدولة وهو وزير مخضرم في وزارة المعارف أكبر وزارات مصر وأحوجها إلى إصلاح حال الموظفين – تسبقه إلى مجلس الدولة ظلاماتهم وكان قد فتح لها الأبواب فبلغت الآلاف.

لكن تأهيله الأصيل لمنصبه ينبع من عزمه على تغليب القضاء على غيره من السلطات، وهي رغبة طالما رددها في أوراقه الشخصية في شبابه، وينبع من فقهه المدني في المقام الأول، وهو حاصل دراسات في الطليعة الإنسانية وممارساتها اليومية بين مواطنيه في إطار تفرضه عليهم أنظمة إدارية بالية وعادات وأعراف ترخي العنان للانحرافات من حكومات أمرها عليهم جيش العدو من عشرات السنين. على رأسها ملك يعمل لحساب الإنجليز وحساب نفسه، أشاعت في طوائف منهم أخلاق المنهزمين من التدابر والتباغض.

ولما ظفرت مصر بالاستقلال سنة ١٩٢٢ لم تمض سنتان حتى تآمر الملك والإنجليز على الحكم الوطني وتحول الجهاد الوطني إلى مدافعة الملك عن الدستور ووقف مؤامراته لتفتيت وحده الأمة لتستلم له. ولم تستسلم الأمة وإنما استسلمت الإدارة.

وكانت – على الجملة – بقايا إدارة إنجليزية تركية مملوكية تنمي في الشعب نقائصه وتستصفي الخيرات لنفسها بخدمة جميع الأحزاب بإخلاص أو يغير إخلاص على مدى أعوام عشرين من ثورة ١٩١٩ وأصبح إصلاحها هما لكل ذي بصيرة.

وكان من بصيرة السنهوري أن يفطن إلى رأس الفساد في النظام مذ هو شاب في فرنسا ويكتب: (ليون في ٥ مارس ١٩٢٣: إذ كان لا بد من نظام ملكي يتوارث فيه العرش فلا أقل من أن يكون من حق الأمة تربية ولي عهد عرشها.. تربية صحيحة يراعى فيها صالح الأمة قبل كل شيء).

فالحق أن الفساد الملكي بعد الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ – ١٩١٨) كان أس الفساد في الحكم وأن إنشاء مجلس الدولة سنة ١٩٤٦ كان محاولة كبرى لإصلاح الحكومة وتقليم أظافر الملك وإدخال روح جديد في جهاز الإدارة وكف غرب الأحزاب بخضوع الجميع لسيادة القانون وابتغاء المصلحة العامة للأمة. وهي مهمة ندب لها أنفسهم رجال معدودون في مجلس الدولة الجديد على رأسهم كامل مرسي سنة ١٩٤٦. وسيخلفه السنهوري سنة ١٩٤٩.

ولقد تعلم السنهوري على رؤساء الحزب الذين عمل معهم أشياء: والأول مقتحم، والأخير مندفع، ولكن أهمها هو ما تعلمه على أستاذه كما قال وهو النقراشي، من العمل الدؤب لبلاده والتزام الشعارات التي أفصح عنها وهو يعرض قضية مصر على مجلس الأمن في ١٩٤٧/٧/٣١ وفيما هو راجع أدراجه.

"إن المعاهدة بين مصر وإنجلترا مجرد شبح وإنها أثر من آثار القرصنة "وإن مصر في خصومة سافرة من إنجلترا" "وإنها ستقوى جيشها وتعيد بناء نفسها".

وسيكون للسنهوري في هذا البناء دوران: بصدور "القانون المدني" في العام التالي سنة ١٩٤٨ بعد معارك جديدة سيشار إلى بعضها فيما بعد. وبولاية رياسة مجلس الدولة ليتحمل تبعات "سيادة القانون" فيه ابتداء من العام التالي في سنة ١٩٤٩ حتى سنة ١٩٥٤.

وما كان أنفذ تعبيره إلى أبواب السماء وقلوب مواطنيه بشكر الله لعيد ميلاده وشكر على أنه قضى يوم عيده في خدمة بلاده.

نيويورك في ١٢ أغسطس ١٩٤٧:

(بالأمس ختمت السنة الثانية والخمسين من عمري واليوم افتتح الثالثة والخمسين.. وأحمد الله على أني في هذا اليوم أتعاون مع زملائي في وفد مصر لدى مجلس الأمن. تطالب بحقوق البلاد العادلة المقدسة. وفقنا الله إلى تحقيق مطالب الوطن).

obeikandl.com

مجلس الدولة من ١٩٤٦ إلى ١٩٤٩:

انتقلت شجون مصر إلى مجلس الدولة [٧٧] من أول يوم. إذ هو بعبارة عامة "ديوان المظالم" في جوار الحاكم وقد تعاقبت القرون في انتظاره. ولما أنشئ تقاسم بحق النصف مع هيئة قضايا الدولة أعضاؤها سنة ١٩٤٦ وانتقل منها إليه أعضاء قسمي الرأي والتشريع فيها وأنشئت فيه محكمة "القضاء الإداري" لتختص بإلغاء قرارات الحكومة إذا تجاوزت سلطتها فبدأت بعشرة مستشارين من محكمة الاستئناف يرأسهم رئيس المجلس.

وعاونت هيئة قضايا الدولة المحكمة الجديدة معاونة صادقة فهي تمثل الحكومة في كل قضية بالمحكمة. والقضايا تعلن إليها وتبلغ بها الحكومة وتقدم ما تراه دفاعًا صالحًا عنها.

وكان أول المعاونة تمكين المحكمة من أوراق القضايا في الملف الحكومي بتمامه. كما نقلت إلى إدارات الحكومة اتجاهات المحكمة في قضائها، وتدرجت في إمداد "قسم القضاء الإداري" فيها بالمترفعين المتمرسين باختصاصه [٧٨] – واهتم ذلك القسم بمراجع القانون الإداري

---

(٧٧) قدم كامل باشا لرئيسي الوزارة صدقي باشا مشروع القانون الجديد وشاركه في إعداده وتنفيذه المستشار محمد سامي مازن وكان رئيسًا لإحدى فروع هيئة قضايا الدولة في "قسم القضايا الوطنية بالقاهرة" وهو الذي مثل الحكومة في مناقشة القانون في المجلسين التشريعيين. وكان المؤلف يعمل في هذا القسم بعد انتقاله إلى هيئة القضايا بناء على بدل بينها وبين النيابة العامة سنة ١٩٤٠.

وكان المستشار محمد سامي مازن الركيزة الأساسية لقسم القضايا الوطنية من عهد رياسة يونس صالح (١٩٤٠) ثم محمد رياض باشا (١٩٤٥) وله أبحاث مشهورة منها ما نشرته الحكومة في كتاب اليوبيل الذهبي للمحاكم الوطنية. وله مؤلف في الالتزامات – وهو طالب – وهو الذي أجرى القسمة بين مجلس الدولة وهيئة القضايا سنة ١٩٤٦ – وكنت حاضرها – وحرص كامل باشا على تعيينه عضوًا بمحكمة القضاء الإداري في تشكيلها الأول. ثم رأس الدائرة الثالثة ثم اختاره حسين سري باشا سنة ١٩٥٢ وزيرًا للمعارف. وللدائرة الثالثة برياسته حكم شهير لحماية كتابة المصحف الشريف، وقد نشأت صداقتنا في المحكمة وهو الذي اقترح انتقالي إلى هيئة القضايا سنة ١٩٤٠. وكانت الأحزاب التي تشكل مجلس النواب أحزاب أقلية فطنت إلى أن مجلس الدولة سيحد من انطلاقها بإلغاء القرارات الإدارية فكانت تماطل في بحث القانون حتى تسقط وزارة صفي باشا وكان حريصًا على صدوره. بل قدم للملك مذكرة جاء فيها أن هذا القانون من مفاخر وزارته ومفاخر عهد الملك.

(٧٨) ترافع المؤلف في قضايا هذا القسم منذ إنشائه وتولى رياسته عندما تولى الأستاذ مصطفى مرعي رياسة الهيئة في أبريل سنة ١٩٤٨ وطبعت هيئة القضايا بعضًا من مذكراته. وجمعتها وأعادت طبعها في الستينيات – في جزأين ومن قضاياها ما أشير إليه في هذا الكتاب.

الفرنسي وهي صدى لصوت مجلس الدولة الفرنسي المعروف باتجاهه المطلق بحماية الحقوق والحريات، ثم دعا القسم للتدريس لأعضائه علماء القانون الإداري بفرنسا منهم (ريفر وجليان وفالين) ممن كانوا يحاضرون في جامعة القاهرة واستدعى مدرسين للغتين الفرنسية والإنجليزية، يدرسونها للأعضاء في ناديهم.

ومن جراء المساعدة الفقهية والنزاهة في عرض الآراء لتسديد القضاء الجديد وتوسيع اختصاصه بلغت رئيس الحكومة (النقراشي) شكاوي مجهولة التوقيع عن طريقة القسم في الدفاع (ومنها قضية كانت مرفوعة ضد مجلس الوزراء وضد رئيسه) وكان رد مصطفى مرعي أن كل قضية عرضت بحرية ونزاهة فكر ترتب على عرضها كذلك، أن كسبتها الحكومة. وأرسل لرئيس الوزراء بعض المذكرات وشكره النقراشي على عمله فيها، وأجابه أنها من عمل غيره وقد أومأنا إلى ذلك في الفصل السابق.

كان مجلس الدولة ملحقًا بوزارة العدل لكن رئيسه كان حريصًا على الفصل بين الحكومة وبين محكمة القضاء الإداري، وبلغ المدى في ذلك يوم دعا وزير العدل، وكان رئيسًا سابقًا لهيئة قضايا الدولة، المستشارين الجدد بمحكمة القضاء الإداري إلى حفلة شاي بفناء وزارة العدل وبدرت منه كلمة من معناها أن محكمة القضاء الإداري مطالبة بأن تعرف خصائص نشاط الإدارة.. فطلع الأهرام في اليوم التالي بملاحظة – من إملاء كامل باشا – ارتاع لها الوزير – والرأي العام، كما عرف أعضاء المحكمة عن وزارة العدل. ولما تغير الوزير جاء بعده وزير حزبي بادل المجلس صدوده بمثله. وظل العزوف تامًا حتى زار جماعة من محكمة القضاء الإداري وزيرًا جديدًا للعدل ينبهونه على وجوب دفاع قوي للحكومة يساعد المحكمة على إدراك الحقائق أينما تكون، فعرض الأستاذ/ احمد مرسي بدر على مصطفى مرعي وهو مستشار بمحكمة النقض أن يلي رياسة هيئة قضايا الدولة على أن يرفع القانون مرتبه فوق مرتب النائب العام [٧٩]، فآثرها على منصبه في محكمة النقض على ما شرحنا في الفصل السابق.

وبولاية مصطفى مرعي هذه الوظيفة في أبريل سنة ١٩٤٨ صيرها عاملة ناصبة ليل نهار. وجمع في يده خيوط النشاط الحكومي المعروض على مجلس الدولة وصار المحامي الأول للدولة، وارتفعت الهيئة درجات تظهر في الفصل الخاص بهذا المحامي الضخم في تاريخ

(٧٩) عمل هيئة قضايا الدولة أمام القضاء الإداري أشكل بعمل النيابة العامة أمام القضاء المدني والجنائي والرؤساء الثلاثة الأولون لمجلس الدولة كانوا أعضاء بهيئة قضايا الدولة. ومثلهم ثلاثة لاحقون كانوا من أعضائها.

مصر. ولما تركها بعد أشهر ثمانية (أبريل – ديسمبر ١٩٤٨) كانت هذه الشهور أجدى على النظام القضائي المصري من إصيحات سنوات ثمان. ولما أصبح وزير دولة في وزارة إبراهيم عبد الهادي تبادرت إلى تعيين السنهوري وسليمان حافظ في رياسة مجلس الدولة ووكالته.

وبهذا فرضت الكفايات القانونية نفسها على غفلات النظام الملكي، فيستولي مصطفى مرعي اتهام الملك أمام مجلس الشيوخ ويقضي السنهوري ضده في مجلس الدولة وسيتنازل عن العرش أمام سليمان حافظ ويقدم له قلمه ليوقع به، وكان إبراهيم عبد الهادي رئيس الديوان الملكي عندما تعين الأول ثم رئيسًا للحكومة عند تعيين الأخيرين.

obeikandl.com

قضايا الأفراد:

سن مصطفى مرعي للجهاز الحكومي سنة احترام الأحكام من قريب أو بعيد وسن لرئيس هيئة القضايا أن يترافع بنفسه لا بمستشاريه في قضية لوزارة الصحة رفعها وكيل الوزارة طالبًا إلغاء قرار ندب له، نظرتها الدائرة الأولى بالمجلس برياسة الرئيس، وهي قضية من مئات قضايا الموظفين أضافت إليها مرافعته قيمة فنية مثلما كان لاجتهاد المحكمة بمبدأ جديد لحماية الموظفين قيمته الفنية إذ حكمت لصالح الطاعن باعتبار ندبه نوعًا من النقل غير جائز، لكن مصطفى مرعي أضاف قيمة أخرى من القيم العليا للدولة هي سيادة القانون وأحكم القضاء حين سألته الحكومة – بعد الحكم – عن جواز فصل الطاعن أو إحالته إلى التأديب من جراء ما ارتكبه من أعمال كانت سببًا للندب فأجاب هذان جائزان لكني لا أراهما بعد صدور حكم المحكمة احترامًا للأحكام [٨٠]، فبقى الوكيل وعاد إلى وظيفته. وبقى مصطفى مرعي ساهرًا على علاقات مجلس الدولة بالوزارة طوال مدة عمله وسيبقى كذلك بعد أن ولى الوزارة، وبعد أن أقال نفسه منها. فخاصم الملك أعنف الخصام في مجلس الشيوخ ذودًا عن الأمة، وخاصم نظامه في قضية كبيرة بمجلس الدولة أودرنا دفاعه فيها في الفصل السابق، ثم ألقى المحاضرات على القضاة والمحامين دفاعًا عن سيادة القانون وإعلاء كلمة القضاء [٨١].

---

(٨٠) هذا الاحترام للأحكام مبدأ وزارة العدل منذ نشأت من نيف ومائة عام عندما قدم الإنجليز سنة ١٨٨٣ سعد زغلول وزميلاً له بتهمة تأليف جمعية الانتقام لطرد الإنجليز وشكلت لجنة مختلطة برياسة قاضي بلجيكي وعضوية المسيو دي هلس وثلاثة مصريين وبرأت اللجنة المتهمين ومل تفرج عنهما الحكومة مدة ثلاثة أشهر وكتب محافظ القاهرة بطلب نفيهما إلى السودان ورفض وزير العدل (حسين فخري باشا) بمذكرة عرضها على مجلس الوزراء محتجًا بأن ذلك (يعد تحديًا للقضاة الأجانب الذين جيء بهم لتنظيم القضاء في البلد) وتأخر النفي وبقى السجينان فترة. ثم أفرج عنهما.

(٨١) ومن أجل هذا: رأينا رئيسًا لاحقًا لهيئة قضايا الدولة هو المستشار محمد عبد العزيز ملوخية – مد الله في عمره – يصفق له مجلس الشعب بأحزابه مجتمعه وهو يشيد بما جاء في تقرير لجنة الرد على بيان الحكومة بجلسة ٢٣ يناير ١٩٨٩ (من أن قوة أي نظام سياسي تستند إلى مجموعة الضمانات القانونية والاقتصادية والدستورية التي يكفلها لكل المواطنين تأكيدًا لحرية الرأي والتعبير) ويضيف (إن القضاء هو الذي يراقب السلطة التنفيذية ولكن لا يجوز أن تراقب السلطة التنفيذية القضاء) ويطلب أن (يقتصر اختصاص محاكم أمن الدولة على الأمن السياسي).

اشتهر حرص مجلس الدولة على الحرية الشخصية بعد قضية وحيد يسري باشا (ابن سيف الله يسري باشا وكان في مقدمة أعوان ثروت باشا لاستصدار تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وبه أعلن استقلال مصر وصار السلطان فؤاد ملكًا).

ومن نزق الملك فاروق وأوهامه وأمر بملاحقة سيارة وحيد باشا إذ يخرج من داره بسيارات تسبق سيارته أو تلحقها. فشكا للوزارة فتنصلت فرفع الأمر إلى محكمة القضاء الإداري. وأنكرت وزارة الداخلية هذه الملاحقة وبنت هيئة القضايا [٨٢] على هذا الإنكار الوصف القانوني: أن الملاحقة لو صح حدوثها تكون "عملاً ماديًا" لإقرار إداريًا. ويكون منعه من اختصاص النائب العام.

وأدرك كامل باشا – وهو رئيس سابق لقضايا الخاصة الملكية – وجه الصدق في الشكوى وأجل الدعوى مرة بعد أخرى، وكان محامي المدعى الأستاذ مصطفى الشوربجي – وقد سلف علينا شأنه في الدفاع عن الحرية وهو تلميذ بالحقوق وسعيد زغلول وزير للمعارف – كان يعلن أن موكله أصبح في حماية المحكمة، وفهم المسئولون في المحكمة ما في التأجيل وتكرار التأجيل إلى أجل قريب من إشارة ذات معنى... وأخيرًا جاء الأستاذ المحامي يقول إن الملاحقة زالت.

وذاع دفاع المجلس عن الحرية الشخصية في كل وجه حتى ليرفع شاويش في شرطة الإسكندرية قضية يطلب التعويض عن أمر أصدره إليه حكمدار الإسكندرية ونفذه بحلق شاربه الطويل فعوضته المحكمة جنيهات كانت كافية لتقرير المبدأ.

ومن القضايا التي تكرر التأجيل فيها قضية الأستاذ/ محمد كامل النحاس – من أسرة النحاس باشا – رفعها على مجلس الوزراء إذ أحاله إلى المعاش وعين بدلاً منه صهر رئيس الوزراء نفسه. واقتصر دفاع الحكومة على التمسك بقضاء مستقر للمحاكم من أن على رافع الدعوى إثبات ما يدعيه من تعسف واستعرضت المحكمة في مداولاتها "ملف الموظف" ولم يظهر لها "منه" مسوغ للفصل، وأجلت القضية أجلاً بعد أجل، وأخيرًا وجدت بقراءة جديدة طلبًا من المدعي بالإحالة إلى المعاش لضعف نظره مع ضم سنتين لخدمته، ورأته قد بقى بعد ذلك أكثر

(٨٢) ترافعت في هذه القضية. واستعمال ضمير المتكلم فيما يرد من بيانات يجعل لها قيمة شهادة العيان ويغني عن بناء الفعل للمجهول في أخبار حدثت أداء الوظيفة مما يسوغ الإخبار به.

من سنتين فقضت برفض الدعوى. وهي القضية التي ترتب عليها تعيين الأستاذ مصطفى مرعي رئيسًا لهيئة قضايا الدولة.

* * *

على أن المحكمة اختارت أن تبدأ عملها بقضية من القضايا السياسية هي القضية رقم ٥ للسنة الأولى. فهي قضية صحفية رفعها سكرتير حزب الوفد ضد صدقي باشا باعتباره وزيرًا للداخلية إذا اعترض على طلب إصدار الأستاذ محمد فؤاد سراج الدين صحيفةً وطلب إلغاء هذا القرار الإداري والتعويض عنه.. وفي هذه القضية دفعت الحكومة بعدم سريان القانون الخاص بمجلس الدولة على ما سبقه من وقائع. وصدر الحكم موضحًا ذلك المبدأ ورفض الدعوى (٨٣).

ومن قضايا السنة الأولى كذلك قضية شركة قناة السويس ٣٥٥ سنة ١ق بطلب إلغاء قرار لجنة التوفيق لصالح عمال الشركة. وقد رأى دفاع الحكومة أن يعرض كيف يتداول مجلس الدولة الفرنسي نظر قضايا "الجهات ذات الاختصاص القضائي" ومعهد لذلك الدفاع بانحياز الحكومة إلى العمال – ولم يكن ذلك مألوفًا – قال:

(العمال – قبل الأموال – عصب المشاريع في الحضارة المعاصرة. والدولة في حياطتها لشئونهم تهدف إلى تمكين أرباب الأعمال والعمال من النهوض بمشاريعهم في آفاق صافية وظروف مواتية، وكلما صلح بال العمال ربا المال عند أصحاب الأعمال وتواصل النماء الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي وسلمت الأمة مما تعالجه أمم أخرى من زلازل النظام...) ورفضت دعوى الشركة..

أما السنة الثانية فمن قضاها القضية ١٢٩ المرفوعة من السيدة/ أنجي أفلاطون وكانت مدرسة بمدرسة الليسية بطلب تعويض عن تأخير سفرها لحضور مهرجان الشباب في "براج" بتشيكوسلوفاكيا ولما سافرت أخلّت بتعهدها للوزارة فحضرته. ودفعت الحكومة بحقها في السيادة في شئون الأمن، وهي تسوغ لها منعها ومن باب أولى تأخيرها، وقدّمت مستندًا يفيد إلى أمريكا صنعت مثل ذلك في صدد عضو بمجلس النواب الأمريكي... ورفضت الدعوى.

(٨٣) المذكرات المشار إليها في هامش سابق تحوي في أول الجزء الأول مذكرة الحكومة في هذه القضية.

ومن قضايا السنة الثانية أيضًا قضية ورثة عمدة أدعوا حقًا في الاستمرار في دعواه ولم يكن أحد منهم يصلح للترشيح واهتمت الحكومة بتحديد الصفة والمصلحة للمدعين، ورفضت الدعوى..

ومن قضايا ذلك العام قضية بطلب إلغاء مصادرة كتاب طعن مؤلفه في قراءات القرآن ورسم المصحف استنادًا إلى كفالة الدستور (حرية الرأي) ورفضت الدعوى..

ومنها القضية ٣٢٠ سنة ٢ ق عن تفسير معاهدة فرساي استفتحت فيها الحكومة بقبول غير مألوف في ذلك العهد، (وقعت وقائع هذه القضية في فاتحة القرن الحالي وما تزال آمال صاحبها تترامى في منتصفه. كانت الحرب التي يشكوها صراعًا بين عدوين جعلا مصر ميدان معاركها! ودّ أحدهما لو تدفع مصر التعويض عند الاعتداء عليها!! فلما إذن لمصر أن يكون لها قضاء إداري لاح له قبس من الأمل في القضاء الجديد فلجأ إليه مخالفًا كل أوضاعه). ورفضت الدعوى.

ومن القضايا قضية رفعت بالطعن في قرار رئيس مجلس الشيوخ في صدد "علاوة" بذلت فيها جهدًا كبيرًا في الدفاع عن مبدأ الفصل بين السلطات وكف محكمة القضاء الإداري عن التصدي لقرار في علاقة المجلس بموظفيه.. وصدر الحكم باختصاص المحكمة لصالح الموظف.

(ومذكرات الحكومة في القضايا السبعة السابقة واردة في مجموعة المذكرات المشار إليها من قبل).

obeikandl.com

قضايا الموظفين:

انتزعت الأمة دستورها انتزاعًا من الملك فكان يعطله أو يستبدل غيره به حسبما يأذن له الإنجليز. وبعد أن أرغمته الأمة على إعادته كان ابنه أسوأ منه: قسم الأغلبية الشعبية أفراقًا يغلب واحدًا منها على آخر فأصبحت مدة الحكم الشعبي الحقيقي (أقلية ضئيلة) بين مدد الحكم البرلماني. فلا تكاد حكومة تنصف الموظفين حتى تقال من مناصبها. ودانت أداة الحكم للملك وداهنته من الخوف والعجز والطمع، ولما انتهت الحرب العالمية الثانية ظهر عجزها عن الوفاء بحاجات الأمة في العصر الحديث.

وبدا لمجلس الدولة من فور إنشائه أن إنصاف الموظفين همه الكبير، سواء في المحكمة الإدارية أو في قسمي الفتوى والتشريع. فأخذت القضايا الخاصة بهم في التكاثر. وظهر الإحباط أو اليأس الذي تعانيه أجهزة الحكم لانعدام القدوة الصالحة واستقلال الرأي منهم، وتعلق نيلهم حقوقهم برضاء الرؤساء، وجهل هؤلاء بلوائح الموظفين، واحتفاظ قلة ضئيلة فيهم بمفاتيح الطلسمات في اللوائح والتعليمات. لإيتاء أصحاب الحقوق حقوقهم. فلم يكن للمجلس معدي عن اقتحام العقبات ليبلغ بإنصاف الموظفين غرضه.

وللوهلة الأولى ظهر فهم قضائي جديد لهذه القوانين لحمته الرحمة وسداه فقه أبدأ فيه رجال المحاماة وأعادوا. وبدأت أقضية المحكمة وفتاوي المجلس تأخذ سبيلها إلى قوانين جديدة للموظفين وتأديبهم وإلى تآليف قانونية في حقوق الموظفين وإلى قضايا فردية أو جماعية للدفاع عن هذه الحقوق أمام مجلس الدولة. حتى ازدادت أرقام قضاياهم في المجلس زيادة كثيرة عن قضايا العمال أمام المحاكم العادية.

وتأمين الموظفين كما نصت مذكرة القانون (يقتضي شمولهم بالحماية في كل الصور والمناسبات التي يقعون فيها تحت سلطان الحكومة).

وفي حين كان للعمال نقابات تدافع عن حقوقهم ومكن لهم سعد زغلول في وزارته سنة ١٩٢٤ بإصلاح في لجان التوفيق والتحكيم في نزاعات العمال وأرباب الأعمال، وكان للمحامين نقابة أعد قانونها وهو وزير للعدل سنة ١٩١٢، لم يكن للموظفين – ومنذ منتصف القرن فقط – إلا مجلس الدولة.

وما يزال أداء الموظفين في أواخر القرن أضعف حلقات النظام الإداري بمصر.

ومن النماذج التي أسلفناها يظهر انتصار المجلس للموظفين ويتجلى منه المعنى الكبير للمقولة التي كانت تتردد على الأفواه عند إعداد قانون مجلس الدولة وهي أن إنشاءه كان إصلاحًا دستوريًا، فهو في قضية العلاوة التي حرمها مجلس الشيوخ موظفيه كان يقتحم عقبه الفصل بين السلطات بقوة، وفي قضية النقل النوعي كان يمد جناحه بعين باصرة إلى كل ما يتعلق بالموظفين، وفي قضية اللواء م. ع. س أصيب الملك بما يشبه اللوثة من جراء إلغاء الأمر الملكي بإحالة لواء إلى المعاش وإعادته إلى الجيش، والملك قائده الأعلى، يريد ليتخفف من هموم الضباط بعد حرب فلسطين سنة ١٩٤٨. وهي هموم فجرتها الثورة سنة ١٩٥٢ ثم عالجت الاختصاص بشئون الضباط في قانون خاص بالجيش شاركت هيئة قضايا الدولة في إعداده.

obeikandl.com

قضية مجلس الدولة:

على أن القضية الكبرى في ذلك العهد، كانت قضية المجلس نفسه – وهي قضية للأمة – مع حكومة أقلية ذات أغلبية في مجلس النواب فرض عليها صدقي باشا إنشاء مجلس الدولة وكانت تتحين الفرصة لانتقاص شأنه، وكان الدفع فيها من كامل مرسى خالدًا في تاريخ القضاء، أخذت به حكومة الثورة في قانون ٥٥ لسنة ١٩٥٥. ويظهر لنا ذلك من تقرير الرئيس كامل مرسي عن أعمال المجلس في عامه الثاني (سبتمبر ١٩٤٧ – سبتمبر ١٩٤٨) تنفيذًا لنص المادة ١٨ في قانونه، وهو آخر تقرير قدمه رئيسه الأول، وهذه القضية تعرضها الصفحات من ٢٢ إلى ٢٥ من التقرير تحت عنوان تعديل قانون المجلس ومما جاء فيها:

(ذكرت في تقريري عن أعمال المجلس في عامه الأول أن ثمة أمورًا كشف عنها العمل يقتضي تنفيذها تعديل القانون..

هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد لوحظ أن القانون الحالي لا يشتمل على نص يجعل محكمة القضاء الإداري صاحبه الولاية العامة في المنازعات الإدارية كافة كما هي الحال في جميع التشريعات الخاصة بمجلس الدولة في البلاد الأخرى.

وتحقيقًا لأوجه الإصلاح المتقدمة اقترحت الجمعية العمومية لمجلس الدولة في مشروع أرسلته إلى وزير العدل في ٢١ من مايو ١٩٤٧، النص على أن يكون لمحكمة القضاء الإداري الولاية العامة في جميع المنازعات الإدارية وكذلك..

هذه التعديلات التي اقترحها المجلس إنما كان الباعث عليها شمول اختصاصه منازعات لم تتناولها النصوص الحالية فيكون ذلك أكفل في صياغة الحقوق وأمكن في تأدية رسالته ولكن الحكومة في التعديل الذي اقترحته وتقدمت به إلى البرلمان عالجت الأمر على نحو يمس استقلال المجلس، فلم تقر الحكومة اقتراح جعل محكمة القضاء الإداري صاحبة الولاية العامة في المنازعات الإدارية كما هي الحال في جميع التشريعات المماثلة قديمها وحديثها (الفرنسي والبلجيكي واليوناني والسوري) بل كما هو الحال في التشريع الذي وضعه الشارع المصري لمجلس الدولة منذ نيف وستين عامًا بالأمر الصادر في ٢٣ أبريل ١٨٧٩.

ولم يقتصر مشروع الحكومة على عدم إقرار هذا النص...

ثم لم يقف مشروع الحكومة عند الحد من اختصاص المجلس على النحو في بعض المنازعات الإدارية بل إنه تناول تشكيل المجلس وطريقة تعيين مستشاريه بما فيه "هدم لاستقلاله وإنقاص من ضمانات المتقاضين لديه". فلم يستلزم المشروع موافقة الجمعية العمومية على تعيين المستشارين كما هو الأمر في التشريع الحالي بل اكتفى بأخذ رأيها بالنسبة إلى رئيس المجلس ووكيله ومستشاري الرأي والتشريع واستنبط طريقة تنتهي آخر الأمر بإعلاء كلمة السلطة التنفيذية إذا ما اختلفت مع الجمعية العمومية للمجلس في شأن من يعينون بمحكمة القضاء الإداري. وليس أمسّ باستقلال المجلس من أن يرى أعضاء يدخلون في جمعيته العمومية دون موافقتها ومن أن يرى رئيسًا أو وكيلاً له مفروضًا عليه...).

واستطرد التقرير في بيان دواعي استقلال المجلس بتعيين الرئيس والوكيل والمستشارين وإلحاقهم بالأقسام من "دفع كل مظنة"..

وأضاف (وإذا كان كل ما تقدم صحيحًا بالنسبة إلى الرئيس والوكيل ومستشاري المحكمة.. فهو قائم بالنسبة لمستشاري الرأي.. ولكن مشروع الحكومة جعل تعيين الرئيس والوكيل ومستشاري الرأي والتشريع بعد أخذ رأي الجمعية العمومية للمجلس فيمن يرشحهم الوزير لهذا التعيين وأما بالنسبة لمستشاري المحكمة فقد جعل التعيين عن طريق ترشيح الوزير ضعف المناصب الخالية لتختار الجمعية العمومية من بينهم، فإذا لم يقع اختيارها على أحد المرشحين، ولم تكشف المذكرة الإيضاحية للمشروع المقدم من الحكومة عن علة هذا التعديل.

ولا وجه للتحدي بالمسئولية الوزارية في هذا المقام لأنه من المعلوم أن هذه المسئولية إنما تكون في حدود القوانين، فحينما يجعل القانون لحكمة خاصة زمام التعيين في يد هيئة غير الوزير فإنه لا يكون مسئولاً عن هذا التعيين الذي قطعت فيه هذه الهيئة ما دام المرجع في الأمر إلى حكم القانون وهو من وضع البرلمان الذي يسأل الوزير أمامه..) [٨٤]. واستطرد التقرير يهاجم الحكومة فيما تسامع به الجميع. قال:

---

(٨٤) في المدة من أبريل إلى ٢٩ ديسمبر ١٩٤٨ كان مصطفى مرعي رئيسًا لهيئة قضايا الدولة، وطُلب إليه بحث فكرة إضافة اختصاص محكمة القضاء الإداري إلى دائرة في محكمة النقض فكلف اثنين من مساعديه ببحث الفكرة (الضم أو عدمه) دون أن يعرف أحدهما ما كلف به الآخر، وأبديت رأيي بمذكرة قدمتها على الأسس التالية:

١- إن إنشاء مجلس الدولة كان إصلاحًا دستوريًا وليس الرجوع فهي إلا نزعًا لمكاسب الأمة.

(ولعل من المناسب أن أتعرض لما قد يراه بعض الباحثين أن من الخير بقاء مجلس الدولة شاملاً لمحكمة القضاء الإداري وقسمي الرأي والتشريع أو من الأولى قصره على محكمة القضاء الإداري وضم قسم الرأي والتشريع لإدارة قضايا الحكومة...). فأدحض في جواب هذا السؤال فكرة قصْره بما قررته اللجنة التشريعية بمجلس النواب ذاته عند وضع التشريع، وبمصلحة القسمين ومحكمة القضاء الإداري وهيئة قضايا الدولة، وأضاف في جوابه جوابًا عن سؤال آخر وضعه ببيان أن أقسام هيئة القضايا كانت منذ ١٩٤٣ تابعه لمجلس الوزراء، لا لوزارة العدل.

وكل ما جاء في ذلك التقرير ستقبله حكومة الثورة وتحدث بقبوله إصلاحًا في نظام مجلس الدولة وتضيف إليه إنشاء محكمة إدارية عليا كمحكمة النقض – ونظامًا للمفوضين تمكينًا لاستقلاله. بل إن الدولة ستضيف تقديرًا لعمل كامل مرسي باشا بتعيينه – وهو في المعاش – رئيسًا لجامعة القاهرة.

* * *

٢- إن حاجة محكمة القضاء الإداري للبقاء في قمة قسمي الرأي والتشريع مؤكدة، (أ) ففيهما يتربى رجالها في المدرسة العملية للقانون الإداري. (ب) مصلحة محكمة النقض أكثر تأكيدًا من القضاء الإداري. فقضاياه في ازدياد وستفوق عدد قضايا النقض، (جـ) ومن الحفاظ على استقلالها هي أن تبقى بعيدة عن النشاط اليومي للإدارة. وحدثته عن مذكرة باقتراح قدمته لصبري أبو علم وهو وزير للعدل سنة ١٩٤٢ – ١٩٤٤ بإنشاء دائرة في محكمة مصر للقضاء الإداري قدمها يوم ذلك لأني لم أكن أعرف حاجة القضائين المدني والإداري لاستقلال كل منهما عن الآخر ولم تكن مصر ظفرت بمجلس الدولة، واقتنع تمام الاقتناع، ولا شك في أنه أقنع الحكومة به. فقد وئدت هذه الفكرة إلى الأبد، وكانت صلته الشخصية بكامل مرسي طوال مدة عمل كل منهما في الحكومة وثيقة حتى ليتبادلان الأعضاء بين الهيئتين لخدمة هؤلاء الأعضاء! وتقدير مصطفى مرعي لمجلس الدولة يبرز في مسارعة الحكومة – ومصطفى وزير دولة – بتعيين السنهوري رئيسًا للمجلس خلفًا لكامل مرسي. وزادت العلاقة الجديدة بالمجلس وثاقة بتعيين سليمان حافظ. وصلة مصطفى مرعي بسليمان حافظ أقرب إلى أن تكون عائلية، وهي يومية. ناهيك عن مبادئ الحزب الوطني قديمة وجديدة، ولا يحسب عارفوهما أن أحدًا يكتم سرًا – ولو شخصيًا – عن الآخر.

obeikandl.com

السنهوري في مجلس الدولة

ركبت حكومة إبراهيم عبد الهادي ومجلس النواب رأسيهما ونشر القانون الذي حذرها منه كامل باشا في ٣ فبراير ١٩٤٩.

وفي أول مارس سنة ١٩٤٩ دون الدكتور السنهوري في أوراقه الشخصية (اليوم حلفت اليمين لتوليتي منصب رئيس مجلس الدولة. اللهم تولني بهداك وتوفيقك في هذا العمل الجديد).

وهذا أول وآخر تدوين منه لتاريخ استلامه وظيفةً تولاها.

وإيثاره لها على منصبه كوزير للمعارف دليل على أنها كانت منتهى آماله، ولقد كان بها حفيًا، إذا ترك الوزارات التي يُقتل رؤساؤها (أحمد ماهر سنة ١٩٤٥ وبعده النقراشي سنة ١٩٤٨ وسوف يُشرع في قتل الثالث إبراهيم عبد الهادي بعد أشهر سنة ١٩٤٩).

وخواطره عن الامتياز وعن المؤهلات وعن المجد والإيمان والصحة والسعادة تفصح عن ذلك.

قال في المذكرة التالية لمذكرة حلف اليمين:

(القاهرة في ٨ أبريل ١٩٤٩: يبدو أن الأنانية المغروسة في الطبيعة البشرية هي التي تفسر الظواهر النفسية الآتية:

أولاً: لا يكاد يعترف الناس للرجل الممتاز بصفاته الممتازة إلا إذا أطلعوا على مواطن النقض فيه.

ثانيًا: لا يعترف المتنافسون للرجل الممتاز بامتيازه حتى يزول هذا الامتياز أو يضعف..

ثالثًا: الناس أسرع للاعتراف بمزايا الميت عن الحي...)

وقال في المذكرة التالية في ١٢ أغسطس (... تنقضي الأيام سراعًا ولا تنقضي الآمال وهأنذا أنتقل من "أمل تحقق" إلى أمل أدعو الله أن يتحقق...)

وخالجته ذكريات المجد فأفضى إلى المذكرة التالية بشعوره عن إنجازاته في بيتين من الشعر بالإسكندرية في أغسطس:

(إني ختمت بذلك "القانو ن" عهدًا قد مضى وبدأت عهدا

وأقمت للوطن العز يز مفاخرٍ وبنيت مجدًا [٨٥]

وأفضى إلى المذكرة التالية بشعر في الإيمان بالله وفي التالية لها ذكر منحا فرنسا وسام (الليجون دونير) له لتنظيمه، إذ كان وزيرًا، تعليم اللغة الفرنسية بالمدارس. وأضاف (ويعلم الله إني لم أعنِ بتعليم هذه اللغة إلا أن التلاميذ المصريين في حاجة إليها. ولو أن وسامًا مصريًا مُنِح لي لقاء هذه الخدمة الوطنية لاستحسنت ذلك، فالحمد لله الذي أراد ألا أُمنح وسامًا أجنبيًا إلا خدمة وطنية).

وفي ١٩ ديسمبر أخذ يسبح في البحار العالية في السياسة العربية فدون لنا قراءة ملهمة لصفحة الجامعة العربية (فهي إما أن تنكص إلى الوراء فتنحل الجامعة وإما أن تتحول الجامعة إلى دولة اتحادية ثم إلى دولة متحدة).

ولقد كان من حقه على تاريخ القانون وعلى الوطن أن ينظم الشعر في انتهاء عهد وابتداء عهد، لينظم من هذه المفاخر ومن الوظيفة الجديدة عقدًا هي فيه واسطة العقد، وأن يسجل على ورقه من أوراقها بيان زمان ميلاده ومكانه، وأبويه وبواكير دراساته لتبدأ منها دراسة تاريخ حياته.. هناك بلغ ذروة البلاغة فبدأ بسورة الضحى. وأضاف "وهأنذا أحدث بنعمة ربي".

* * *

أقبل الرئيس الجديد لمجلس الدولة على العمل بجهد فتى في العشرين من العمر: فهو رئيس الدائرة الأولى حيث تُنظر طعون الأفراد بطلب إلغاء القرارات الإدارية يوم الثلاثاء، ولرئيس المجلس اختصاص القاضي المستعجل في الأمور التي يُخشى فوات الوقت فيها، وقد تكاثرت. وفي كل أسبوع تعرض عليه أهم مسائل قسم التشريع يوم الأحد، وهو رئيس الجمعية العمومية لعشرات المستشارين وإليها تتناهى كبرى مشكلات أقسام الفتوى لكل الهيئات الحكومية والوزارات

(٨٥) وأي مجد كتوحيد الأمة العربية على قانون من مصادره الشريعة الإسلامية تتعامل شعوبها في حياتها اليومية فتصُوغ وحدتها صياغة ذاتية، إلا أن يكون ذلك المجد قربى لله والوطن. روى زميله محمد مصطفى القللي أن الحكومة عرضت عليه (وقتئذ مبلغًا ضخمًا لقاء الجهد المضني الذي بذله.. وألح عليه وزير العدل إلحاحًا شديدًا فرفض بكل إباء. وأنا أعلم في يقين مدى حاجته وقتئذ.. والله عونه ورازقه فها هو عبد الرازق كما كان دائمًا..)

ومن رؤساء الدوائر أو الأقسام زملاء يسبقه بعضهم في السن أو في القضاء أو الخبرة بالنزاعات الإدارية، فلم ينقضِ العام حتى لحق بهم ليفوقهم من بعدُ كرئيس لا يعرف الكلل، والحوافظ تذهب إلى داره وتجيء منها، ومن العجيب أن الجزء الأول من كتابه "الوسيط" قد ظهر في هذه الفترة.

وكانت الأجواء مشحونة برائحة القتل الذي ينتاب الزعماء من أحمد ماهر إلى النقراشي إلى قتل رئيس محكمة الجنايات الخازندار بك وبعد ولاية إبراهيم عبد الهادي للحكم بستة أسابيع قُتل الشيخ حسن البنا المرشد العام للإخوان المسلمين وارتعدت فرائض الحكام من معقبات الانتقام، وأجاب الإخوان بالشروع في قتل إبراهيم عبد الهادي رئيس الوزراء نفسه في مايو. وقد شرع واحد منهم قبل ذلك في حريق محكمة القاهرة وحكم عليه في مارس. ثم استقال إبراهيم عبد الهادي ورجاء الملك بوزارة ائتلافية لإجراء انتخابات فكانت هدنة على دخن.

كان سليمان حافظ وكيلاً لوزارة العدل [٨٦] فعُين وكيلاً للمجلس ورئيسًا لأقسام الفتوى والتشريع. واجتمع الصديقان على سياسة واحدة يعاونهما رجال كبراء من مشيخة القضاء: السيد علي السيد ومحمد عفت وبدوي حمودة وسامي مازن ومحمد علي راتب ووحيد رأفت، المجلس وكذلك عبد المنعم رياض وحلمي بهجت بدوي فارقا المجلس مبكرين: الأول بالوفاة والثاني إلى عمل آخر. أما طاهر محمد باشا فبلغ سن المعاش في رياسة كامل باشا.

وتبارت دوائر القضاء الإداري وأقسام الفتوى والتشريع بروح جديدة ينفثها سليمان حافظ في أقسامه حيث كثرة الأعضاء والسنهوري معه. والأول يكره الأحزاب جميعًا إلا الحزب الوطني القديم والجديد – والثاني خلع رداء السعديين منذ ولى رياسة المجلس، لكنه لم ينخلع مما سطره منذ ربع قرن بتاريخ ٢ يناير سنة ١٩٢٣ في مذكراته في ليون:

---

(٨٦) في إبان الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ – ١٩٤٥) كان سليمان حافظ ومصطفى مرعي مستشارين محكمة النقض هما أكثر رجال القضاء اهتمامًا بمصاير مصر بعد انتهاء الحرب وكانت كراهة سليمان حافظ للملك والأحزاب – إلا الحزب الوطني – معروفه لكثيرين وإن كان يتقن الصمت ويجيد الكلام. وله أثر في لجان القانون المدني وفي مواده وله ولمصطفى مرعي معًا صلات دائمة بالفريق عزيز المصري يزورانه في داره بعين شمس في سنوات الحرب وكان يُعهدهما (بقية الناس). جاء في بحثنا الخاص بالأستاذ مصطفى مرعي سنة ١٩٧٥ الإشارة بسعية وسليمان حافظ وهما مستشاران لدى الحكام العسكريين للإفراج عن أصدقائهما من السياسيين كالأستاذ فتحي رضوان والمرحوم يوسف حلمي وكانا يصدران صحيفة اللواء الجديد. وكان فتحي رضوان كثير التردد على عزيز المصري وسنرى سليمان حافظ في سنة ١٩٥٢ يتولى بنفسه التمهيد للإفراج عن فتحي رضوان من اعتقال جديد.

(وددت لو خدمت القضاء في شيء هو أن أجعل من السلطة القضائية مهيمنة على السلطتين الأخريين وبعد وضع الضمانات الكافية للقضاء ونزاهته) [٨٧].

وسوف نقرأ له بعد أسابيع من اصطدامه بحكومة تؤيدها الأمة بأغلبيتها الساحقة همسه إلى نفسه (القاهرة في ١٩٥٠/٣/٢٣: نظام الحكم في مصر في أشد الحاجة إلى الإصلاح والاستقرار. ويبدو لي أنه يصعب إصلاح السلطة التشريعية أو إصلاح السلطة التنفيذية، على أهمية هاتين السلطتين، فيجب إذن البدء بإصلاح السلطة القضائية. ويكون الإصلاح في النظم بحيث تكفل استقلال هذه السلطة استقلالاً تامًا وبحيث تستطيع السلطة أن تقوم بوظيفتها بما ينبغي من النزاهة والحيدة ثم يكون هذا الإصلاح في رجال القضاء أنفسهم..).

* * *

والقارئ يلاحظ أنه مدرك للصعوبات، وأنه يحصر تفكيره في القضاء وحده، ولا ريب كان ما همس به إلى نفسه راجعًا إلى الخلاف الذي اشتغل فجأة بينه شخصيًا وبين الحكومة.

ففي يناير من العام الجديد حدث تغيير في الدولة كبير. عبرنا عنه في فاتحة سنة ١٩٣٥ بما يلي [٨٨]:

(كانت صيحات الشعب في التماس الإصلاح كهزيم الرعد أو أشد.. وكان الملك يعالن الشعب جهرة بأنه يريد أن تتوازن "الأحزاب" في مجلس النواب. وفهم الشعب قصده وهو إضعاف

---

(٨٧) أخذ السنهوري ألواح القانون الإداري بقوة وهاج شجونه – لأول وهلة، عشقُ الغرض من مجلس الدولة – كما أعلن أحمد أمين قيمة "عشق الغرض" في استقباله وكما قد طالما تمناه السنهوري في شبابه فأنشد في روعتيه في أول تقرير منه عن المجلس (٤٨-١٩٤٩) قولاً من الشعر المنثور.

(إن مجلس الدولة له رسالة جليلة سامية. فهو يقف إلى جانب الإدارة المصرية يعاونها فيما تحمل من تبعات وأعباء. ولأول مرة في تاريخ مصر الحديث يقوم مجلس الدولة ويصبح حقيقة واقعة بل لعله أن يكون حقيقة رائعة – روعته أن الإدارة المصرية أعلنت بقيامه أنها تقف إلى جانب الحق والقانون لا تظلم ولا تتعسف.. وأن صدرها يتسع للشاكي يناقشها الحساب فتنصفه أو تنتصف منه: وروعته أن الأفراد والجماعات يرون فيه غوثًا للملهوف وملاذًا للعائد وموئلاً للحريات).

ولا ريب في أن لإسماعيل صدقي وكامل مرسي والمستشار محمد سامي مازن من هذا الشعر المنثور نصيبًا.

(٨٨) كتاب من أجل مصر – البطل احمد عصمت ص ٦٧ – ٦٩ الطبعة الثانية.

القوة البرلمانية، فرد عليه كيده، وأحرز الوفد – حزب الكثرة الشعبية – أغلبية ساحقة مكنته من ولاية الحكم وحده. وكان يوم ٣ يناير ١٩٥٠ يوم "ثورة شرعية" في صناديق الانتخاب..

ولم يكد البرلمان يعقد الأولى من جلساته حتى كشفت خطبة العرش عن حقيقة الانتخابات، أنها حركة شعبية كبرى ذات اتجاه كاسح كالفيضان نحو تغيير جوهري شامل.

واستفاضت التحقيقات والاستجوابات عن الفساد الذي حاق بالبلاد..

ثم شرع البرلمان القوانين الجديدة التي وعدت بها الحكومة..

لكنه وهو وليد الثورة الدستورية – والوزارة وليدته – رضى أن يكون من الوزارة بمثابة وليدها. فلم يقدر أن يكون قائدًا لها لتبلغ بالثورة غرضها، فتكف غرب الملك. فدار النظام الحكومي حول ذاته مرة أخرى لمداراة ملك تمادى فبطر ولم يفطن لخطر...).

* * *

وفي ٢٦ يناير سنة ١٩٥٠ كررت حكومة الوفد مواقفها سنة ١٩٣٩ و ١٩٤٢ مع السنهوري مرة أخرى قبل أن يمضي على تأليفها أسابيع ثلاثة فناجزته حي كان. وفاتها أنه كان في ذلك اليوم في أمنع مكان، غير قابل للغزل، فطلبت إليه أن يعتزل منصبه إلى غيره بدعوى أنه كان وزيرًا حزبيًا، وحقيقة الأمر لا تستقي إلا من مصادره: السنهوري ومجلس الدولة وجمعيته العمومية رواها تقرير من السنهوري عن أعمال مجلس الدولة في عامه الرابع تحت عنوان (د – حادث جلل في تاريخ مجلس الدولة) جاء فيه ما يلي:

(والآن أنتقل إلى حادث وقع في مجلس الدولة في عامه الرابع، ولعله أخطر حادث وقع للمجلس منذ إنشائه إلى اليوم، فقد اعتدى على المجلس في استقلاله وكرامته، ولما كان هذا الحادث الخطير وقع على المجلس في شخصي فسأسرد الحوادث سردًا موضوعيًا، وأذكرها كما وقعت حتى يكون هذا التقرير سجلاً أمينًا لما يقع في المجلس من حوادث وما يلم به من أحداث.

في يوم الخميس ٢٦ من شهر يناير سنة ١٩٥٠ كنت على موعد مع وزير المالية السابق [٨٩] لأتحدث معه في شئون ميزانية المجلس، بناء على طلب وزير العدل. فلما انتهت من الحديث في الميزانية قال وزير المالية إنه يريد التحدث إليّ في موضوع دقيق يتعلق برياسة مجلس الدولة، فتولاني شيء من الدهشة، ولكنه أسرع إلى القول إنه يتكلم باسم الحكومة، وقد اختاره زملاؤه الوزراء لمخاطبتي في هذا الشأن، وذكر أنني كنت منتميًا إلى حزب سياسي وفي رأي الحكومة أنه لا يجوز لوزير مُنتمٍ إلى حزب سياسي أن يتولى منصبًا قضائيًا، فزادت دهشتي إذ لم أكن من جهتي أتوقع أن يتحدث إليّ وزير المالية في شيء من ذلك.. فأجبت الوزير أنني لا أرى ما يمنع من أن وزيرًا سابقًا يعين رئيسًا لمجلس الدولة حتى لو كان هذا الوزير قد انتمى إلى أحد الأحزاب السياسية وقت أن كان وزيرًا.. وما دمت قد استقلت من الحزب الذي انتمي إليه وقطعت صلتي بجميع الأحزاب السياسية منذ توليت القضاء، فلا يجوز أن يقوم بأي اعتراض على شغلي لمنصبي الحالي.

– فقال الوزير: ولكنك اشتركت في انتخاب رئيس هيئة حزبية ومرسوم تعيينك إلى القصر.

– فأجبت: وهل كان المرسوم قد صدر وقعت أن فعلت ذلك؟ ألم أكن وقتئذ عضوًا في هذه الهيئة وكان من واجبي أن أشترك في انتخاب رئيسها؟ ثم بعد أن صدر المرسوم، أوقَع مني – وقد حلفت اليمين – تصرف قضائي يدل على أنني رجل حزبي؟

(٨٩) كان الأستاذ الدكتور محمد زكي عبد المتعال أستاذ الاقتصاد السياسي بجامعة القاهرة وقد عينه الوفد وزيرًا مع زميله بالجامعة الدكتور حامد زكي أستاذ القانون الدولي الخاص ولم يكونا عضوين في الوفد ولا في مجلس النواب أو الشيوخ.

– فأجاب الوزير: فيما أعلم لم يصدر منك تصرف حزبي.

– قلت: وفيما لا تعلم تستطيع أن تسأل.

– ثم قال الوزير كلامًا فهمت منه أن رفعه رئيس الديوان الملكي إذ ذاك – حسين سري باشا – وافق الحكومة على رأيها هذا.

– فأجبت أنه يدهشني أن يكون رفعة حسين باشا سري من هذا الرأي وقد زرته عندما تولى رياسة الوزارة أخيرًا [٩٠] فرحب بي ترحيبًا بالغًا، وقال إنه يعرف أني لست برجل حزبي..

– وانتهى الوزير إلى أن يقول: إذا شئت فاختر منصبًا آخر.

– فقلت: وأي منصب آخر تريدني على أن أختاره. ألم أكن وزيرًا وفضلت مع ذلك رياسة مجلس الدولة على منصب الوزير.

ثم قلت إن الحكومة إذ تتقدم إليّ أن أتنحى عن منصبي بدعوى الحزبية هي التي تتصرف تصرفًا حزبيًا معيبًا، وإن واجبي هو أن أدفع اعتداءها على كرامة المجلس وعلى استقلال القضاء وسأبقى في منصبي لأقوم بهذا الواجب.. وإن بيني وبينكم دستور البلاد وقانون مجلس الدولة. ثم سلمت وانصرفت.

وأعقب ذلك أن صدرت جرائد الحكومة في الأيام التالية تهاجمني في عنف شديد وتطلب خروجي من رياسة المجلس.

فأرسلت في يوم ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٠ كتابًا إلى وزير العدل بسطت فيه الحديث الذي دار بيني وبين وزير المالية، وفي اليوم ذاته أرسلت صورة من هذا الكتاب إلى رئيس الديوان الملكي راجيًا رفعه إلى حضرة صاحب الجلالة الملك.. وانتظرت رد وزير العدل فلم أتلق شيئًا، وزادت جرائد الحكومة علنًا في مهاجمتي تحت عناوين ضخمة نشرت في أظهر صفحاتها.

فرأيت من واجبي أن أدعو الجمعية العمومية للمجلس للاجتماع فاجتمعت في أول فبراير سنة ١٩٥٠ وعاودت الاجتماع فتولى الرياسة أقدم الوكيلين حضره صاحب العزة سليمان بك حافظ.. وبحسبي أن أسجل القرار الذي انتهت إليه الجمعية وهذا هو:

---

(٩٠) سنة ١٩٤٩.

(... ولما كانت الجمعية ترى أن تعيين رئيس سابق لرياسة مجلس الدولة ولو كان هذا الوزير منتميًا إلى أحد الأحزاب السياسية جائز قانونًا ما دام الوزير السابق قد استقال من حزبه..

ولذلك كان في مطالبة رئيس مجلس الدولة بالتنحي عن منصبه بهذه الطريقة مخالفة صريحة للقانون واعتداء على استقلال المجلس لا تقره الجمعية العمومية وتعهد إلى رئيس المجلس أن يتخذ من الإجراءات ما يكفل المحافظة على استقلاله).

أبلغتُ قرار الجمعية إلى وزير العدل كما طلبت الجمعية..

ولكن وزيرًا آخر عضوًا في الوزارة القائمة أخذ ينشر في الصحف أحاديث تمس شخصيتي كرئيس المجلس بما لا يتفق مع كرامة هيئة قضائية..).

* * *

الحق أن عرض الواقعة على الجمعية كان خير وسيلة للدفاع وأن الجمعية سجلت على الحكومة مخالفتها للقانون واعتداءها على استقلال المجلس، ولم يشذ أحد عن الإجماع وأن الحكومة تراجعت من فورها عن متابعة ما نسبته لرئيس المجلس بأي إجراء، وحكومة الوفد هي التي أصدرت قانون استقلال القضاء وكان وزير العدل صبري أبو علم سنة ١٩٤٢.

ولقد يلاحظ أن تقرير رئيس المجلس في آخره أشار إلى عضوٍ آخر ينشر في الصحف أحاديث تمس شخص رئيس المجلس.

ولعل الأزمة كانت بقايا خصومات نشأت بين أساتذة الجامعة منذ كان السنهوري بينهم.

وأيّ هذا كان "فالحكومة الشعبية" بدأت أسابيعها الأولى بمخالفة أغرت بها أعداءها ولم ترض أصدقاءها.

* * *

ولا يرد لهذه الأزمة ذكر في أوراقه. لكنه كتب (القاهرة في ٦ فبراير سنة ١٩٥٠:

١- قيمة المرء ليست فيما يقول بل فيما يفعل.

٢- صاحب الحق الذي يعطف الناس عليه يكون شجاعًا، وأشجع منه صاحب الحق الذي لا يبالي عطفت الناس عليه أو لم تعطف ما دام يعتقد أنه على الحق).

obeikandl.com

وبعد أيام كتب (القاهرة فبراير سنة ١٩٥٠): لا بذلك بلدًا عسف الحكام بل استخداء المحكومين، ولو أن كل محكوم شُجعت نفسه فقاوم العسف لكان العنف الذي يصيبه من المقاومة أيسر من العنف الذي يصيبه من الضيم).

ثم أخذ في ١٤ مارس يكفكف الدمع على صفحات أوراقه الشخصية.. فكتب:

أكفكف الدمع في صمت وتأسيه　　من بعد أن أخلف المحبوب ما وعدا

والهم النفس صبرًا لست أملكه　　وفاقد الشيء لا يعطي الذي فقدا

وفي ٢٣ مارس كتب مذكرته التي أسلفناها عن إصلاح القضاء والسلطتين الأخريين.

وفي ١٤ أبريل سجل تقديره للرأي العام. فكتب (يوجد رأي عام في مصر تخشاه الحكومة ويخشاه البرلمان وتخشاه كل السلطات مهما علت، ويكفي للاستيثاق من ذلك أن تُثار مسألة تحرك هذا الرأي العام فإذا به يتحرك وإذا به يقف وقفه لا تستطيع أية سلطة إلا أن تنحني أمامها..).

وفي ٢٠ أبريل وازن بين أرباحه وخسائره في إخلائه فكتب: (أضع جنبًا إلى جنب ما قاله شاعران عربيان:

قال الأول

وزهدني في الناس معرفتي بهم　　وطول اختباري صاحبًا بعد صاحب

فلم تُرني الأيام خلا تسرني　　مباديه إلا ساءني في العواقب

وقال الآخر:

هي الكف مضرّ قطُعها بعد دائها　　وإن قطعت شانت ذراعًا ومعصمًا

إذا العضو لم يؤلمك إلا قطعته　　على مضضٍ لم تُبق لحمًا ولا دمًا

ولا يتطامن إلى الأيام فيكتب:

(القاهرة في ٢٢ مايو ١٩٥٠):

(ستمضي بنا الأيام هونًا وتارة　　سراعًا وما ندري على أين نذهب)

وهذه المذكرات تفصح عن سريرة الفقيه الصادق الذي كانه. وأهمها تعويله على الرأي العام. وهو لم يكن وجهًا مألوفًا للرأي العام، بل هو مشرع ذو مقام بين العلية من قلة من الرجال في أحزاب الأقلية، وإنما الذي تحرك له الرأي العام، هو وصف رئيس مجلس الدولة، في حين لم يتحرك من أعوام طويلة سابقة في الثلاثينات يوم أساء عضو من الحزب نفسه في مجلس النواب بكلمات إلى رئيس محكمة النقض. وصاح عبد العزيز فهمي في قصر الملك معلنًا اهتزاز كرسي القضاء وسويت المسألة.

ولكن الرأي العام في منتصف القرن كان قد ظفر في المحكمة الإدارية بكسب شعبي أغناه عن نص دستوري فحرص عليه وعلى الرجل الذي لا يعلم فيه إلا خيرًا، ومن ثمة كان فوز رئيس المجلس بهذا الكسب الشعبي فوزًا له وللمجلس وللأمة معه. وشاركت حكومة الأغلبية نفسها في ذلك الفوز [٩١]. بتراجعها عن المساس باستقلال المجلس [٩٢]، وكان الملك في بداية حكمها مشغولاً بأمر تلقاء اتجاهات الأغلبية الشعبية.

---

(٩١) مجد السنهوري موقفا عبد العزيز في تأبينه المنشور في مجلة المجلس سنة ١٩٥١ فأعاد إلى الأذهان ذكرى فوزه منذ عام فقال في تأبين عبد العزيز فهمي (إذا كان الفقيد قد أدى للقضاء كل هذه الخدمات الجليلة فإنه قد أدى له فوق ذلك خدمة أجل وأضخم.. هي المحافظة على كرامة القضاء.. حتى إذا شعر بهذا الكرسي يهتز وهو جالس فوقه وضع منصبه العالي في كفة وكرامة القضاء في كفة أخرى. وخرج القضاء من هذه المعركة.. رافع الرأس موفور الكرامة (والوصفان من عبارات سعد زغلول).. وسنها للقضاء سنة ألا يطاطئ رأسه..) وقال عنه (كان يمثل جيلاً مباركًا على مصر: باكورته محمد عبده زعيم النهضة الدينية وسعد زغلول زعيم النهضة الوطنية وقاسم أمين زعيم النهضة الاجتماعية. وكان هو من خواتيم هذا الجيل زعيم النهضة القانونية).

(٩٢) حيّا عبد العزيز فهمي كامل مرسي وحيا الدكتور السنهوري وزملاءهما جميعًا بكلمته المنشورة في العدد الأول من مجلة مجلس الدولة فقال (القضاء الإداري من ناحية، وولاية العميدين كامل مرسي ثم السنهوري، يؤازرهما صفوة من الزملاء الأجلاء، نعمتان تمتا لنا فكانتا دينارين بدرهم).

وأضاف بيان ما يعنيه بالدرهم = أنه تحديد لائحة المحاكم المدنية اختصاص القضاء المدني بعدم التعرض للقرار الإداري بالإلغاء وقصرها القضاء في صدده على التعويض (وله في التعويض من الحكومة قضاء شهير من محكمة النقض) وقال عن الدينارين:

(وشاءت المقادير أن يلي ذلك القضاء الكامل العميد كامل مرسي ومن بعده العميد السنهوري. وهما نعمة أخرى تمت لنا. فلست إذن متجاوزًا حد الواقع في قولي إن درهمنا – وهو القضاء الناقص – قد استبدلنا به دينارين هما: هذا القضاء كاملاً مستقلاً ثم تعاقب هذين الفقهين الجليلين في رياسته محوطًا بهالة من الزملاء الفقهاء الأجلاء) وهي شهادة من (عاهل القانون) كما سماه الدكتور السنهوري للتشكيل الأول لأعضاء المجلس فذكر القراء بالتشكيل الأول لمحكمة النقض ومن حقه أن يشهد لكفايات هؤلاء وهؤلاء.

ثم أخرج الوفد د. زكي عبد المتعال من الوزارة في نوفمبر ونقل وزير الدولة د. حامد زكي إلى وزارة الاقتصاد وأحل وزير دولة جديدًا محله ونقل كذلك وزير العدل وأحلى محله محمد الوكيل وهو الرئيس السابق للجنة القانون المدني بمجلس الشيوخ وتقديره للسنهوري كبير.

والذين قاربوا هذه الوقائع لا يذكرون أن رئيس الحكومة أو واحدًا من كبار الوزراء أعلن رأيًا في المسألة فهم أعلم الناس بأن العمل في الأحزاب لا يمنع ولاية القضاء. والوفد قد عين المئات من أتباعه في القضاء، كبارًا وصغارًا بل إن رئيس حزب الأحرار الدستوريين (عبد العزيز فهمي) كان أول رئيس لمحكمة النقض. وسليمان حافظ ومحمد زكي علي ومصطفى الشوربجي ومحمد شكري كيرشاه محامون أو خطباء مشهورون في الحزب الوطني عينت وزارة علي ماهر ثلاثة منهم في محكمة الاستئناف ومنهم اثنان وليا قضاء النقض وواحد صار وزيرًا للعدل. وحكومة الوفد هي صاحبة قانون استقلال القضاء.

وحاصل ما فات أن مجلس الدولة[٩٣] استقر في ضمير الأمة من أول نشأته وكان إقبالها[٩٤] عليه في ازدياد، وأن الحكومة الوفدية على ما فيها من قوة خفضت جناحها لمجلس الدولة في حين نقلت للنائب العام الذي أظهر فضائح الملك وحاشيته في الأسلحة الفاسدة للجيش سنة ١٩٥١ إرضاءً للملك وحاشيته! بل إنها شرعت بعد ذلك في إصدار القوانين لتكميم الصحف لولا أن عاجلها أعداء مصر بحريق القاهرة، لتُقَال الوزارة ويقف الجهاد الوطني ويُساق المجاهدون إلى المعتقلات ويبقى الحكم رجراجةً بين أيدي الملك والإنجليز.

---

(٩٣) أشادت مجلة الدولة بقرار الجمعية العمومية فقالت (وستبقى هذه الصفحة خالدة على وجه الدهر على وجه الدهر يقرؤها من يجيء بعدنا فيحس أن هؤلاء الذين سبقوه كانوا في مستوى الموقف التاريخي الذي كان عليهم أن يقفوه فلم يتخاذلوا ولم يترددوا بل هبوا جميعًا إلى القيام بواجبهم وأرسوا بقرارهم العتيد الحجر الأساسي في استقلال المجلس. عندئذ سيعلم أن السلف قد ترك له تراثًا هو أثمن ما ترك سلف لخلف. تراثًا عماده الحق والعدل وقوامه العزة والكرامة).

(٩٤) بلغت قضايا العام الأول ٣٦٧ قضية ثم أخذ العدد يتصاعد مع تعاقب السنين إلى ٨٦٥ في العام الثاني ثم إلى ٥٦٨ في الثالث ثم إلى ٧٠٦ في الرابع ثم أخذ يتضاعف كالمتواليات الهندسية فصار ١٦١٨ في العام الخامس ثم صار ١٨٨٣ في العام السادس ثم بلغ ٤٤٤ في العام السابع حتى بلغ في العام الثامن ١٤٩٤٩ قضية، دعك من عشرات آلاف الآراء في أقسام الفتوى والتشريع.

في الجلسة

هو ذا رجل يألفه الناظر إليه. لا بائن الطول ولا قصير. معتدل القامة، عظيم الهامة، مكيث – رضى الطبع. مأمون البغتات، تعلن قسمات وجهه تواضعه وإقباله على المترافعين إليه، وقد يجلس وفي جفونه آثار سهر طويل مع القانون الإداري ومشاكل الوزارات والتشريعات، أو شروح القانون المدني، تسبقه إلى الناس سيرته كأستاذ في الجامعة كبير، وإلى الجالسين عن يمينه وشماله أنه علمهم أو أنهم رجعوا إليه في مراجعتهم، وأنه لا يكوّن رأيه إلا بعد المداولة معهم، ويحببه إلى المترافعين أنه قد يستعيدهم أو يستزيدهم أو قد يجادلهم بل قد يثنى عليهم [٩٥]... وقد يستحب محاميًا ناشئًا في هيئة القضايا يطبق "مبدأ الضرورة" في الاستيلاء على مصرف فيطلب إليه أن ينتقل إلى العمل بمجلس الدولة [٩٦].

وإذا استعصت مسألة في القانون عهد إلى مستشار ليبحثها، ويظهر البحث في مجلة المجلس فيما بعد.

ولم يكن رئيس جلسة تقليديًا. نعي في مقاله الشهير عن تنقيح القانون المدني، على ناظر النظار نوبار أنه تسبب في استقالة رئيس محكمة الاستئناف الوطنية لأنه رفض سماع مرافعة باللغة الفرنسية فالمرافعة يجب أن تكون بالعربية – ومع ذلك أذن السنهوري لشارل بك أيوب أن يترافع بالفرنسية ليتيح له الإتقان في عرض آرائه – وكان مستشارًا في هيئة قضايا الدولة (بالإسكندرية) يترافع في القضايا المختلطة – وهو صاحب كتاب من مراجع السنهوري في رسالة الدكتوراه سنة ١٩٢٦.

---

(٩٥) قال له الأستاذ/ زكي عريبي صاحب مقال أسلوب المرافعات في كتاب اليوبيل الذهبي الذي أشاد فيه بأسلوب حافظ وكلاهما مشهور في أدب المرافعة – (كأنك ستقضي ضدي؟ قال كيف؟ قال: إن القاضي لا يثني على مرافعة المحامي إلا ليطيب خاطره عما سيحكم به).

(٩٦) هو الأستاذ عمر حافظ شريف، ولم يلبث إلا شهورًا حتى نُدب لمكتب رئيس المجلس ثم مكتب رئيس الوزراء ثم مديرًا لمكتب رئيس الجمهورية جمال عبد الناصر. وفي سنة ١٩٦٦ شكل وزير الأوقاف لجنة تجلية مبادئ الشريعة بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية فأسهم بنصيب كبير في المشروع الذي أعدته اللجنة لقانون المعاملات المدنية وقد صار نواة لمشروع القانون الذي وافق عليه الأزهر والموجود بمجلس الشعب وكنا معًا في اللجنتين وكانت آخرة وظائفه نائب رئيس للمحكمة الدستورية العليا.

وكنت له إشارات تنفذ إلى القلب، فالمرافعة عملان هما الأداء والتلقي.. وهي تبعد من الغرض إذا ألقيت بدم بارد أو استقبلت بوجه جامد [٩٧].

* * *

وسرعان ما تغير إيقاع الحوادث بولاية الوزارة الوفدية.. وقد شرحنا ذلك سنة ١٩٥٣ في المرجع السابق (من أجل مصر) ومما جاء فيه..

(.. شرع البرلمان الجديد القوانين التقدمية التي وعدت بها الحكومة وكان أهمها إلغاء الأحكام العرفية التي استبقتها وزارات الأقلية لتحكم بسلطانها بعد الحرب، ومجانية التعليم والضمان الاجتماعي....

أما الشعب فلم يعرف المداراة. بل شرع في وجه الملك أمضى أسلحته وهو سلاح الحرية الذي تسلمه من البرلمان يوم إلغاء الأحكام العرفية.

وجرت الأقلام وأقيمت الاجتماعات والمظاهرات... وهوجم فيها الإنجليز والملك في أسرته وثروته.. وثارت الجماعات والأفراد وبخاصة (الاشتراكيون) وفرسان (اللواء الجديد) للحزب

---

(٩٧) في مناسبة انتهاء أجل المحاكم المختلطة (أكتوبر ١٩٤٩) شيّعها المحامون فذكروا مظالمها. وكنت في الجلسة فعقبت باسم الحكومة بكلام فيه حياد إذ لم أنس أن رئيس الجلسة كان قاضيًا بها. وانصرفت. فأرسل والجلسة منعقدة يستدعيني. وطلب إليّ أن أملي ما قلته عن كاتب الجلسة فأخذت أملي كلامًا يشبه معناه ما سبق قوله. فقد كان مرتجلاً.

قال الرئيس: لا. إنك قلت شيئًا آخر.

قلت: ماذا قلت يا معالي الرئيس!

قال: قلت أحسن كلام، قلت إنها مثلت مرحلة في تاريخ مصر لا في تاريخ مجلس الدولة ومجلسنا نشأ خالصًا من قيودها، مستقلاً بالاختصاص في القضاء الإداري للمصريين وغيرهم، ولهذا يحتكم إليه الأجانب والمصريون.

قلت: فليدون هذا الكلام الجميل.

قال: "يدون بإملائك".

وفهمت أن تحيتي له بلغته.. وأمليت.

الوطني و (الإخوان المسلمون) تتبارى أقلامها في نشاط جبار له صريف وجرس). وكان أخطرها مقالات مصطفى مرعي...).

وترددت أمام مجلس الدولة وفي الصحف هذه الأصوات بعنف، وتلقاها رئيسه بنزاهة، ونَصَفَة ومازه من بين أعضاء المجلس أن القضايا المستعجلة كانت تنظر أمامه وحده طبقًا للقانون حتى عدل البرلمان هذا النص وصار الاختصاص للدائرة لا لرئيسها.

وفي قضايا الطعون في قرارات مصادرة الصحف أو قضايا منع الاجتماعات حرص الرئيس على تمكين الحكومة من إبداء كل ذرائعها، وذات يوم أشارت الأوراق إلى "جماعة أنصار السلام"، وهي جماعة متهمة بالميول اليسارية فبدا له أن تقدم الحكومة إليه أوراقها، ورأت هيئة قضايا الدولة أن تحجبها عنه مراعاة لمكانته، إذ كان معروفًا أن فيها اسمه...

وأعطت الصحافة قضايا الحريات حقها من النشر وكانت الوزارة حريصة على ألا تُفقد الملك البقية الباقية من سمعته. ثم أصدر في يونيو سنة ١٩٥٠ مرسومًا ملكيًا بإبطال تعيين الأستاذ مصطفى مرعي في بضعة عشر عضوًا معينين من الشيوخ بما فيهم رئيس مجلس الشيوخ بعد استجواب مصطفى مرعي الشهير عن الأسلحة الفاسدة وارتشاء أعوان الملك. وقد أشرنا إلى ذلك فيما كتبناه عنه.

ومع الأسف الشعبي بدت الوزارة في صف واحد مع الملك وحملت وزر هذا الإجراء. وفي أكتوبر منعت نشر عريضة ضد الحكومة رفعها إلى الملك أقطاب المعارضة والمستقلون يظهر فيها توقيع مصطفى مرعي وأسلوبه.

مع ذلك لم يكن الوزراء شخصيًا يضيقون صدرًا بأحكام حماية الحريات التي تتابع من المحكمة. فقد كانوا يحسون بأن الملك يتربص بهم، ومنهم من بدت البغضاء من أفواههم في المجالس الخاصة.

إليك أمثالاً من نزاعات ذلك العهد.

قضيتا مصر الفتاة أو الاشتراكية:

١- قدم الأستاذ أحمد حسين طعنًا ضد قرار إلغاء جريدة مصر الفتاة وطلب فيه طلبًا مستعجلاً بالإيقاف حتى يفصل في الموضوع. وكان الدكتور السنهوري يستعمل اختصاص رئيس المجلس به فينظرها بمكتبه. ومن التعليقات عليه في ذلك قيل عنه نكتة: إنه كان يمتحن التلاميذ بنفسه! وكثيرًا ما أدخل الامتحانات من حرموا منها، إلا أنه في القضايا التي يحتشد لها الناس كان ينظر الطلب في قاعة الجمعية العمومية لمستشاري المجلس. وفيها نظرت القضية جريدة مصر الفتاة حيث احتشد شباب الحزب الاشتراكي.

ودخلت نقابة الصحفيين خصمًا منضمًا للمدعي:

ترافع محامي المدعي الأستاذ علي الخشنجاني وكان من خطباء الحزب السعدي مدركًا أن رئيس المجلس يجب أن يسمعه فأمتع السامعين..

وترافع عن الحكومة رئيس قسم القضاء الإداري [٩٨]. فبدأ بهجوم على (معلّمي الاشتراكية) الذين ليس لهم منها إلا الإدعاء! وأشاد بجهد السابقين الذين أرسوا أسس الاشتراكية الحقة. وقرر أن مصر تتصدر الدول المتمدينة "بقانونها الاشتراكي" المتغلغل في معاملات الشعب اليومية وفي أحكام المحاكم الوطنية.

وصغى قلب الرئيس:

وأصغت أفئدة الحضور لأقوال تُسمع لأول مرة في الجلسات، واستمرت المرافعة: فمصر دولة يحكمها قانون مدني اشتراكي النزعات يطبق من عامين ومن واجبنا أن ندافع عنه، وأن نعطيه فرصة التطبيق.

---

(٩٨) ١- قسم القضاء الإداري: يرأسه واحد من نواب رئيس هيئة قضايا الدولة مؤلف من مستشارين ومساعدين لهم لمواجهة القضايا أمام مجلس الدولة وفروعه ويمتاز بالتخصص في القضايا الإدارية. وقد درج رئيسه (المؤلف) على أن يحضر بنفسه في القضايا التي تهم الدولة ورئيسيها أو رئيس الوزراء إذا كان بها مبادئ تسري على سواها، وقد عمل به ثم رأسه من سنة ١٩٤٨ حتى خروج الدكتور السنهوري سنة ١٩٥٤ ومن أعضاء هذا القسم اثنان انتقلا إلى مجلس الدولة وصار كل منهما رئيسًا له وثلاثة رأسوا هيئة قضايا الدولة، كما رأس بعضهم دوائر محكمة الاستئناف.

٢- ورأس المؤلف هيئة قضايا الدولة ابتداءً من مارس ١٩٥٦ إلى أبريل ١٩٦٨.

وأخذ الرئيس يستمع بكلَّه. فهذا قانونه.

واستمرت المرافعة بطراز خطابي يتجارى وخطبة محامي المدعي:

هذا القانون الذي تبيع به الأمة وتشتري به صباح مساء. تقرر مادته الأولى أن الشريعة الإسلامية مصدره. وتقرر المادة الخامسة أن الحقوق تستعمل في حدود حددها فقه الشريعة دون إطلاق الحقوق كما ورد في قانون نابليون.

واستمرت المرافعة تعدد مزايا القانون من حماية المدين والفقير والضعيف والمضطر والمذعِن، وعند حدوث طارئ لم يدخل في حسبان العاقدين. وأطالت المرافعة في إشراك القاضي في تفسير إرادة العاقدين وتكميل العقد وتكييفه (وقد سبقت مناقشات علمية في هذا الموضوع بمكتب الرئيس في مناسبة سابقة).

واشتراك القاضي هو اشتراك للمجتمع وفرض لأعرافه، وهو تطبيق عميق للاشتراكية ليس بالكلام كما تنادي "الصحف". ولكن بالفعل الذي يجعل القول حقيقة واقعة وسلوكًا بالقانون.

وانتقلت المرافعة إلى أن مشروع القانون كان يحد من "إطلاق الملكية" وما يزال في المذكرة الإيضاحية أن للملكية "وظيفة اجتماعية".

وساير الرئيس مرافعة تنحو هذا النحو من الاحتجاج بالقانون الذي وضع مشروعه وسأل: متى ستنظر القضية الموضوعية؟

وأجبت بعد أسابيع.

وقضى الرئيس بأن تؤجل لنظرها مع قضية الموضوع.

وخرج أنصار "الاشتراكية" يبرطمون.

٢- وكان الأستاذ إبراهيم شكري قد أخطر وزارة الداخلية بعزمه على إصدار صحيفة جديدة هي "الاشتراكي" وأعلنته الوزارة باعتراضها فطعن في هذا القرار طالبًا إلغاءه.

ونظر الطعن في مكتب الرئيس: وفي أثناء المرافعات سأل الرئيس – دون أن يقصد تأجيل القضية – ما الذي تم في قضية صحيفة مصر الفتاة؟

وانفجر محامي المدعي الأستاذ أحمد حسين – محامي المدعي وصاحب مصر الفتاة وزعيم الاشتراكية – بعبارات غير مألوفة في الجلسات يقول له ما في هذا المعنى: إني متنازل عن قضية مصر الفتاة ومتنازل عن هذه القضية: إنك... وإنك... وإنك... وخرجنا من مكتب الرئيس حتى لا يطول المشهد ويزداد الحرج.

وكان الرئيس صبورًا عفوًا.. وفي الغداة قدمت الحكومة طلبًا بإثبات تنازل الأستاذ أحمد حسين عن الحق في دعواه.

* * *

ولما نظرت القضية بعد أشهر قضت المحكمة في يونيو ١٩٥١ برفض دفوع المحكمة وحكمت المحكمة لصالح الأستاذ أحمد حسين بإلغاء القرار الصادر بإلغاء جريدة مصر الفتاة تطبيقًا لنص المادة ١٥ من الدستور التي تحمي حرية الصحافة ونبهت – في مواجهة نقابة الصحفيين – إلى أن الدستور، بحمايته تلك، يفترض الصحافة رشيدة لا تميل مع هوى ولا تتجه إلا لمصلحة عامة.

obeikandl.com

قضيتا بورصة القطن:

ونذكر عنها ما يدخل في أغراض هذا الكتاب وسيرد للقضية ذكر فيما بعد.

لم يُرَ السنهوري في الجلسات ضاحكًا قط بعد أن رده خصم في هذه القضية كان في صف الحكومة. ولم تبرح ذكراها فكره في أدق المناسبات.

دارت هذه القضية حول إلغاء قرار لوزير المالية خاص ببورصة القطن طلب المدعون وقف تنفيذه. وقرر رئيس هيئة قضايا الدولة المستشار عبد الرحيم غنيم أن يترافع في القضية بنفسه. وكان جمهور الحاضرين من تجار الإسكندرية وأصحاب الملايين فنظر الطلب المستعجل في قاعة الجمعية العامة للمستشارين. وكنا في رمضان. فاتفق المترافعون مع الرئيس على أن تكون المرافعة بعد الإفطار، وأن تبدأ في التاسعة مساء.

ولما جاء دور رئيس هيئة قضايا الدولة بدا من تطرقه للتفصيلات أنه سيصل بمرافعته إلى موعد السحور، وبعد نحو ساعة قاطعه الرئيس بكلمات يُفهم منها أنه ينبه على أن الكلام من أول الليل (غلط) فتوقف المترافع عن المرافعة ثواني كافيةً ليدرك السامعون أنه غير راض عن رئيس الجلسة. ثم استأنف الكلام بهدوء بطئ إلى أن قارب موعد السحور وتوقف على أن يعود في اليوم التالي لاستكمال الكلام.

وفي الطريق إلى منزله بمصر الجديدة سأل زميل لنا وهو يبرح السيارة: هل سمر كلمة السنهوري بلا رد؟ ولم نسمع جوابًا.

وفي الصباح قيل لنا إن الباشا تاجر القطن قد رد الرئيس!

وكان أول رد في تاريخ مجلس الدولة! وتوقفت القضية حتى فصل في قضية الرد بعد أيام برفضه.

وفيما بين المدعوين جرى سليمان حافظ بالصلح بين صديقيه. واتفقوا على أن يتدخل عبد الرحيم غنيم على السنهوري في غرفة المداولة فيعتذر السنهوري له، ودخل الرجل وخرج معجلاً، وسألناه وأجاب: "قال لي معدتي بتوجعني!".

أما الحكومة فسنت قانونًا يسوي في المرتب بين الرئيسين...

والحق أن الرجلين كان بينهما "شيء" منذ عامين سجله محضر جلسة لجنة القانون المدني بمجلس الشيوخ وكان سليمان حافظ أحد مستشاري محكمة النقض الحاضرين فيها ومن الحاضرين أيضًا أساتذة كلية الحقوق منهم من صار وزيرًا في الوزارة الوفدية سنة ١٩٥٠ شديد الخصام للسنهوري – وقد أشار إليه في تقريره الذي قدمه عن العام الرابع ولم يذكر اسمه كما سلف علينا – أما المستشارون فكانوا ثمانية حضر الجلسة السادسة والخمسين في ٣٠ مايو سنة ١٩٤٨ منهم ستة فيهم عبد الرحيم غنيم وسليمان حافظ وحسن الهضيبي والمفتي الجزايرلي.

أما الهضيبي فقال (إن التشريع في بلادنا كلها وفي حياتنا جميعًا يجب أن يكون قائمًا على أحكام القرآن... وإني أعني كذلك بطبيعة الحال سنة الرسول ﷺ..

(من أجل ذلك لم أشترك في مناقشة مشروع القانون المدني موضوعًا. ومن رأيي أن يصدر كيفما يكون.. فخطؤه وصوابه عندي سيان.

وإني أعلم تمام العلم أنكم غير مستعدين لقبول هذا الرأي)

وأما السنهوري فكان ممثلاً للحكومة – وهو وزير للمعارف – يعترض على أي تأجيل (وإلا فلن ينتهي مشروع القانون المدني خلال عشرين عامًا) كما قال في الجلسة. وللتعبير عن اعتراضه على انسحاب المفتي الجزايرلي بك استعمل كلمات (تحمل مسئولية هذا الكلام).

فقال عبد الرحيم بك (بعد أن سمعت أن المطلوب هو محاكمة أصحاب هذا الرأي فلا أستطيع البقاء).

فقال السنهوري (أية محاكمة تقصدون؟ هذا كلام لا يجوز أن يقال)

وقال عبد الرحيم بك (إني أشعر تمامًا أن الروح المقصودة هي محاكمة المستشارين) وانصرف المستشاران واستمر الدكتور السنهوري يقول:

(أريد أن أقرر أنني لا أستطيع أن "أحاسب" عبد الرحيم بك على انصرافه. وأريد أن أقرر أيضًا أن الجزايرلي بك رئيس الدائرة المدنية. ورئيس المستشارين.. وقد "تحديته" قبل أن ينصرف أن أناقشه قبل خروجه فأبى ذلك)

وفي آخر الجلسة قال السنهوري باشا (إني على استعداد لمناقشة كل من له ملاحظات على النصوص في أي وقت يشاء خصوصًا وأن عبد الرحيم بك غنيم له ملاحظات)

وهذا القول الأخير قيل في آخر الجلسة الطويلة التي خرج في أولها عبد الرحيم بك.. ولا ريب في أن المستشارين قرأوا محضر الجلسة لأنهم قدموا مذكرة بعد أنخ جاء في المحضر كلمات (محاسبة عبد الرحيم بك على انصرافه) و (تحدي الجزايرلي بك بمناقشته قبل خروجه) (٩٩).

قضيتا الاجتماعات والمظاهرات:

كان مجيء الأغلبية الشعبية ثورة على الملك في صناديق الانتخابات، وفي حين كان الأحرار الدستوريون والسعديون في سبات عميق وكانت الوزارة تقف مع المفاوضين الإنجليز في طريق مسدود، نهدت قوى المثقفين ودعا ممثلو الإخوان المسلمين والاشتراكيين والحزب الوطني إلى عقد اجتماع بمناسبة ذكرى ١١ يوليو ١٨٨٢ يوم ضرب الأسطول البريطاني بمدافعه ثغر الإسكندرية ليبدأ منها أعماله الحربية لاحتلال البلاد، وتقدم الممثلون للهيئات الثلاثة بطلب إلى وزارة الداخلية. ورفض الوزير فطلبوا إلى محكمة القضاء الإداري إلغاء ذلك القرار بالرفض ووقفه، وفي الشهر ذاته قضت المحكمة بتاريخ ١٩٥١/٧/٣١ بوقف قرار الرفض لأن سلطة الحكومة في هذا المنع قيد استثنائي وارد على أصل حق هو إحدى الحريات العامة. فلا تستعمله الحكومة إلا للضرورة القصوى وعندما يقوم لديها أسباب حقيقية لها سند من الواقع ويخضع تقديرها لها إلى رقابة المحكمة (١٠٠).

---

(٩٩) تفاصيل هذه المساجلة بين المستشارين وبين الدكتور السنهوري واردة في الجزء الأول من الأعمال التحضيرية للقانون المدني.

وهي تؤيد ما ذكرناه عن اهتمامه بالشريعة في كتابنا (نحو تقنين للمعاملات والعقوبات في الفقه الإسلامي طبعة سنة ١٩٧٢ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية) وما تنطق به أوراقه الخصوصية التي ظهرت في سنة ١٩٨٨ أو رسالته عن الخلافة في سنة ١٩٢٦ وإنما اكتفى السنهوري بما ورد من نصوص في القانون لسبب سياسي هو تعهد مصر في مؤتمر مونتريه سنة ١٩٣٧ بألا تمس القوانين مصالح الأجانب ولذلك كانت لجان التقنين شركة بين المصريين وعدد مساوٍ من الأجانب.

(١٠٠) أعد ثروت باشا مشروع الدستور سنة ١٩٢٢ وعطل الملك فؤاد إصداره أكثر من عام ثم أرغمه الإنجليز على إصداره في ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ وفي الشهر التالي صدر قانون الاجتماعات ثم صدر قانون الأحكام العرفية ثم قانون التضمينات.

وفي سنة ١٩٢٨ أعد البرلمان قانونًا جديدًا للاجتماعات فأصدر اللورد لويد (المندوب السامي) إنذارًا للنحاس باشا بسحبه من البرلمان. فاكتفى بالتأجيل. وران القانون القديم على القلوب، ينفذه (البوليس السياسي) بتراث الرياسات الإنجليزية. وكان حكمدار العاصمة والإسكندرية آخر من ترك منهم وظائف الحكومة. وفي عهدها

ثم نبهت المحكمة إلى أن حق الاجتماع ليس منحة من الإدارة تمنحها أو تمنعها كما تشاء، وهي أسباب تفصح عن قوة ذلك الحق وملاءمة استعماله في تلك الأيام.

ولم تلبث جماعة أنصار السلام أن تقدمت بطلب إقامة مظاهرة بمناسبة ذكرى توقيع المعاهدة مع الإنجليز في أغسطس سنة ١٩٣٦ فرفضته الوزارة وطعنت الجماعة في القرار طالبة إلغاءه وتقدم الوزير للمحكمة بأسباب الرفض ولم تقبل المحكمة وقف تنفيذ القرار لأن مخاوف الوزير على الأمن العام إذا قامت المظاهرة كانت تقوم على سند حقيقي يبرر منع المظاهرة.

obeikandl.com

أطلق البوليس النار على طلبة الجامعة في مظاهرة ولمصر جامعتان في البلدين في ذلك العهد. وبقى ذلك البوليس يدين بالولاء للسلطة الدائمة التي تغير الوزارات وهي الملك. حتى قامت الثورة سنة ١٩٥٢.

إلغاء المعاهدة

طفقت جلسات السنهوري بمجلس الدولة تشي بالأسى طوال ما بقى من عامي الحكومة الوفدية، وران على القلوب أن تلك الأيام لا مناص من أن تكون نهاية نظام، بعد أن استسلمت وزارة الأغلبية للملك ولم تتفق مع الإنجليز، واستيقن الإنجليز أن حزب الأغلبية أصبح حزبًا بلا مستقبل فلم يحسموا أمرًا في المفاوضات معه، وبهذا انتهت سياسة المفاوضات التي تمخض عنها قرار مجلس الأمن سنة ١٩٤٧.

وبادر النحاس باشا الإنجليز بعمل عظيم في أكتوبر ١٩٥١ فألغى المعاهدة التي وقعها معهم عام ١٩٣٦ واستصدر قانونًا بذلك – وقعه الملك بعد أن استشار نجيب الهلالي باشا – وكان محاميًا – فأشار عليه بالموافقة.

وانطلق "الفدائيون" إلى معسكرات الجيش البريطاني يصيبونه في مقاتله ونظمت الجامعات صفوفها، وانضم إليهم بعض الموظفين.

وبارك النحاس باشا هذا الجهاد... واعتمدت الوزارة ميزانية للتدريب الشعبي.

وفي جنازة الشهيد الطيار أحمد عصمت أناب النحاس باشا [١٠١] عنه وزير الدولة عبد المجيد عبد الحق، وهكذا أصبحت الحكومة "حكومة مجاهدين".

وأخذ الجيش البريطاني يغير على القرى المجاورة وكانت لوزير الداخلية محمد فؤاد سراج الدين مواقف مشهودة إذ حاكم لواء شرطة استسلم للجيش البريطاني بعد احتلال الجيش البريطاني مواقعه، وبارك استشهاد العشرات من رجال الشرطة الذين قاوموا للنهاية في محافظة

---

(١٠١) دخلت عليه مجلس الوزراء ومعي اللواء سعيد حلمي الياور بمجلس الوزراء من عائلة الشهيد الطيار أحمد عصمت الذي استشهد بمدافع الجيش البريطاني في أبي حماد شرقية يوم ١٤ يناير ١٩٥٢ بعد أن قتل ضابطًا إنجليزيًا كبيرًا وياوره وجنديًا إنجليزيًا. ومشى في جنازته ربع مليون من أهل القاهرة، وكان مكتب رئيس الوزراء هو المكتب الحالي لرئيس الوزراء فشكرناه واقفين فقال لنا (لو كان عندي ثلاثة مثله لأخرجت الإنجليز من مصر) وهي عبارة لم أضمنها كتابي سنة ١٩٥٣ عن الشهيد حذر أن تثير مطالب للإنجليز.

وأرسل الملك إلى عائلته مندوبًا في دارها بعين شمس قدم لبنته مصحفًا وأطلقت الحكومة التي وليت بعد إقالة النحاس اسمه على الشارع الكبير والحي المنسوب إليه بين مصر الجديدة وعين شمس. وقد ذكر الرافعي استشهاده وتاريخ حياته وجنازته في ص ١٠٢ وما بعدها من كتابه (مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢).

الإسماعيلية. وكان استشهادهم شهادة بميلاد روح جديدة في الموظفين أعادت الأيام العظيمة من أيام الجهاد في ١٩١٩ وفي الحكم زعيم يقود شعبه.

* * *

وفي حين كان الملك يتربص الدوائر بالحكومة وبمجلس النواب، كانت أوراق الدكتور السنهوري الشخصية تشمل نزرًا يسيرًا من الخواطر عن العمل والصبر والتفاؤل، أو دعاء الله ليشد أزره، ولا يخلو بعضها من نفور أو استنفار، مثل أن يقول في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٠ (الصبر إذا تذرع به الفرد فهو ثبات وقدرة على التحمل أما إذا تذرعت به الأمة فهو خنوع أو استسلام).

بل هو يضع مشروع قصة أو هيكل على لسان موسى والسامري وعجلٍ له خوار، لكنه في ٣ يونيو سنة ١٩٥١ يضمن أوراقه الشخصية فلسفته الشخصية ويحمل النظامين الشيوعي والرأسمالي مسئولية الفساد... في العالم: (إن الشيوعية داء وبيل. والرأسمالية هي أيضًا داء وبيل. ومن أشد عيوب الرأسمالية أنها، بما تنطوي عليه من مفاسد، هي التي ولدت الشيوعية لتناهضها).

وكان أيامئذ في بسطة وسعة من المال والجاه ومع ذلك لا يتطامن لصفو الحياة! فيردد في ٣ يونيو سنة ١٩٥١ ببيتين للمتنبي عن صفو الحياة للجاهل أو الغافل أو المغالط لنفسه، ثم يعود إلى أعماله العظيمة في ١٢ أغسطس ١٩٥١ فيسجل فكره استخلاص "قانون عربي موحد" ويتمنى إنشاء الجامعة العربية معهدًا خاصًا يضطلع بذلك الذي يتمناه من فجر الشباب.

ثم يهز أعماقه حريق القاهرة وإقالة النحاس وإعلان الأحكام العرفية فيلوذ بالله في أول فبراير سنة ١٩٥٢:

(اللهم لا قوة إلا منك ولا حول إلا بك) ويسأله التسديد والتثبيت.

ويسأل ويجيب (ماذا أفعل إذن؟ أتجه إلى الله. منه أتيت وإليه أرجع)

وسيأتيه الله بالجواب وبالمجد، بالجلسات المباركة التي كان فيها رجلاً واحدًا يستمد العشرات – إلا قلة من الأولين – توازنهم منه لا من الحصانة القضائية.. أجاءته السماء في ذلك الموقع ليكون معقد آمال أمة وبشيرًا بالثورة المنتظرة.

مصر تحت الأحكام العرفية

اندلع الحريق في القاهرة يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢، وكان الملك قد أعد لذلك اليوم وليمة لضباط الجيش فتقاطروا إلى قصره فطعموا والحريق يلتهم العاصمة! وأعلن النحاس الأحكام العرفية لمواجهة الكارثة وأقاله الملك بعد ساعة من إعلانها، ليبدأ "الحكم الملكي المطلق" ويجري فيه أشواطه الخمسة في الأشهر الستة من سنة ١٩٥٢، يعود في كل منها إلى نقطة البداية وتتحطم أدواته عند نقطة النهاية، فيعود ليبدأ من جديد: (١٠٢)

طلب إلى أحمد نجيب الهلالي أن يلي الوزارة فاعتذار، وأشار بعلي ماهر، واستقال علي ماهر بعد نيف وشهر، فولاها رئيس ديوانه حسين سري فبقى شهرًا واستقال، ورجع الملك إلى الهلالي فقبل!!

ولم يكن أحد ممن قاربوا الهلالي في الأشهر الأخيرة يتصور أنه يقبل، لسوء رأيه في فساد الملك ويأسه من الإنجليز، وكان عمال الملك ضائقي الصدر به لما يرفعه من شعار الطهارة والتطهير. وهو باب مغلق، في أيديهم مفاتحه، وبادل الهلالي قصر الملك كراهية بمثلها. وألف لجانًا لتطهير الحكم تغلب على تشكيلها عناصر من مجلس الدولة – فوزير العدل في وزارته كامل مرسي، وآماله في المجلس عظيمة.

---

(١٠٢) بقاء المسئولية عن هذا الحريق دون تحديد مجازفة كبيرة. والمستفيد من الحريق جهتان تدول حولهما دائرة الاتهام هما الجيش البريطاني وقصر الملك. فلقد انتهت به هجمات الفدائيين وولى الحكم وزارة تدين للملك بوجودها أنهت حكم الأغلبية الشعبية التي أعلنت حالة الجهاد. وللأسطول البريطاني سابقة إذ احتل البلاد بعد مذبحة الإسكندرية، كما استقل العدو بالسودان بعد مصرع السردار وتخلص من حكم سعد زغلول، وللقصر الملكي مواقف مشاركة للجيش البريطاني في آثار المذبحة واستقالة سعد زغلول واستئثار الملك بالحكم دون البرلمان. فهاتان سابقتان فيهما الجهتان كل وفق ما يهوى.

وفي هاتين السابقتين. خلّف لنا زعيمًا الجيلين حكميهما: كتب محمد عبده في مذكراته.

إلا ريب أن استقراء الحوادث يظهر أتم بظهور أن الخديو بالاشتراك مع عمر لطفي (محافظ الإسكندرية) كان سبب الفتنة) وفي الغرض من قتل السردار (قائد الجيش وكان إنجليزيًا) وأعلن سعد زغلول في خطبة ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥ أن إسقاط وزارته كان مقصودًا منه. وفي التحقيق ورد اسم موظف كبير في سراي الملك وأجبره الإنجليز على إخراجه فأخرجه منها ورقاه. فكسبوا بإسقاط الوزارة إخراج الجيش المصري من السودان وتسليم واحة جغبوب للطليان وكسب الملك تفتيش بشبيش في بدل مقابل قصر الزعفران. كما كسب استعادة الحكم الدكتاتوري.

وحلت الوزارة مجلس النواب وحددت أجلاً للانتخابات ثم أطالته. وازداد تدخل القصر في الحكم واستقال الهلالي، وتعسر تأليف وزارة لعدة أيام فرجع الملك إلى رئيس ديوانه حسين سري، فألف الوزارة في يوليو لتبقى بضعة عشر يومًا، وفي عضويتها رئيسان لدائرتين من مجلس الدولة وعميد سابق لكلية الحقوق لكن كريم ثابت صار وزيرًا أيضًا، وهو صحفي من رفقاء الملك بالليل!

قضايا الأساتذة فؤاد سراج الدين وعبد الفتاح حسن وفتحي رضوان:

كان الحاكم العسكري رئيس الوزراء لكن السلطة الفعلية كانت في يد الملك وأعوانه ثم في وزارة الداخلية. وقد وليها الأستاذ أحمد مرتضى المراغي في وزارتي علي ماهر والهلالي، واعتقلت هذه السلطة. وزير داخلية الوفد الأستاذ عبد الفتاح حسن والأستاذ فتحي رضوان والأستاذ محمد فؤاد سراج الدين السكرتير العام للوفد..

ورفع الثلاثة قضاياهم إلى مجلس الدولة بإلغاء قرار الاعتقال مع طلب مستعجل بالإفراج عنهم.

وكان طبيعيًا أن يتولى المرافعة عن الحكومة رئيس قسم القضاء الإداري في هيئة قضايا الدولة، وآثرت – لأسباب خاصة – ألا أترافع ضد الأستاذ فتحي رضوان.

وكنت أحسب أن الحكومة لا تهتم بفتحي رضوان اهتمامها بالخصمين الكبيرين في حزب الأغلبية.

أقمنا دفاعنا في القضيتين على أن المحكمة غير مختصة بنظر الخصومات في نظام الأحكام العرفية أو بالمنازعات الدستورية وإنما تختص بالأخيرة محكمة دستورية عليا حين تنشأ وأسعفت ذلك الدفاع نصوص دستورية وقانونية وآراء شراحها في فرنسا ومصر.

وأمر رئيس الهيئة بطبع المذكرتين في المطبعة الأميرية وبعثتُ بنسخة من كل منهما إلى كامل باشا مرسي وزير العدل وأخرى إلى محمد سامي مازن وكان قد أنتُدب وكيلاً لوزارة العدل مع كامل باشا. وكنا نزول الهلالي باشا معًا في مكتبه قبل الوزارة كما زرناه بعد خروجه من المعتقل إثر قيام الثورة.

وفي جلسة دوائر محكمة القضاء الإداري المجتمعة – فقد أحيلت القضية على دوائر المحكمة الخمسة بقرار من دائرة الوكيل – وحضرها عن المدعي بضعة عشر محاميًا يتصدرهم

الأستاذ محمود سليمان غنام (من تلاميذ سعد زغلول) ووزراء النحاس وقررت الدوائر المجتمعة إلزام الحكومة بتقديم أسباب الاعتقال.

وطلبني كامل باشا لمقابلة رئيس الوزراء وسافرت إليه في الغد بالإسكندرية [١٠٣].

وهبطنا (الوزير ووكيله وأنا) إلى مكتب الرئيس فكان معه الوزيران عبد الخالق حسونة ومحمد فريد زغلوك فأمسك الرئيس بالمذكرتين اللتين بعثت بهما إلى وزير العدل وقال كلمة طيبة عنهما وعن كتابي الذي صدر سنة ١٩٤٥ عن الإمام أبي حنيفة فشكرته – وكان يبدو عليه الهزال – مع أني قابلته من بضع شهور وكان أحسن حالاً.

وبعد دقائق قليلة استطرد يشكو من عمله موجهًا إليّ كلامه وكانت له ألفاظ قاسية تعودناها منه فاستعملها وقال (أنا هنا حيث يجب ألا أوجد) وضرب مثلاً بما يعرض عليه من تسجيلات المحادثات التليفونية، وعبا الملك بعبارات شديدة وعاب السياسيين بوجه عام. وهو كلام ألفناه منه من قبل الوزارة بشهور.

ولم ينبس أحد بكلمة. وبعد نحو ربع ساعة طويلة في مثل هذا الكلام سألني: ما رأيك في قرار محكمة القضاء الإداري؟

قلت: للحكومة الحق في عدم تقديم أسباب الاعتقال – إن رأت لذلك وجهًا – وأنا أرى في حالتنا تقديم الأسباب لأن الدائرة المختصة أحالت القضية على الدوائر الخمسة للمحكمة فهي تستعين بالمستشارين مجتمعين ولا يتم ذلك إلا عن أمر تريد أن يتحملوا مسئوليته معها. ولم يعقب كامل مرسي أو سامي مازن..

ولهذا شعرت – بعد خروجي – باحتمال أن يكون الرئيس فهم من دخولي مهما أن هذا رأيهما أيضًا.

---

(١٠٣) الوقائع التالية لم يعرفها أحد مني إلا من بضع سنين حين تلاقيت في الطريق مع الأستاذ فريد زغلوك ومعه آخران فتذاكرتها معه والآن أرى من رئيس الوزراء وزملائه أن يدرك المؤرخون رأيه – وهو على كرسي رئيس الوزراء – وقد أبقيت هذه الوقائع سرًا بحسبانها من أسرار عملنا الداخلي. وكنا نتردد عليه في مكتبه للمحاماة أنا وسامي ومازن أما كامل باشا فصلتنا به قديمة مستمرة من عهد الطلب وعمله محاميًا لمحكمة النقض ثم في وزارة العدل وفي إعداد قانون مجلس الدولة وفي رياسة المجلس.

ولقد كتب عليما – والباقون يعلمون – أن الهلالي هو الوزير الذي أحال السنهوري إلى المعاش وهو وكيل وزارة المعارف وأن السنهوري بينه وبين كامل مرسي ما يسمى بتنازع الأقران فهما أستاذان للقانون المدني وعميدان متعاقبان في الجامعة ورئيسان متعاقبان للمجلس.

طلب الرئيس وزير الداخلية الأستاذ أحمد مرتضى المراغي بالتليفون فحضر من مكتبه وأخبره برأيي، فلم يعقب.. بل قال لي: نلتقي بالقاهرة. واتفقنا على صباح يوم تالٍ في بيته بالزمالك وكان واحدًا من أعضاء هيئة القضايا السابقين سرتني سرعة استجابته – وهو وزير الداخلية والحربية معًا وصلته بالأحكام العسكرية أقوى من الجميع – وحمدت الله على أن الخمسة الذين تداولوا الموضوع كانوا أعضاء في هيئة القضايا (الرئيس ووزير العدل ووكيله ووزير الداخلية ورئيس قسم القضاء الإداري).

وأستاذنا... وفيما كان مرتضى المراغي عند الباب لحقت به وقلت: ما دام الرئيس وافق على تقديم الأسباب في قضية الأستاذ فؤاد سراج الدين فلماذا لا نقدمها في قضايا فتحي رضوان. قال: نلتقي يوم كذا بالقاهرة لأخبرك عن شأن فتحي رضوان [١٠٤].

وفي القاهرة قصدت إليه في الصباح فتلقيت منه مذكرة بالأسباب الخاصة بالقضية. ولما ذهبت بها إلى مجلس الدولة كان الرئيس في غرفة المداولة. فدعوته إلى نافذة بالغرفة وسلمته مظروف وزارة الداخلية وقلت له: هذه هي الأسباب. فتصفحها. وكانت متهافتة.

ثم قال: لقد خدمتنا كثيرًا.

---

(١٠٤) بقى فتحي رضوان معتقلاً حتى قامت الثورة وحمل مسئولية الإفراج عنه سليمان حافظ كما هي عادتها منذ الحرب العالمية الثانية، ثم صارا من وزراء الثورة الكبار وأثبت وجوده في مجالس الوزارة كما وضع أسسًا جديدة ثابتة لوزارة الثقافة، ثم استقال وبقى مجاهدًا في الأعوام الثلاثين التالية، لنراه بعد ٦ أكتوبر سنة ١٩٨١ هو والأستاذين فؤاد سراج الدين وعبد الفتاح حسن من الذين أفرج عنهم من المعتقل الرئيس محمد حسني مبارك!

وهو إلى جوار زعامته في الحزب الوطني وكفاحه فيه وتحمله المسئوليات في (اللواء الجديد) مؤلف إسلامي مجيد له في الدراسات الإسلامية كتب ستة كبيرة. وله في الدراسات السياسية كتب وتراجم شتى تجلت فيها ثقافات يندر اجتماعها في السياسيين.

وقبل أن أستأذنه في الانصراف قال – في إقبال – لماذا لا تصالحون في قضية البورصة؟ وابتسمت فسأل. وأجبته: هي قضية ملايين سوف أكسبها مائة في المائة (وقد رفضتها المحكمة بعد الثورة).

وخرجت وبقيت حرصًا على حديثه معي كسر من أسراره حتى لا يحدث له من جرأته رد آخر..

قصدتُ في الموعد المحدد إلى وزير الحربية في مكتبه وفي حديثه أخبرني: أن فتحي رضوان شخصية أخرى غير فؤاد سراج الدين؟ قلت كيف؟ قال: "مولانا" يعتبره ضالعًا في كل قضايا القتل السياسي من سنة ١٩٤٠.

ولم أعقب...

وقضت المحكمة في آخر أيام العام القضائي بوقف تنفيذ قرار الاعتقال لعدم استناده إلى أسباب ظاهرة الجدية. ومن بضعة أيام رفضت دفوع الحكومة كافة في القضية الأخرى.

* * *

كانت أحكام المحكمة وأسبابها أحكامًا تكاد تنفي المشروعية عن نظام شوهه الملك بانحرافاته. كما كان آية شكر لله من الأمة ومن قاضٍ صدقت أعماله وهو في سدة القضاء أقواله وهو يطلب العلم في السابعة والعشرين من عمره بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٢٣ (وددت لو خدمت القضاء في شيء هو أن أجعل من السلطة القضائية مهيمنة على السلطتين الأخريين).

ومنذئذ أصبح السنهوري علمًا يرتفع بالعدل، وبأثره في الأمة والدولة، درجة لم يبلغها أحد قبله، إلا سعد زغلول وضع نفسه فيها – بالقول والفعل – دون حاجة لمجلس دولة، منها حكمه المشار إليه من قبل بعدم الاعتداد بالقرار الإداري الاستبدادي، ومثل هذا موقفه يوم احتكم الملك معه في قضية دستورية (تعيين أعضاء مجلس الشيوخ) فقضى الحكم [١٠٥] لصالح سعد في

(١٠٥) يقول البارون فان دن بوش النائب العمومي المختلط الذي احتكم إليه الملك وسعد (... وعندما دخلت في اليوم التالي إلى مكتب الملك .. كان كل حركاته تدل على التأثر.. أما زغلول باشا فكان جالسًا أمامه متملكًا حواسه يتحدث بهدوء وسكينة. ولمحت من خلال العبارات الرقيقة أن تنافرًا يوشك أن ينقلب إلى كارثة. وسمعت زغلول باشا أثناء المناقشة يقول (إذن استشير الشعب) ... ثم قلت لنفسي: كلمةً واحدةٍ من هذا الرجل السياسي الذي يملك اليوم مصر كلها – روحًا وجسدًا – تكفي لتحويل تلك الحياة الهادئة إلى منظر

مجلس التحكيم. ومثلهما خروجه بكفاح مصر إلى قارات العالم الخمس ليكون نموذجًا يحذوه المجاهدون في أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

وارتفع السنهوري درجة أخرى إذ قضى ذلك القضاء التاريخي لصالح حزوب أصابه إصابات مباشرة كانت الأخيرة منها في ٢٦ يناير ١٩٥٠ يوم طلبت الوزارة منه أن يتنحى عن وظيفته لشكها في نزاهته..!

وارتفع إلى حيث شاء، من نيف وأربعين عامًا، مكانٍ بين مصطفى كامل وسعد زغلول.

ولا جرم كان النظام الملكي في النزع الأخير من بضع سنين، ولما عجزت الأغلبية الشعبية عن ردع الملك وجدت الأمة نفسها بين حاكم غشوم وحكام محكومين تسلقهم بألسنةٍ حدادٍ وجماعات المثقفين وصحف الاشتراكيين وصحيفة اللواء الجديد للحزب الوطني وترددت النذر في مقالات مصطفى مرعي تعلن آخرة عهد بئيس وبداية عهد تفترق فيه الطرق.

(هي ذي الدكتاتورية البغيضة تمكن للحكم الفاسد وتعينه وتمده بأسباب البقاء.. وها هو ذا الحكم الفاسد بدوره يهيئ للدكتاتورية الباغية ويتصاغر أمامها ويتقامأ...

رهيب من غضب الشعب. وفي تلك اللحظة تنبهت إلى صوت زغلول باشا وهو يقول: "أتقبل يا مولاي أن يفصل جناب النائب العام في الموضوع وأن يكون حكمه غير قابل للمناقشة؟ فكر الملك هنيهة ثم قال في لهجة تشف عن الإذعان "لا بأس"... (وفي الحال قدم الملك يده وصافحني قائلاً "إنني موافق على رأي يُبدى بهذا الشكل" فعقب زغلول باشا على ذلك بقوله "وأنا أيضًا")... ويضيف البارون فان دون بوش (وعندما رافقت رئيس الوزراء في السيارة أخذ يدي بين يديه بعطف شديد ثم شكرني قائلا: لقد أنقذت مصر من أزمة شديدة .. وشديدة جدًا).

كان تقويم اعوجاج الملوك من أسرة محمد علي أمانة تواصى بها السابقون الأولون وأدوها خير أداء: خطب الخديو كبار العلماء فلام مجلس إدارة الأزهر لرفضه منح إمام الحاشية كسوة التشريفة فجابهه محمد عبده بقوله (إن للمجلس قانونًا لمنح كساوي التشريفة فإذا أراد الخديو أن يكون منحها بإرادته الشخصية فليصدر قانونًا بذلك) فاحمار وجه الخديو وقام لينهي المجلس. ولما أعطى الملك فؤاد مشروع قانون لثروت باشا وأمر أن (ينفذ بسرعة ودون تغيير) قال ثروت: أظن أن جلالتك تسمح لي – على الأقل – بقراءته؟ ولما خرج ذهب إلى كبير الأمناء وطلب إليه أن (يبلغ جلالته أنني رئيس وزارة ولست موظفًا. وأنني أتيت هنا لإبداء النصيحة لا لتلقي الأوامر).

obeikandl.com

ومن علٍ ينظر الإنجليز، بل العالم كله إلى شعبنا المسكين.. عسى أن يهز ضمائر سادتها.. أو يهز ضمير الأمة المغلوبة على أمرها فتثور لتسترد حقوقها المغصوبة وسلطانها، وإنّ يومًا يتحقق فيه هذا الأمر أو ذاك ليكون مطلع فجر جديد...)

"وثارت" مصر وطلع "الفجر الجديد" في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ليوقظ السادرين في غفلاتهم وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعًا:

بحريق القاهرة، أو إعلان الأحكام العرفية، أو الخلاص من الحكم الشعبي، أو خشوع الأصوات أو إخفاء العورات، أو إسقاط الوزارات الخمسة في الأشهر الستة! كأنها "لعبات تكسرها وتتكسر بها أصابع مجنون يسخّره ويسخَر منه الجيش البريطاني على ضفاف قناة السويس.

ولقد كان لزامًا أن يقوّم الجيش المصري اعوجاجه فناوشه بإشارات لم يقدرها تقديرها الصحيح منذ نجح مرشح الضباط اللواء محمد نجيب، وسقط سقوطًا مزريًا مرشح الملك في انتخابات نادي الضباط. وهي انتخابات أعقبت إلغاء المعاهدة وإعلان الجهاد.. ولم يكن شباب الضباط غافلين عما يرتكبه من آثام أعجزت النظام البرلماني عن بلوغ غرضه. وحاول حسين سري في وزارته الأخيرة أن يسترضي الجيش بتعيين محمد نجيب وزيرًا للحربية فرفض الملك!.

واستقال حسين سري وقبل الهلالي أن يعود للحكم – ومعه وزير حربية هو صهر الملك!

وقامت الثورة على الملك ونظامه كله في الغداة يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢. فخلعته. ثم خلعت ابنه بعد أشهر وأعلنت النظام الجمهوري. ولم تبق للإنجليز أداة يسخرونها ضد الأمة فسارعوا إلى المفاوضات التي كانوا يتناقلون عنها [١٠٦].

مع الثورة

للسنهوري مع الثورة يومان..

اليوم الأول: وهو يوم بأيام لكثرة ما جرت فيه الأمور:

(١٠٦) في تسعة أيام (أبريل – مايو ١٩٥٣) انعقدت ست جلسات طويلة للمباحثات مثّل مصر فيها رئيس الوزراء محمد نجيب بوفد وزير الخارجية (محمود فوزي) والبكباشي جمال عبد الناصر أما الاتفاق فتأخر توقيعه ١٧ شهرًا. ووقعه جمال عبد الناصر رئيس الوزارة في ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ وبعد عامين قاد الإنجليز جيوشًا ثلاثة إنجليزية وفرنسية وإسرائيلية لغزو مصر. وانهزموا عنها. ومنذئذ بدأ أفول شمس الإمبراطورية.

– كان من تقدير العزيز الحكيم للسنهوري أن تطيب نفسه وأنفس الناس إذ لاحظ أو لاحظ غيره أن وزارة الوفد هي التي أزيلت عن مراكزها، وأن يقع ذلك في يوم ٢٦ يناير نفسه، بعد عامين من ٢٦ يناير سنة ١٩٥٠.. لعل البشر يعتبر بما كان في الموقفين في هذين اليومين.

– وكان من تقديره – سبحانه – أن يشهد السنهوري وهو في قمة السلطة القضائية في يوم ٢٣ يوليو من العام ذاته سقوط نجيب الهلالي.

لكن السنهوري، كما شهده الناس في تلك الأيام، بدا برئ القلب من أي حقد. يحمل هموم وطنه – وكأنه يحملها وحده – ويغرقها في العمل له. تحمله نزاهة نفسه إلى آفاق إنجازات عظيمة من مجلس الدولة.

يقول جمال عبد الناصر:

(إن مجلس الدولة، منذ إنشائه، وهو يقوم على رسالته كما ينبغي، فلم تلن قناته في سبيل الحق في عهد الطغيان البائد حتى وقر بحق في قلب الشعب وإن لم يقر في ضمير الطغاة. ولقد قدرت الثورة للمجلس ذلك كله منذ قيامها).

– وكان من تقدير العزيز الحكيم كذلك أن يرفع راية العدل على يد السنهوري نفسه، مع الثوار، وأن يسجل لنفسه مشاركته الخاصة في المذكرة الأولى التي يكتبها بعد قيام الثورة لا نشوةً بالانتصار أو مشاركة الثوار، وإنما قوله في ١٢ أغسطس (هذا عام آخر.. واستقبل اليوم عامًا جديدًا. ويسعدني أن أحضر اليوم أول جلسة لبحث تحديد الملكية الزراعية في مصر..)

– فلسوف يصوغ مبدأ الثورة في الإصلاح الزراعي في القانون الذي جعل "الفلاح شريكًا في الملك" للأرض التي يزرعها. وبه صار للعمال والفلاحين نصف عدد أعضاء مجلس الشعب. وكان هذا القانون قوامًا ثوريًا بين طرفين يقول عنهما السنهوري منذ عامين (الشيوعية داء وبيل والرأسمالية هي أيضًا داء وبيل) وسدادًا لحاجة يقول عنها من ثلاثين عامًا:

(ليون في ٨ سبتمبر ١٩٢٣: أظن أنه إذا استقرت الحياة البرلمانية في مصر توجد حاجة لإنشاء حزب للفلاحين والعمال يكون غرضه اشتراك الفلاحين بقدر ما يمكن في حكم أنفسهم...) ثم يكتب بعد شهر في ذلك العهد:

(ليون ٩ أكتوبر سنة ١٩٢٣ – حزب الفلاحين والعمال حزب يستمد مبادئه من تجارب الأمم الغربية ومن التعاليم النقية الصالحة التي أتى بها الإسلام والمسيحية وهو الحزب الذي أرى مصر في حاجة إليه بعد أن تظفر ببُغيتها من الاستقلال التام.. وأهم أغراض هذا الحزب على ما أرى:

١- تعليم الفلاحين، والعمال (تعليمًا إجباريًا مجانيًا).

٢- تأليف النقابات.

٣- تحسين الحالة الصحية في مساكن الفلاحين والعمال.

٤- اشتراك الفلاحين والعمال اشتراكًا فعليًا بعد أن يتم تعليمهم في إدارة الحياة الاقتصادية للبلاد على مبادئ بعيدة عن التطرف.

٥- مقاومة الاستعمار الأوروبي.. والتفاهم في ذلك مع عمال وفلاحي الأمم الغربية وأقصد بالفلاحين هنا.. عمال الزراعة وصغار الملاك من المزارعين).

– وتتابع عليه آلاء السماء فنقرأ أنباء توفيقه ودعاءه لمزيد من التوفيق:

(الإسكندرية ي ١١ أغسطس سنة ١٩٥٣: اليوم أستقبل العام التاسع والخمسين من عمري.. وقد شاء الله أن يكون هذا العام هو العام الذي يفتتح فيه معهد الدراسات العربية العالمية فاللهم وفقني إلى خدمة الفقه الإسلامي في هذا المعهد...).

بهذه السعادات واحدة بعد أخرى كان يتقدم إلى مجد أكبر.. ذكَّره بيوم ثقيف حيث القدوة والأسوة الحسنة لكل مسلم.

اليوم الثاني – يوم ثقيف:

وفي انتظاره تنقضي أشهر عشرة من العام بلا مذكرات – فقد اغتلبته سياسة الثوار وخلافات الرئيسين محمد نجيب وعبد الناصر – فنقرأ شكواه مما كرثته به الدهماء، في يومًا مجموعٍ له الناس هو يوم ٢٩ مارس سنة ١٩٥٤ بعد أن جرى شوطه – كدأبه – بقوة مع الثوار، وأفتى بسقوط النظام الملكي ودستور سنة ١٩٢٣.. وَوَضَع النظام الثوري على طريق القانون.

(القاهرة في ١٥ مايو سنة ١٩٥٤: يقول شوقي في رثاء المرحوم أحمد أبو الفتوح:

يا أحمد القانون بعدك غامض قلق البنود مجلل بسواد

لما خرج النبي عليه السلام من الطائف وقد أصمّ من فيها آذانهم عن دعوته وقذفته الأولاد بالحجارة قال يخاطب ربه: اللهم إليك أشكو ضعف قوتي وقلة حيلتي وهواني على الناس يا أرحم الراحمين: أنت رب المستضعفين وأنت ربي. إلى من تكلني؟ إلى بعيد يتجهمني أم إلى عدو ملّكته أمري؟ إن لم يكن بك عليّ غضب فلا أبالي.. ولكن عافيتك هي أوسع لي. أعوذ بنور وجهك الذي أشرقت له الظلمات، وصلح عليه أمر الدنيا والآخرة، من أن تنزل بي غضبك أو يحل علي سخطك. لك العُقْبى حتى ترضى. ولا حول ولا قوة إلا بك).

فلقد وقع الحادث الجدير بالرجوع إلى يوم ثقيف وبدعاء رسول الله ﷺ وقد فصّلته الجمعية العمومية لمجلس الدولة وبيانات الرئيس الجديد للمجلس، وجواب رئيس الوزراء جمال عبد الناصر ثم أنزلت المحكمة العسكرية العليا العقاب على مرتكبيه.

جاء في تقرير رئيس مجلس الدولة عن أعمال المجلس في عامه الثامن (أكتوبر ١٩٥٣ إلى سبتمبر ١٩٥٤).

حالات الاعتداء على رئيس مجلس الدولة السابق

في يوم ٢٩ من مارس ١٩٥٤ اقتحمت جموع من المتظاهرين دار مجلس الدولة واعتدت على رئيسه السابق الدكتور عبد الرازق أحمد السنهوري فاجتمعت الجمعية العمومية للنظر في هذا الاعتداء وفيما يلي نص القرار الذي انتهت إليه:

مجلس الدولة

السيد رئيس مجلس الوزراء

ومجلس الدولة منذ إنشائه يقوم على رسالة بالغة الخطر...

ومجلس الدولة منذ إنشائه قد أدى واجبه كما ينبغي فتعرض في عهد الطغيان السابق لما تعرض له من كيد على ما هو معلوم فلم تلن قناة رجاله حتى وقر في قلب الشعب وإن لم يقر في ضمير الطغاة. وجاءت الثورة فكان من بواكير أعمالها أن عملت على تدعيم استقلال المجلس مما يذكره لها بالحمد..

لهذا رُوَع سدنة العدالة وهم في محرابهم يؤدون واجبهم بجموع تهتف بهتافات عدائية ضد المجلس ورئيسه. وتقتحم حرمة القضاء للفتك برئيسه. ولا ندري لذلك سببًا سوى فرية أذاعها المغرضون. وهي فرية ظالمة إذ لم يجتمع المجلس إلا لأمر مصلحي هو تعيين مستشار

بالمحكمة.. وما كان رجال المجلس ليجتمعوا أبدًا لإصدار قرارات لا شأن لها في أعمالهم وبوجه خاص ما له صبغة سياسية..

وقد بادر رئيس المجلس للاتصال بالجهات المسئولة عن الأمن عندما نبه إلى الخطر. وكان ممن نبه إلى ذلك أحد ضباط المخابرات وأطلعه على روح المجلس التي كانت تتجه نحو المجلس. فأفهمه الرئيس أن الاجتماع كان للأمر المصلحي المشار إليه. فليُطْلع الضابط المتظاهرين. أو أن يستقدم بعض قادتهم ليطلعهم الرئيس بنفسه، فعاد الضابط ونصح بأن يخرج الرئيس إلى فناء المجلس حيث احتشد المتظاهرون وحولهم رجال الأمن وما كاد رئيس المجلس يخرج إليهم حتى اعتدوا عليه اعتداء منكرًا مروعًا داميًا...

وقد قررت الجمعية العمومية اعتبار اجتماعها مستمرًا حتى توافى بتصرف الحكومة في هذا الشأن..

وهذا نص الكتاب السري الذي أبلغتُ به قرار الجمعية.

مجلس الدولة

مكتب الرئيس

السيد رئيس مجلس الوزراء....

وقد تلقيت [١٠٧] منه الكتاب التالي:

---

(١٠٧) تلقى هذا الرد المستشار السيد علي السيد وكان رئيس الجمعية العمومية لتخلف الدكتور السنهوري عن الجلسة إذ كان يعالج بالمستشفى من جراحه. وبصدور قانون يحرم الوزراء السابقين من الوظائف، صار المستشار السيد علي السيد هو الرئيس الثالث في تاريخ مجلس الدولة. والثلاثة يتعادلون ولا يتفاضلون. وبمدة رياسته حتى ١٩٦١ أتاحت السماء لمصر خمسة عشر عامًا كاملة من القضاء الإداري من أعلى المستويات في العالم. وقد كانت "سيادة القانون" و "حماية الحقوق والحريات" ديدنه مذ كان قاضيًا جزئيًا في الثلاثينات من القرن الحالي، ثم رئيس محكمة بمجلس الوزراء يرأس مكتب مراجعة الأحكام العسكرية في فترة الحرب العالمية ثم قاضيًا وحيدًا للأمور المستعجلة مدة طويلة في محكمة القاهرة الابتدائية، ولعله القاضي الوحيد الذي ولي وظيفة المستشار دون أن يشركه في مجلس القضاء قاضيان في مدة عمله بالمحاكم الابتدائية، وذاعت اتجاهاته في العدالة وحماية الحريات في وزارة العدل فكان "أول" من طلب إليهم كامل مرسي المشاركة في مجلس الدولة الجديد وكان "أول" من قبل ذلك في حين تردد كثير من زملائه في القبول خيفة أن لا ينجح القضاء الجديد من جراء مقادمة الأحزاب المشاركة في الحكومة له وفي فترة رياسة السنهوري

مجلس قيادة الثورة الراسل: بكباشي أ. ح. جمال عبد الناصر

السيد وكيل مجلس الدولة

ردًا على كتابكم في ٣١ مارس سنة ١٩٥٤ بما انتهى إليه قرار الجمعية العمومية لمجلس الدولة في ٣٠ منه في شأن الاعتداء الأثيم الذي وقع على رئيسه وهو يؤدي عمله بدار المجلس أود أن أنهي إليكم أننا جميعًا أنا وإخواني أعضاء مجلس قيادة الثورة والوزراء قد تألمنا لهذا الحادث الذي نستنكره كل الاستنكار. ذلك لأننا نؤمن بأن القضاء من أعز مقدسات الأمة فينبغي أن يتوافر له كل استقلال وتوقير وكرامة.

ولأننا نوقن بأن مجلس الدولة منذ إنشاءه وهو يقوم على رسالته كما ينبغي لفن تلن قناته في سبيل الحق في عهد الطغيان البائد حتى وقر بحق في قلب الشعب وإن لم يقر في ضمير

للمجلس رأس الدائرة الثانية للمحكمة وعين وكيلاً للمجلس ونافست أحكام دائرته أحكام دائرة الرئيس بقوة أسبابها وصياغتها واتجاهاتها لتعميق "سيادة القانون" في الأمة والحكومة والقضاء الإداري.

وقد حافظ على ذلك كله في مدة رياسته للمجلس.

وبحثه في أول أعداد مجلة مجلس الدولة سنة ١٩٥٠ عن رقابة دستورية القانون يكشف تأثيره في اتجاهات المجلس منذ نشأ المجلس. دخول فيه الدكتور السنهوري وفي زميله سليمان حافظ (ودخل المجلس خلال العام الماضي.. سليمان حافظ بك.. فكسب المجلس به ذخرًا غنيًا من المواهب الممتازة وقيمة عليا من قيم الأخلاق والكفاية يعتز بها المجلس ويفخر.

واختار المجلس لوكالته في محكمة القضاء الإداري مستشارًا من أساطين رجال القانون وحجة ثبتا في القضاء الإداري اشتهر بكفايته الممتازة في جميع المناصب القانونية التي تولاها هو وحضرة صاحب العزة السيد علي السيد) تخرج من أوائل مدرسة الحقوق سنة ١٩٢٢ كان عضوًا مشهودًا بامتيازه في هيئة قضايا الدولة بوزارة الأوقاف وكذلك كان الرئيس الأول للمجلس (كامل مرسي) رئيسًا لقسم قضايا الخاصة الملكية. وبإضافة السنهوري إليهما نجد الرؤساء الثلاثة الأوائل للمجلس أعضاء" في هيئة قضايا الدولة وللمستشار السيد علي السيد باع طويل في الحفاظ على الحقوق والحريات. ومن أحكامه في عام ١٩٣٣ "أول حكم" قضى ببطلان التفتيش إذا لم يصدر الإذن به من النيابة العامة سنة ١٩٣٣ وكان إعلانًا "لسيادة القانون" في عهد ديكتاتوري باطش أقرته محكمة النقض فأضيف النص بوجوب ذلك إلى قانون الإجراءات الجنائية – وكنت محاميًا في القضية أعمل بمكتب النقيب الأول إبراهيم الهلباوي (١٩٢٨ – ١٩٣٧) – دفعت بهذا الدفع ونشرت "مجلة المحاماة" بحثي فيه مع الحكم في سنة ١٩٣٣ وأتبعته في سنة تالية ببحث نشرته المجلة عن تصرفات السفهاء قبل الحجر، ولما ولي وزارة العدل رئيس التحرير الأستاذ صبري أبو علم باشا اختارني – بالبحثين – وكيلاً للنائب العام في نوفمبر سنة ١٩٣٧.

openkanal.com

الطغاة ولقد قدرت الثورة ذلك كله للمجلس عند قيامها فكان من بواكير أعمالها أن عملت على تدعيم استقلال المجلس. وقد كان هو "ورئيسه" ساعد الدولة في الفتيا والتشريع ومستشارها الناصح الأمين لتحقيق الأهداف المشتركة في محاربة الطغيان وتحقيق الصالح العام.

يقيننا جميعًا أن كل مصري مخلص لوطنه يستنكر ذلك الحادث إذ لا يمكن أن يجترئ على حرمة القضاء إلا عدو للوطن أو خائن له. وستعمل الحكومة جاهدة على القصاص من العابثين ومحاكمة المقصرين، وسيكون عهدها للمجلس أن تعمل دائمًا على ما يزيد في تدعيم استقلاله ويوطد سلطته في القيام بأداء رسالته للتعاون على تحقيق أهداف الثورة. وأود أن تبلغوا كتابنا هذا إلى الجمعية العمومية للمجلس وإلى سائر موظفيه.. وتفضلوا بقبول وافر الاحترام

بكباشي أ. ح.

نائب رئيس مجلس قيادة الثورة

ومجلس الوزراء

إمضاء (جمال عبد الناصر)

obeikandl.com

ولما تلقيت هذا دعوت الجمعية العمومية وانتهت إلى القرار الذي أبلغته بالكتاب التالي:

السيد نائب رئيس مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء

أتشرف بأن أنهي إلى سيادتكم أنني إذ تسلمت كتابكم.. تلوته على الجمعية العمومية فورًا وقد رأت أن تسجل – مع الشكر – للحكومة استنكارها الشديد للحادث الأليم، وأنها جاهدة على القصاص من العابثين.. وتود الجمعية العمومية للصالح العام العمل على نشر كتاب المجلس ورد الحكومة عليه.

وبناء على طلبكم فقد أبلغنا كتابكم إلى سائر موظفي المجلس...

تحريرًا في ٤ من أبريل ١٩٥٤

وكيل مجلس الدولة

إمضاء (السيد علي السيد)

ولا يفوتني أن أسجل أن الحكومة وفت بما وعدت من القصاص العادل من العابثين فقدمتهم للمحاكمة أمام المحكمة العسكرية العليا ونالوا جزائهم العادل).

* * *

واعتداءات الغوغاء على النابهين كصدمات الجمادات للأحياء تسيل الدماء ولكنها ترفع لصاحبها ذكرًا لا يبلى بعد أن نال من دهره ما تمنى – كما كان السنهوري يقول – ولم يكن ينقصه إلا محنة الإيذاء فقدمتها له الغوغاء. والدهماء هي التي طالبت الحاكم الروماني بإعدام السيد المسيح.. والأذى هو الذي أذاع في الأمة مجد أئمة الفقه الأربعة.

ولقد كان السنهوري من بضع سنين أقرب الناس إلى النقراشي وأحمد ماهر وهما يُستشهدان. ولولا الاستشهاد ما اجتمعت رفاتهما في مسجد عظيم بالقاهرة. وفي سنة ١٩٥٤ كان أقرب الناس من محمد نجيب.. ومحمد نجيب أول رؤساء الجمهورية وأكبر من أصابته حكومة الثورة إصابات مباشرة.

بصدور قانون في ١٥ أبريل ١٩٥٤ بمنع الوزراء السابقين من ولاية الوظائف انقضى عهد السنهوري بالوظائف، وحق له أن يكتب في ١٩ أغسطس (الحرية كالصحة من أكبر نعم الله. ولكن الإنسان لا يقدرها حق قدرها إلا بعد أن تزول).

* * *

وفي سنة ١٩٥٥ صدر القانون الذي كان يرتجيه كامل مرسي لمجلس الدولة وأضيف في آخره نص وقتي نُقل بناء عليه ثمانية عشر عضوًا ممن لهم صلة وثيقة بالسنهوري إلى جهات قضائية أخرى نالوا فيها حظوظًا مثل ترقيات مجلس الدولة، وكانت الحكومة في غنى عن أن تمسهم وتسيء لنفسها بهذا الإجراء الذي أجمع على نقده الأعداء والأصدقاء. مثلما اجتمعوا على نقد إجراء فصل القضاة في سنة ١٩٦٩ (١٠٨).

---

(١٠٨) فصل القضاة سنة ١٩٦٩:

يجمع مقال الدكتور عثمان حسين عبد الله عن الدكتور السنهوري المشار إليه من قبل، ومثله كتاب آخرون أرخوا لحكم الرئيس جمال عبد الناصر، بين هذا النقل بمناسبة إصدار قانون مجلس الدولة سنة ١٩٥٥، وبين فصل نحو مائتين من رجال القضاء بمناسبة إصدار قانون خاص بالقضاء وإنشاء المحكمة "العليا" سنة ١٩٦٩ وبه لم يعد وصف "العليا" قاصرًا على محكمة النقض. وربما يفيد في هذا الصدد ذكر الوقائع التالية:

١- في ٢٤ – ٢٥ أغسطس ١٩٦٩ دعاني الوزير شعراوي جمعة من مرسى مطروح لمقابلة الرئيس جمال عبد الناصر وسافرت واجتمعت في مكتب الرئيس بالوزيرين أمين هويدي – مد الله في عمره – وشعراوي جمعة والسيد سامي شرف سكرتير الرئيس حتى قاربنا مطلع الفجر نتداول شكوى الرئيس من الشغب الحادث في نادي القضاة وشكوى بعضهم بعضًا إليه. ويمكن إجمال رأيي ليلتئذ في أن القضاء نفذ قوانين الثورة أحسن تنفيذ وبإقبال ملحوظ. وأن كتابات مجلة القضاة يمكن التغاضي عنها. وأن مساءلة القضاة جائزة أمام اللجنة المختصة بذلك طبقًا لقانونهم. وأن رئيس محكمة النقض "المستشار عادل يونس" واحد من أحسن الرؤساء في التاريخ الحديث للقضاء ومعاونته مؤكدة. وذكرت شاهدًا على ذلك. وأعدت ذلك مرتين ووجدتهم يستبعدونه. فنقلت الكلام إلى خلاف الوزير معه من قبل، وأن الوزير اعتذر له – على ما علمت – قالوا: لم يعتذر. بل الوزير مستقيل لعجزه!

ولما استأذنت لمفارقتهم طلب الوزير إليّ أن أملي رأيي على السيد سامي شرف ليقرأه الرئيس، فأمليته في فقرات وافترقنا على أن نجتمع في الظهر واجتمعنا لمدة ساعة دون تغيير رأيي إلا في تفصيل صغير خاص بعدد من يقدمون للجنة الصلاحية كل مرة.

وطلب الوزيران أن أنتظر يومين حتى أعرف رأي الرئيس. وانصرفت. وبعد يومين اتصل بي السيد شعراوي جمعة وأنبأني بشكر الرئيس وقوله (أنا عارفه) ولم أعقب. ودعوت له بالتوفيق. بعد ستة أيام قرأت بالصحف ما يفيد

وفي هذا المقام نعرض لما جاء في هامش المذكرة المؤرخة في ١٥ مايو سنة ١٩٥٤ في كتاب (عبد الرازق السنهوري من خلال أوراقه الشخصية):

"كُتب كثير عن حادث الاعتداء.. في مظاهرة خرجت من مبنى هيئة التحرير...

"تجنيد" رئيس مجلس الدولة يومذاك لوزارة العدل ورافق التعيين فصلُ القضاة وقانون إنشاء (المحكمة العليا) وهي التي صارت نواة للمحكمة الدستورية العليا – وكان أول المفصولين عادل يونس.

٢- أطلت التفكير – منذ عودتي للمصيف – في أسباب القلق المفاجئ الذي تناقشنا في شأنه: واستبعدت أي صلة لعادل يونس بما يحدث بالنادي لأنه لا يتردد عليه، واستبعدت أن يكون الرئيس راضيًا عما اصطنعه وزير العدل من خلال خاص بمراسلات جرت بين عادل يونس ووزير العدل في (سري لانكا) لأن عادل يونس في ذلك الوقت كان قد نفذ مهمة رسمية باختيار الرئيس له جوابًا لطلب دولة سري لانكا قاضيًا مصريًا لإجراء تحقيق، وليس في مصر أصلح لهذا منه ونجاحه في أداء تلك المهمة محسوب له لا عليه. وأخذت استعرض الآفاق البعيدة فتذكرت أن انفصال سورية عن مصر سنة ١٩٦١ نفذه وزير عدل في سورية ونقيب للمحامين ووكيل هيئة قضايا الدولة (إبان رياستي لها) ومستشار من مجلس الدولة الذي أنشئ أيام الوحدة في سوريا. لكني توقفت طويلاً أمام انقلاب حدث بالسودان أخيرًا ومنذ ثلاثة أشهر (مايو ١٩٦٩) قام به النميري ونفذه له بابكر عوض الله وكان كبيرًا للقضاة بالسودان. فلعله لفت النظر إلى كبير القضاة بمصر وإلى جلبه نادي القضاة أيضًا – والله أعلم.

٣- وكنت أعرف أن الوزير المستقيل منذ ولي الوزارة كان يراجع كشوف الهيئات القضائية لضم أعضائها للاتحاد الاشتراكي وأن الكشوف دائمًا على مكتب الوزير يتداولها مع أصدقاء له في داره. ولقد فوجئت عند وضع الدستور الحالي سنة ١٩٧١ وكنت مقررًا للجنة (نظام الحكم) بوجود مشروع مطبوع لدستور أعده الوزير وآخرون على نسق دساتير الكتلة الشرقية وورد على ذهني عندئذ أن فصل القضاء سنة ١٩٦٩ عجل به التمهيد لفرض هذا الدستور بإسكات مصدر محتمل من مصادر الاعتراض عليه.

٤- وكان الوزير رئيسًا لما سمي لجنة استماع قبل إعداد ذلك المشروع وحضرت جلستين لها طالبت فيهما مرتين بتضمين الدستور نصًا على أن تكون الشريعة مصدرًا للتشريع. ولم أجد ذلك صدى في المشروع. فقدمت عند وضع الدستور الجديد سنة ١٩٧١ مذكرة لمجلس الأمة نشرتها مجلة هيئة قضايا الدولة عند تقويمها طلبتُ فيها النص على الشريعة في المادة الثانية من الدستور. كما وضعت في مقترحاتي لمواد الدستور نصًا يمنع سقوط جريمة الاعتداء على الحريات والحقوق الطبيعية. وهو نص يتسع قدر ما تتسع الحريات والحقوق الطبيعية للأمة وأولها استقلال القضاء.

٥- كان الرئيس السادات نائبًا لرئيس الجمهورية عند فصل القضاة سنة ١٩٦٩. ولما قام بثورة التصحيح في مايو ١٩٧١ قام بإعادة نحو ستين منهم: أولهم عادل يونس. وحتمت علي صلتي بوزير العدل آنئذ المستشار محمد سلامة أن أخبره بأن الرئيس السادات عليم بتفاصيل فصل القضاة ولم أحدثه عما دار في ٢٤ – ٢٥ أغسطس في مكتب رئيس الجمهورية السابق وقد سلف ذكر بعضه، وكان الوزير دائبًا على العمل لإعادتهم أجمعين، حتى صدر حكم القضاء ببطلان الفصل فأعيدوا وصححت أوضاعهم وفق القانون

ذكر الدكتور أحمد زكي (باشا)... بجريدة الأخبار ١٩٧٥/٩/٨ أن الاعتداء على السنهوري وقع بعد لقائه بالإخوان بمنزلي. وذكر الأستاذ أحمد فوزي في كتاب نشره.. أنه في يوم ٢٦ ماس جرى اللقاء بين الدكتور السنهوري وعبد الحكيم عابدين في منزل الدكتور أحمد زكي حيث عرض السنهوري عليه الاشتراك في الحكم. ومثل هذا اللقاء وما جرى فيه لم يكن ليخفى على المخابرات المصرية... ومعنى ذلك أنه كان جادًا في إنهاء الحكم العسكري وإعادة الحكم المدني وهو ما أغضب العسكريين الطامعين في إقامة دكتاتورية عسكرية.

أما الدكتور عبد العظيم رمضان فإنه قال:

رأينا أن السنهوري كان يقف موقف التأييد لاستمرار الثورة حتى أنه سارع في صبيحة اليوم التالي لقرارات ٢٢ مارس إلى محاولة تدعيم الثورة عن طريق إشراك الثوار في الحكم. وكانت حجته أن مصلحة البلاد العليا لا تتحقق إلا بالتعاون بين الثورة والقوى الصالحة للحكم في البلاد وفي طليعتها الإخوان المسلمون.

أما ما يتعلق بالمسئولين عن الاعتداء فقد ذكر الأستاذ أحمد فوزي في كتابه أن السنهوري في أقواله أمام النيابة اتهم جمال عبد الناصر في تدبير الحادث كما أنه رفض مقابلته عندما زاره بعد الاعتداء عليه.

ويشير الأستاذ أحمد حمروش في كتابه (شهود ثورة يوليو) عن هذا الاعتداء إلى أن البكباشي الذي فتح الباب للمتظاهرين قال إن رئيس البوليس الحربي كلفه بمنع اجتماع مجلس الدولة بالعنف أو بالحسنى وإنه أعد خطة المظاهرة بالتعاون مع رئيسين في هيئة التحرير. ولما توجه للسنهوري في مكتبه رفض مقابلته. فأرسل إلى الرئيسين المذكورين فتدفقت المظاهرات وكان فيها بعض جنود المباحث الجنائية في ملابس مدنية وهم يهتفون (الموت للخونة).. فتدفقوا يعتدون على أعضاء الجمعية العمومية.. هاتفين (تحيا الثورة) و (تسقط الرجعية).. ثم حضر صلاح سالم.. وأيد اللواء محمد نجيب نفسه في مذكراته بعنوان (كلمتي للتاريخ) تدبير المظاهرة واستغلالها لفرض الحكم العسكري ومنع إقامة حكم مدني.

وأول ما نلاحظه على ما قيل هنا عن أسباب الحادث أنه غير مقبول بعد إذ قال مجلس الدولة قوله فيها وأثبت للحكومة الشكر على مواقفها ومحاكمة العابثين أمام المحكمة العسكرية العليا وحكمها بالجزاء العادل.

وغير مقبول أن ينسب إلى السنهوري تدخل في سياسات الفرق المتصارعة على الحكم وهو المختص بالفصل بينها في هذا الصراع أو بعض وجوهه أو نتائجه إذا اتصل بقضيته، أو أن يطلب إدخال جماعة إلى الحكم مع أخرى تتولاه بالفعل، ولا تقبل بطبيعتها أن يكون لها شركاء.

بل كان الدكتور السنهوري آخر من يتصور العقل أن يتدخل عند الإخوان، أو يقبل الإخوان تدخله، لما كان بينهم وبين وزارات السعديين من دم لا يُطَلُّ.

والقول باجتماعه مع بعضهم لا يثبت زعمًا خاصًا بما دار فيه لم يزعمه الدكتور أحمد زكي نفسه.

وإنما كان النزاع على السلطة قائمًا بين فريقين لجمال عبد الناصر ومحمد نجيب.

وقيل يومئذ أن الدكتور السنهوري اجتمع مع علي ماهر في نادي محمد علي (نادي وزارة الخارجية الآن) وتكلما في ترشيح محمد نجيب لرياسة الجمهورية – ومعلوم أن سليمان حافظ كان من هذا الرأي ولذلك خرج من الوزارة عند تعديلها.

ولا يكفي الزعم بأن الدكتور السنهوري اتهم جمال عبد الناصر بتدبير حادث الاعتداء ليثبت اتهامه بتدبيره.

ومع كل ذلك لم يذكر أحد ما تم في تحقيقات النيابة أو المحكمة العسكرية أو الجمعية العمومية لمجلس الدولة وفيها مقطع النزاع فيما حدث للدكتور السنهوري..

ولقد زار جمال عبد الناصر مجلس الدولة في يوم تالٍ ومعه د. حسن بغدادي وهو ممن خرجهم السنهوري وزاملوه في الجامعة ثم في مجلس الدولة، وكان وزيرًا، فاجتمعا بالمستشارين وبوكيلي المجلس وكانوا غضابا للحادث لكن أحدًا منهم لم يرد على ذهنه اشتراك جمال عبد الناصر في دبيره بل طيبت زيارته خواطر المستشارين.

وكان الجميع حزانى لما أصابت به الدهماء رئيس القضاة في مجلس الدولة وقد أجزل جمال عبد الناصر الثناء عليه وعلى وقوفه ضد الطغيان.

ولا يتمارى أحد بأن الحادث أساء إلى جمال عبد الناصر وفريقه في أيام عصيبة.

* * *

قبضت السماء للقضاء على النظام الملكي رجالاً حاسبوا الملك على نزواته. يتصدرهم رجلان هاجمه أولهما في المجلس التشريعي الأعلى سنة ١٩٥٠ وأنذره بزواله على الملأ وفي الصحف، وكان رئيسًا سابقًا لهيئة من الهيئات القضائية وعاقبه الثاني بأحكام أصدرها وهو على رأس الهيئة القضائية المختصة بعدم المشروعية في تصرفه كان ذخرًا تذخره الأمة ودرسًا تستذكره: أن الانحراف عن القانون كالتأرجح على شفير الهاوية. وأن في "سيادة القانون" نجاة للحكام والمحكومين. وبهذا أدى الرجلان على جيلهما فرض عين كانا مطالبين به. ويجمع بينهما مقولة سبقت في صدد مرعي أنه كان (بنبوغه في العلم والقضاء والمحاماة والبلاغة القضائية مجتمعه بغير شهادة لنظامنا التعليمي في دراسة الحقوق إذ ينتج رجل القانون العالمي).

ولا جرم أن لسيرة السنهوري رنينًا خاصًا في الإذن ترق له مشاعر السامع: لصنوف الاضطهاد التي ابتلى على مدى نيف وعشرين عامًا وللمحن، تنزل به تترى في زمن بعد زمن، وهو دؤب عفو يرى الجزاء الحق لذاته في خدمة بلاده ويذيب نفسه حبةً حبةً في المصلحة العامة.

ولأعماله في سبيل الشريعة الإسلامية وخدمة الوطن العربي والوطن المصر وتوحيدهما وإن غاضبته السلطة التي تنتفع من عمله.

وكانت أحوج إليه منه إليها.

ولما جاءه خصومه مظلومين رفع الظلم عنهم بشجاعة لا تعرف التردد.

ولما كتب عن انحراف السلطة التشريعية حسب بعض أنه يدافع عن رأيه ضد سلطة تناجزه. وما كان إلا عقيدة سيطرة على ضميره سطرها من ثلاثين عامًا وهو يطلب العلم في فرنسا، ونفذها بشجاعة في أحكامه عندما أتيحت له الفرصة لحساب مصر وحساب العدالة. وكل حكم أصدره كانت مصر تنتظره. والأيام دول. وكم دالت دول أو حكومات في تلك السنوات.

ولا ريب في أن أحكامه في تلك السنوات كانت تسبق التقدم، كالبشريات بالأيام العظيمة التي قدرها الله لبلاده.

* * *

أحدثت إصلاحات الثورة آثارها في نشاط مجلس الدولة فاتسع بمسئوليات الإصلاح الزراعي ومحاكمه وبقضايا دائرة العقوبة الإدارية تراخى بعض الآثر في الطعون ضد القرارات التي رأت الحكومة عدم سماع الطعون فيها لما تتضمنه من دواع ثورية.

وولت الحكومة وجهها شطر الشركات القائمة على الامتيازات العامة والاحتكارات (شركات السكر – شركة مياه القاهرة – شركة ترام القاهرة) واقتضت دواعي السرعة للفصل فيها أن تحال على التحكيم باتفاق الخصوم (والمذكرتان بالأوليين منها واردة في المذكرات المشار إليها من قبل ورأس هيئة التحكيم فيها المستشار طاهر باشا محمد الوكيل الأول في تشكيل مجلس الدولة، وأخذت الجهات المعنية بسبيل تشريعات اقتضتها الثورة، من إعداد دستور سنة ١٩٥٦ إلى وضع قانون للجيش (خول اختصاص محكمة القضاء الإداري بشئون الضباط إلى لجنة الضباط)، إلى قانون جديد يستجيب لآمال مجلس الدولة أنشأ محكمة إدارية عليا ونظامًا للمفوضين لكفالة استقلاله الكامل ثم شرعت الحكومة في تنفيذ قانون كانت قد أعدته لتمصير الشركات الأجنبية.

وفي إبان هذه الفترة دُرس نظام حصص التأسيس في شركة قناة السويس قبل تأميمها. فظهر لنا أنه تزييف خارج على القانون وتكفل بأمره وفد المفاوضات بعد تأميم قناة السويس وكنا من أعضائه – كما صدر قانون تمصير الشركات وتنتهي هذه الفترة عند قيام الوحدة بين سورية ومصر وقيام الجمهورية العربية المتحدة ودستورها وكان توحيد الجهات القضائية (القضاء المدني ومجلس الدولة وهيئة قضايا الدولة) ركنًا من أركانها يتفانى المصريون والسوريون لإرسائه.

* * *

في هذا المعترك نبه ذكر أعمال تاريخية نجب فيها رجال كبراء على المستوى العالمي ومنهم ضباط في الجيش أدوا أمانة العمل الوطني الضخم دون أن تعرف فيه مخالفة واحدة للقانون أو العدل من واحد منهم بل سبحوا في تيارات السياسة العالمية بنزاهة وعدالة وإعلاء لمبدأ سيادة القانون. مما يعتبر شهادة عملية من حكومة الثورة، بإمكان تحقيق الأهداف الكبيرة مع التزام "سيادة القانون".

– ففي أعمال التحكيم برز المهندس محمود يونس ليحتل من بعد مكانه التاريخي الفريد في إدارة قناة السويس بعد التأميم، بكفاية ويسر حببا التأميم وإدارته إلى العالم [١٠٩].

– وفي وزارة الثقافة لفت الأنظار إلى آفاق جديدة الدكتور ثروت عكاشة كوزير فنان صاحب مبادرات في روافد الثقافة.

– وكان الأستاذ أمين هويدي أخوف الناس أن يحمل ظلمًا. ذهبت إليه في إدارة المخابرات اعترض على تدخلها في قضية لقناة السويس ونبهت على رأي رئيس الجمهورية فقال لي: نحن قضاة. فاعترضت بقولي: أنم قضاة؟.. والحق أنه كان أشبه بالقضاة إذ ولى الوزارة.

– وفي تنفيذ التمصير برز اقتدار المهندس محمد صدقي سليمان في إدارة المؤسسة الاقتصادية، ليبلغ الأوج في بناء "السد العالي" على النيل بأيدي المصريين [١١٠] وكذلك برز كرئيس للوزارة.

---

(١٠٩) ولما نشرت مجلة هيئة قضايا الدولة عددًا خاصًا بالتأميم ووثائقه وصحيفة دعوى الحكومة بسويسرا في صدده بعث سفير بناما يشتريه فأهديناه أكثر من عدد.

وفي مقام إحسان الأداء لا يمكن نسيان اسم المستشار نهاد القاسم كوزير للعدل في حكومة الجمهورية العربية المتحدة. لم يقر الانقلاب الذي أحددت انفصال القطرين. وبقى بمصر على الولاء للجمهورية المتحدة حتى أذن له في العودة إلى سورية ليتوفاه الله بعد أن يعود تاركًا للوحدة العربية مثلاً خالدًا على النجاح وكان لا يفتأ يشيد بالسنهوري وصداقته له كما كان يحدثنا عن مجالاته لعبد الناصر في مجلس الدولة وقد أعلن ذلك عبد الناصر بعد الانفصال.

١- بهذه الأمثال ونظائرها أظهرت حكومة الثورة للعالم أن من أظهر أعمالها في تاريخ مصر ما قام أحسن قيام على قواعد العدالة ونفذ في كنف "سيادة القانون".. وهي شهادات على الموظفين الذين يخالفون القانون.

٢- ومن يحث التصرفات الحكومية السابقة وتصرفات الأجانب قبل قيام سنة ١٩٥٢ ظهر أنهم يختلفون في كثير من الاتجاهات ويلتقون عند هدف واحد هو استصفاء الثروة المصرية.

٣- إن اعتماد الخديوي إسماعيل وابنة توفيق على نوبار – أو نظرائه – أطلق له العنان في وظيفة السمسار فباع نفسه ثم باع مصر مثنى وثلاث ورباع إلى الأجانب وإلى نفسه[١١١]. كتب عنه الشيخ محمد عبده (الرجل ليس بمصري ولا عربي ولا مسلم: فإذا باع مصر بأرخص الأثمان فهو الرابح).

---

(١١٠) قلت له بمكتبه – مد الله في عمره – وكان رئيسًا للوزارة، إن الأمة كلها تثني على بيانك أمام مجلس الأمة. فتعجب. فقلت: لأنك صارحتها – لأول مرة من عشر سنين – بحقيقة الموقف الاقتصادي. وقد أثبت محاضر مجلس الوزراء أنه اعترض على حرب سنة ١٩٦٧.

(١١١) هو مؤسس المحاكم المختلطة التي أخرت استقلال مصر ثلاثة أرباع قرن ومؤسس شركة مياه القاهرة بامتياز منحه لها وهو وزير الأشغال لتبيع مياه النيل لأهل القاهرة بثمن فادح ويبقى أهله فيها ثلاثة أرباع القرن. روى الدكتور السنهوري نقلاً عن كتاب (القاهرة والقضاء الدولي) للمستشار البلجيكي مينار: أنه لو لم تكن المحاكم الوطنية حقيقة واقعة عند توليه الوزارة لحال دون افتتاحها مجاملة للإنجليز. وأنه عين حاجبه مستشارًا فيها! ليتجسس عليها! وأنه نقل رئيس دائرة فيها بناء على شكوى أرمني – مثل نوبار – إلى المحاكم المختلطة ورفضت المحاكم المختلطة تعيينه وفقد المستشار وظيفته! وأنه اضطر رئيس محكمة الاستئناف يسري باشا للاستقالة لأنه رفض سماع مندوب الحكومة الذي جاء يتكلم بالفرنسية أمام محكمة لغتها العربية! – ونوبار هو الوزير الذي قبل جلاء الجيش المصري عن السودان سعد رفض شريف باشا لذلك وقوله (إن تركنا السودان فهو لا يتركنا) وقد استقالته.

٤- وأن من وصمات ذلك العصر خدمة الموظفين في الحكومة للشركات خفية وهم في وظائفهم ثم خدمتهم في هذه الشركات جهرة بعد ترك وظائفهم.

٥- إن القضاء والإدارة ولايتان لا يصدق أداؤهما إلا بإحساس وطني. وأن الإحساس الوطني في القضاء هو التزام العدالة.

العربي الكبير:

إذا كان حسنًا أن يخدم الرجل الكبير أفكاره بعمله في مواقعه فأحسن منه أن يجعل الدولة تخدمها. فتلك قوة لها وله ويد الله مع الجماعة..

وتتعاظم الحسنيان إذا عمل صاحب الفكرة لها في خدمة الدولة. فهو عندئذ يستخدمها ويخدمها ويخدم فكره، وما أسعده إذ يعلم القيام بمصلحة عامة أو يعلم قومه جماعية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وهو درس آل إلى السنهوري من محمد عبده فعمل به لإحياء الفقه الإسلامي والتزام الشريعة.

وما كان إلا هبة من السماء لرجل حسب بعض معاصريه أنه زال عن سمت السلطة فرفعه الله إلى سمت أعلى ذكرًا وأبقى أثرًا. وأبقاه مع الشريعة ما بقى من عمره، ويسره لليسرى فجعل أعماله الماضية جميعًا توطئه للعمل الكبير الذي سيدلي فيه بدلوه. وبايعت له طبقات المثقفين من جرائه. فبدا للأمة العربية وخاصة للمثقفين كأنه ملك غير متوج، وضع في حجارة الأساس لدولتين عربيتين ناشئتين قوانينهما ونظامهما القضائي الدائم وأضاف إلى الفقه الإسلامي في معهد الجامعة العربية دروسه التي ضمنها كتاب (مصادر الحق في الفقه الإسلامي) وإلى العالم القانوني الواسع بقية الأجزاء العشرة في موسوعته الكبرى (الوسيط) ولها شموخ تمثال عظيم لذكره جزى الله به وفاءه لعهد عاهد أمته عليه إذ بلغ الستين. فكتب: (فالوقت الذي أستطيع فيه الإنتاج محدود. ويجب أن أذكر هذه الحقيقة فأعمل لدنياي كأني أعيش. أبدًا وأعمل لآخرتي كأني أموت غدًا) وقد عمل، وساعدته الجهات القضائية المصرية كافة [١١٢] في عمله

(١١٢) حرصت الجهات القضائية على الاستجابة لطلباته وقد طالما كتب في إبانها عن الوحدة العربية وخدمة الاشتراكية وكان من أسبق الناس إليها. وكانت هيئة قضايا الدولة أسبق إلى معاونته برجل على درجة عالية من الكفاية اختارهم ويقى بعضهم في الكويت بقسم التشريع بضعة عشر عامًا بعد وفاته، وكانوا ممن شملهم النقل بين الثمانية عشر عضوًا المنقولين من مجلس الدولة عام ١٩٥٥. وكان يعجبه أنهم كانوا في هيئة

وباستمرار، ومدركه مقدار ما يخدم الأمة بتوحيدها على قواعد الشريعة ومنها العدالة والمشروعية.

١- وبهذا المزاج الموفَّق قدم للدولة الوليدة – في الكويت – قانونها المدني (قانون التجارة) وأبقى لها قواعد الشريعة من مجلة الأحكام العدلية – وقد صنع بعض ذلك منذ سنوات للعراق، كما قدم للكويت دستورها ونظامًا قضائيًا مصريًا (القضاء – قسم الفتوى والتشريع) فيه السمات الكويتية وهو نظام أثبت قوته وصلابته على مدى نيف وأعوام أربعين ومن حقه أن تتباهى الأمة العربية كافة به كما تباهي مصر بنبوغ قضاتها في تشكيلاته، وعليها أن تدرس أسباب ذلك لتسلك بها سبيل الإصلاح.

بهذا العمل العظيم في تاريخ الأمة العربية والعادي في حياة الرجل، قدم السنهوري شهادة جديدة للشريعة الإسلامية وله تأيدت بأخرى مثلها عندما عدلت الكويت قانونها فأضافت مزيدًا من أحكام الشريعة زواجت به بين الفقه الإسلامي حديثه وقديمه على النحو الذي طالما تغيّاه السنهوري منذ وطأت أقدامه أرض فرنسا سنة ١٩٢٢.

٢- ثم كرر السنهوري مثل سوريا في الجمهورية العربية الليبية بقانون هو القانون المصري الذي صدر في سنة ١٩٤٨. وبنظام قضائي ما تال تتفيأ ظلاله.

وهاتان دولتان تضافان إلى الأخذ بالقاعدة القانونية والنظم المطبقة لها والتي تأخذ بها مصر والعراق وسورية.

وفي ليبيا بدأ تلاميذه وضع قانون كامل من الفقه الإسلامي للدولة وستتعاقب قرارات الدول العربية بذلك.

٣- وضع دستورًا للسودان.. ومشروع دستور للإمارات العربية المتحدة ومجموعة قوانين للبحرين منها قانون التجارة.

قضايا الدولة موضع ثقتها وثقة الحكومة، ولقد كانوا أعضاء فيها نقلوا إلى مجلس الدولة عند إنشائه ولم تتغير ثقتها فيهم.

وفي أول العام الخامس والسبعين من عمره دعا السنهوري ربه ليكلل حياته (بالنجاح والتوفيق في خدمة بلدي خدمة تتفق مع الحق والعدل وأجعل هذا العام والأعوام التالية أعوامًا مباركة ميمونة للوطن المصري والوطن العربي وللإنسانية جمعاء).

وفي ١٩٧١/٧/٢١ توقفت عن أن تدق نبضات القلب الكبير.

٤- وتبادرت السماء والأرض إلى تكريمه. فصدر الدستور المصري بعد أسابيع يعلن أن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع وأن سيادة القانون أساس الحكم في الدولة، وأن استقلال القضاء ركيزة النظام. وهذه شهادة من التاريخ ترفع قدره قدر ما يقترن اسمه بشريعة الله وسيادة القانون واستقلال القضاء، فطوبى له.

* * *

رثاء مجمع اللغة العربية في ٥ ديسمبر وعبر فيه عن مشاعر الأمة زميله محمد عزيز أباظة. وهو رجل قانون صحيح القياس. ومما قاله:

غَيب الموت شافعي زمانه وأصاب القانون في برهانه

جمع الشرق وحده فتلا قى في ديابيج علمه وبيانه

من أقاصي خليجه لدمشق من طرابلسه إلى بغدانه

رب ومض مضى لاح في الـ أفق سنبلو غدا مدى لمعانه

وسيستقبل عزيز أباظة وهو في قبره مصطفى مرعي بعد عامين فيلقي خطابه الكاتب الكبير ثروت أباظة في مجمع اللغة العربية.

* * *

وبعد ففي الصفحات السابقة إشارات عجلى لأعمال مصري عظيم. تشهد لمصر باقتدارها على سداد حاجتها وحاجات الوطن العربي من الرجال. مهدت له ثورات ثلاث تطالبُ بسيادة القانون هما: ثورة الضباط على الخديوي إسماعيل والثورة العرابية على الخديوي توفيق وفيها ظفرت مصر والسودان بدستور سنة ١٨٨٢. واحتلها الجيش البريطاني بدعوى الدفاع عن مصالح الأجانب، ففصلوا شطري الوادي ليغتصبوا من مصر دولاً كثيرة في وسط أفريقية وألغوا الدستور. وعطلوا آلة الزمن وتيار الحضارة عن أن يحدث آثاره. وأحلوا محلها هموم الجوع والخوف وأدوا اليأس والتباغض، لولا طليعة من رجال القانون نذرت نفسها لتكوين "رأي عام" يقاوم العدو. ألفوا "الجمعية الخيرية الإسلامية" يقدمهم محمد عبده وسعد زغلول وقاسم أمين والهلباوي وآخرون من زملائهم. وحمل المشعل معهم مصطفى كامل ومحمد فريد والأخير عضو بارز في الجمعية الخيرية الإسلامية.

وانضم إلى الركب العظيم من رجال القانون عبد العزيز فهمي ورشدي وثروت ومحمد طلعت حرب وبزعامة سعد زغلول للثورة الثالثة سنة ١٩١٩ أعلنوا استقلال مصر سنة ١٩٢٢ ووضعوا لها دستورها الأول في هذا القرن، وعطل الإنجليز والملك نعمة الله عليها به حتى قامت الثورة الرابعة سنة ١٩٥٢ فأدلت مصر على العدوين معًا.. وأصبحت مصر لنا.

* * *

في هذه الثورة كان جمال عبد الناصر زعيمًا عالميًا احتاجت إليه مصر فنتجته وكان أنور السادات خلفًا له احتاجت إليه فنتجته.

وبالأمان والاطمئنان وإعلان سيادة القانون في دستور ١٩٧١ عبر الجيش المصري البحر إلى النصر سنة ١٩٧٣. وانفتحت مصر على العالم.

ومصر في هذا البرزخ الذي تلتقي فيه الحضارات والقارات أو تفترق عنده. "دولة قانون" من نيف وخمسة آلاف عام. لها اليوم، كما كان لها على الدوام، دورها التاريخي في أمتها العربية وقارتها الأفريقية وفي العالم، بأنموذجها الحضاري والدستور الذي تتأخاه وبالعدالة التي تفجر

الخير كالينبوع الطبيعي. لكلٍّ فيه ما يكفيه، وبالعلم الذي يفجر الطاقات والملكات ويرفع أصحابه في الدنيا والآخرة – وهي في هذا رائد لا يكذب أهله.

هي "دولة قانون" من عهد مينا (٣٣٠٠ ق.م) إلى سنوسرت (١٩١٨ ق. م) إلى حور محب (١٣٣٠ ق. م.) نقل عنها اليونان الأولون شرائعهم الأولى [١١٣] وعلومها من فجر التاريخ المدون، وصحا عليها الرومان.

وإلى اليونان والرومان تنتسب أوروبا وأمريكا. وفي كل مدرسة في دولة من دولها اليوم درس أول هو "تاريخ مصر القديمة" باعتباره فجر الحضارة.

وفي كل معهد للعلم اليوم تتراكم شهادات "المنهج العلمي المعاصر" للإمام الشافعي الذي أعلن أسسه في "رسالته" العالمية في جوار الكعبة وحرره في جامع عمرو بمصر في القرن التاسع الميلادي وتبعته أوربة فيما ترجمت من علوم العرب [١١٤].

* * *

ولزام علينا في ختام ما أسلفناه من ذكريات أيام شهيرة في تاريخنا القضائي أن نسجل شهادة عيان:

أولاً: أن من العلامات غير الصحية حدوث محاولات وصل القضاة بجهاز حزبي كما حاول بعض في سنوات سابقة على سنة ١٩٦٩. فتلك بداية لا تعرف نهاياتها تصيب النظام القضائي في طبيعته وطريقته.

ثانيًا: أن دخول القضاة في السياسة هو وجهٌ أول لورقة، وجهُها الثاني تدخل السياسة في القضاء. وإذا كان تدخل القضاء محدود الأثر فتدخل السياسة ليس لآثاره حدود. وقد يحتاج إصلاح الفساد في عام إلى مائة عام.

ثالثًا: أن القضاء القوى أو العدل الحقيقي يهب الدولة من قوته أسباب بقاء ونماء بالأمان والاطمئنان، وبخاصة في دولة دينها الإسلام [١١٥].

---

(١١٣) شرائع صولون ٥٥٥ ق. م.

(١١٤) (القرآن والمنهج العلمي المعاصر/ الباب الرابع) – للمؤلف مطبعة دار المعارف.

(١١٥) من أبقى مقولات عمر بن الخطاب للمسلمين إذ لقى قاتل أخيه زيدٍ بعد العفو عن المرتدين فقال له:

openkandil.com

رابعًا: أن القاضي يقبل العمل ويرضى عنه تحت أشد الضغوط الاجتماعية والاقتصادية ما دامت "سيادة القانون" مسلمة. ففيها وجه كريم "لسيادة القضاء".

وفي ختام هذه العجالة أكرر كلامًا ظهر سنة ١٩٥٣ (في كتاب من أجل مصر):

(والله – من صفاته العدل جلت صفاته – لن يرضي أن يتصدى أحد لتوزيع العدل إلا أن يكون خالصًا لوجهه صادرًا عن حكمه. وما المساس بالقضاء إلا زعزعة للوجود الشرعي للحكم).

وتجارب مصر على طول تاريخها تثبت أن الاعتداء على القضاء لا يقع من حكومة إلا في أيامها الأخيرة..

"إن الله بالغ أمره"

obeikandl.com

- والله لا أحبك حتى تحب الأرض الدم المسفوح.
- قال الرجل: أتمنعني لذلك حقًا؟
- قال عمر: لا.
- قال الرجل: إنما يأسي على الحب النساء.

وفي القرن التالي كانت أوروبا غارقة في بحر الظلمات لا تعرف نظامًا للقضاء. في حين كان أبو جعفر المنصور يؤسس دولة تبقى في عقبه قرونًا خمسة: أصدر قاضيه سوار بن عبد الله حكمًا على غير هواه وشفع الحكم بأمر منه لتنفيذه. فصاح الخليفة صباح الفرح. (ملأتها عدلاً فأصبحت قضاتي تردني إلى الحق).